الـتقرير الـسنوي

للسنة المنتهية في 31 كانـون الأول 2025

محتوى التقرير السنوي لعام2025

رسالة البنك	3
أعضاء مجلس الإدارة	4
كلمة رئيس مجلس إدارة	6
الإدارة التنفيذية	9
تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الأردني	12
البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	65
تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك	168
دليل الحوكمة المؤسسية	176
دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	214
تقرير الحوكمة	228
عناوين فروع البنك التجاري الأردني	249

رســـالة الـــــبنك

رؤيـــتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهـــدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصـــرفية مناســـبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمـــنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

أعضـــاء مـــجلس إدارة الـــبنك الـــتجاري الأردني

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة
معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو مجلس إدارة
سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها : سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو مجلس إدارة
شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها: سعادة الفاضلة هانيه موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي اعتباراً من 2025/2/27 عضو مجلس إدارة
عضو مجلس إدارة (مستقل)
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو مجلس إدارة
سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو مجلس إدارة
سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني عضو مجلس إدارة
معالي السيد عمر خير الدين المعاني عضو مجلس إدارة

كلمة رئيس مجلس إدارة
البنك التجاري الأردني

كلمة رئيس مجلس الإدارة

شهد عام 2025 تحولات ملحوظة في المشهد الاقتصادي العالمي، حيث أسهم دخول التعرفات الجمركية الأمريكية حيز التنفيذ مع مطلع الربع الثاني في إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية ومسارات سلاسل التوريد. وتزامنت هذه التطورات مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدد من المناطق الحيوية، الأمر الذي أدى الى تباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي. واستجابة اهذه المعطيات، واصلت أسعار الفائدة مسارها التراجعي التدريجي الذي بدأ منذ عام 2024، لتستقر عند مستويات أكثر توازناً مع نهاية عام 2025.

وفي قلب هذا الواقع الاقتصادي المتسارع، برز التطور في مجال التحول الرقمي كأحد أبرز محركات التحول في بيئة الأعمال العالمية، حيث انتقل من نطاق الابتكار النظري إلى التطبيق التشغيلي الواسع، ليعزز قدرات المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات بصورة أكثر سرعة ودقة. وقد تزامن هذا التحول مع تطورات إيجابية في الاقتصاد الأردني، مدفوعة بالتقدم المتحقق في تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي.

وفي هذا السياق، شهد القطاع المصرفي تحولاً متسارعاً نحو القنوات الرقمية، مع انتقال متزايد للخدمات من الفروع التقليدية إلى التطبيقات المصرفية ونقاط الدفع الإلكترونية، بما أتاح تقديم تجارب مصرفية أكثر كفاءة وتخصيصاً، إلى جانب تعزيز منظومة أمن المعلومات. كما تزامن ذلك مع الأداء الإيجابي للسوق المالي الأردني خلال عام 2025، والذي حقق مستويات متقدمة مدعوماً بمتانة القطاع المصرفي وقوة أسسه الرأسمالية.

وفي ظل هذه المتغيرات، واصل البنك ترسيخ دوره كشريك استراتيجي للاقتصاد الوطني من خلال تطوير حلول تمويلية مبتكرة ومرنة أسهمت في دعم الشركات المحلية وتمكينها من التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة. وفي الوقت ذاته، حافظ البنك على نهجه الائتماني الحصيف ومستويات سيولة قوية، مع تحقيق نمو متوازن في محفظة التسهيلات والودائع، الأمر الذي أسهم في تعزيز استدامة العوائد للمساهمين والعملاء على حد سواء. وبذلك يواصل البنك تأكيد التزامه باستشراف التحولات الاقتصادية وقيادة مسيرة الابتكار، بما يضمن استمرارية الأعمال وتعزيز القيمة في بيئة عالمية تتسم بقدر متزايد من التنافسية.

إستراتيجية البنك التجاري الأردني

ركز البنك التجاري الأردني خلال عام 2025 على ترسيخ مكانته كشريك مصرفي موثوق ومبتكر، واضعاً العميل في صميم فلسفته الاستراتيجية، بهدف تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتسم بالكفاءة والاستباقية والقيمة المضافة. وقد تجسد هذا التوجه من خلال تنفيذ استراتيجية ترتكز على محورين رئيسيين.

تمثل المحور الأول في تسريع التحول الرقمي من خلال رفع الكفاءة التشغيلية عبر أتمتة العمليات المصرفية الحيوية، وتطوير القنوات الإلكترونية، وتفعيل حلول متقدمة للمدفوعات الرقمية، بما يدعم تقديم خدمات مصرفية أكثر سرعة ومرونة. كما حرص البنك على تعزيز منظومة الأمن السيبراني وتطبيق أعلى معايير حماية البيانات، بما يضمن الحفاظ على ثقة العملاء وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في الاقتصاد الرقمي المتسارع.

أما المحور الثاني فتمثل في تعزيز الصورة المؤسسية والهوية المؤسسية للبنك، من خلال مواءمة الهوية البصرية مع التطور الرقمي للخدمات المصرفية، بما يعزز الموثوقية ويرسخ حضور البنك في مختلف القنوات والمنصات. وفي هذا الإطار، تبنى البنك نهجاً استراتيجياً متكاملاً في مجال المسؤولية المجتمعية، يتجاوز مفهوم الدعم التقليدي ليعكس دور البنك كشريك تنموي فاعل، عبر مبادرات إنسانية واجتماعية شملت دعم مرضى السرطان والمساهمة في الجهود الإغاثية لأطفال غزة، بالتعاون مع عدد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية.

وقد دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية استثمار مستمر في رأس المال البشري، من خلال تطوير الكفاءات وتعزيز بيئة عمل محفزة، بما يمكن موظفي البنك من أن يكونوا سفراء حقيقيين لعلامته التجارية، حيث يلتقي التميز البشري مع الابتكار الرقمي لتحقيق نمو مستدام وترسيخ مكانة البنك كخيار مصرفي موثوق في المملكة.

وفي سياق مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي، واصل البنك توسيع شبكة شراكاته الاستراتيجية مع شركات الدفع الإلكتروني محلياً، بما يسهم في تطوير منظومة المدفوعات والتحويلات المالية الفورية وتعزيز كفاءتها، بما يلبي الاحتياجات المتنامية للعملاء ويتماشى مع تطورات السوق المصرفي الحديث.كما أولى البنك اهتماماً خاصاً بتطوير التجربة المصرفية الرقمية

لقطاعي الأفراد والشركات، من خلال تحديث تطبيق تجاري موبايل و تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، بما أتاح للعملاء وصولا فوريًا إلى خدمات ومنتجات مصرفية أوسع وتنفيذ معاملاتهم آمنا من أي مكان.وعلى صعيد التوسع في العلاقات المصرفية الإقليمية، حصل البنك التجاري الأردني على اعتماد من البنك المركزي العراقي لتغطية الحوالات والاعتمادات بالدينار الأردني عبر منصة الدينار الخاصة بالبنوك العراقية المراسلة، في خطوة استراتيجية تسهم في تسهيل العمليات المالية وتعزيز حركة التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق الشقيقة.

وقد انعكست هذه المبادرات الاستراتيجية على الأداء العام للبنك، حيث أسهمت في تحقيق نمو ملحوظ في عدد من المؤشرات المالية الرئيسية، في اطار توجه اداري يركز على تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين مستويات الربحية، وتنمية الإيرادات من خلال تطوير الأنشطة المصرفية والتوسع في خدمات الفوائد والعمولات.

أظهرت البيانات المالية نمواً تصاعدياً قوياً ، وقد تجسد هذا الأداء الاستثنائي من جيث ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 8.3% ليصل إلى 1.518 مليار دينار مقابل 1.401 مليار دينار في عام 2024، مدفوعاً بنمو متوازن في مختلف بنود الميزانية. كما سجلت المحفظة الائتمانية نمواً لافتاً بنسبة 14.3% لتبلغ 886.7 مليون دينار مقارنة بـــ775.7 مليون دينار، بالتوازي مع ارتفاع ودائع العملاء بنسبة 12.6% لتصل إلى 1.121 مليار دينار، مما يعكس ثقة العملاء المتزايدة بالبنك ومتانة علاقاته المصرفية.وعلى صعيد الأداء التشغيلي، حقق البنك نمواً قوياً في الإيرادات، حيث ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 15.3% ليبلغ 63.1 مليون دينار مقابل 54.7 مليون دينار في عام 2024، مدعوماً بزيادة صافي إيراد الفوائد والعمولات من 50.6 مليون دينار إلى 53.1 مليون دينار. كما ارتفع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة 20.5% ليصل إلى 14.1 مليون دينار مقارنة بـ11.7 مليون دينار، مما انعكس إيجاباً على ربحية السهم التي ارتفعت من 0.098 دينار إلى 0.117 دينار، في تأكيد على كفاءة الأداء التشغيلي واستدامة الربحية.أما على مستوى مؤشرات الكفاءة، فقد تحسنت العوائد على الأصول وحقوق الملكية لتبلغ 0.96% و7.96% على التوالي، مقارنة بـ0.84% و6.84% في عام 2024، وهو ما يعكس قدرة البنك على تحقيق عوائد مجزية ضمن مستويات مخاطر مدروسة. وفي المقابل، حافظ البنك على صلابته المالية، إذ استقرت نسبة كفاية رأس المال عند 12.50% مقابل 13.34% في العام السابق، فيما بلغت نسبة السيولة القانونية 115.3% مقارنة بـــ122.8%، وهي نسب تفوق المتطلبات الرقابية وتعكس التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والانضباط المالي.تؤكد هذه النتائج أن عام 2025 شكّل محطة بارزة في مسيرة البنك، حيث نجح في تحقيق توازن مثالي بين النمو والربحية، مع الحفاظ على قوة مركزه المالي واستدامة أدائه التشغيلي ضمن نهج استراتيجي يرتكز على الكفاءة، الابتكار، وإدارة المخاطر الرشيدة .

واستمراراً لنهج البنك في السنوات الأخيرة في تعظيم العوائد للمساهمين على استثماراتهم، تم التوصية للهيئة العامة لمساهمين البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من رأس مال البنك المدفوع بواقع 8.4 مليون دينار.

أعزائي المساهمين،

إن إنجازاتنا المالية والتشغيلية تتجاوز لغة الأرقام؛ فهي المحرك الأساسي لرسالتنا في خدمة المجتمع والنهوض به. نؤمن بأن المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي وواجب وطني في صميم استراتيجيتنا، نسعى من خلاله لترك أثر إيجابي مستدام يمتد لجميع أبناء الوطن ومؤسساته. وسنواصل المضي قدماً في تعزيز هذه المسيرة وترسيخ بصمتنا التنموية عبر السنوات القادمة، من خلال شراكاتنا الاستراتيجية الهادفة لرفعة الوطن، مستنيرين برؤية القيادة الهاشمية الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الإدارة الـــتنفيذية:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكان محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد(استقال اعتباراً من 2025/2/16)	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/3/30)	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
8	المدير التنفيذي للخزينة والإستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات*	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية**		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين*	هيثم أمين خليل حموري

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

**مدراء الدوائر الرقابية.

مـــدراء الـــدوائر:

مدراء الدوائر في البنك		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة تسهيلات التجزئة	ربى جهاد عطية شهاب
2	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي (اعتباراً من 2025/11/3)	عبدالكريم عماد عبدالكريم الحمود
3	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	ساجد محمود حسني أبو طوق
4	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد / مكلف	إبراهيم عبدالله محمد الحارثي
5	مدير دائرة المبيعات المباشرة	سلام فواز سليمان مزهر
6	مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون	علاء صابر احمد شوبكي
7	مدير دائرة العمليات المركزية	لانا محمد شعبان ابو خضره
8	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (اعتباراً من 2025/08/16)	علاء معتصم خليل حؤبش
9	المدير التنفيذي لدائرة التحليل الإئتماني والمراجعة	محمد احمد محمد عبيدات
10	مدير دائرة الموارد البشرية	نورا وليد محمد الجيطان
11	مدير دائرة الخزينة	هاني عبد الرحمن محمود درويش
12	مدير دائرة هندسة العمليات (اعتباراً من 2025/2/23)	احمد خالد ذياب جابر
13	مدير الدائرة الهندسية	ياسر فوزي يوسف القسوس
14	مدير دائرة رقابة وتوثيق الائتمان	فاتن كريم فوزي عصفور
15	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	طارق علي حسني الزبيدي
16	مدير دائرة إدارة المطلوبات والنقد	نور عباس محمود ارشيد

تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الأردني

ب. تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك ببنود الحوكمة المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وقد تم تضمين جميع البيانات المطلوبة والمحددة بموجب هذه التعليمات في التقرير السنوي، مما يعكس حرص البنك على الامتثال الكامل لمبادئ الحوكمة المؤسسية وتنفيذها بأعلى مستوى من الكفاءة والشفافية. وفيما يلي نعرض بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة المعتمد:-

(1)/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

يقدّم البنك باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الشاملة التي تغطي قطاعات الشركات والأفراد والخزينة والاستثمار، مع الالتزام بتطبيق أعلى معايير الجودة وتوفير أسعار تنافسية تلبي مختلف الاحتياجات المالية للعملاء. كما يحرص البنك على التطوير المستمر لمحفظة منتجاته وخدماته وتوسيعها، بما يواكب أحدث الابتكارات والممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، يواصل البنك تعزيز انتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء وترسيخ مكانته الريادية في السوق.

(1)/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

1. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة :الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).
2. يبلغ عدد موظفي البنك (**726**) موظفاً كما في 12/31/ 2025 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	513	فرع الجبيهة	6
الفرع الرئيسي	13	فرع الفحيص	5
فرع ضاحية الياسمين	5	فرع شارع وصفي التل	5
فرع إكسبرس ضاحية النخيل	3	فرع السلط	6
فرع إكسبرس أبو السوس	3	فرع معدي	4
فرع مرج الحمام	5	فرع الزرقاء	5
فرع المدينة الرياضية	6	فرع إكسبرس الزرقاء الجديدة	2
فرع المجمع التجاري	8	فرع الرصيفة	5
فرع جبل عمان	5	فرع أم أذينة	13
فرع جبل الحسين	12	فرع مأدبا	6
فرع الشميساني	6	فرع العقبة	7
فرع الإذاعة والتلفزيون	12	فرع الكرك	7

فرع ماركا	6	فرع إربد	14
فرع إكسبرس طبربور	3	فرع إكسبرس الحي الشرقي	3
فرع إكسبرس العبدلي	2	فرع إكسبرس الحي الجنوبي	3
فرع إكسبرس عبدون	3	فرع الرمثا	6
فرع إكسبرس شفا بدران	3	فرع اكسبرس جامعة ابن سينا	2
فرع إكسبرس الهاشمي الشمالي	3	فرع المركز الاردني للتصميم والتطوير	3
فرع سحاب	3	فرع المفرق	10
المجموع		726	

- لا يوجد للبنك فروع خارج الأردن.
- يبلغ عدد موظفي الفروع على كادر الاحتياط (14) موظفاً وموظفة.
- تم تحويل فرع الهاشمي الشمالي إلى فرع اكسبرس
- فتح فرع قرية الحجرة .

(1)/ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 23,116,942 دينار والذي يتضمن الموجودات الثابته والانظمة والبرامج.

(2): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3) /أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على انه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/02/16

ولد بتاريخ 1946/01/01، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971 ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ تأسيسها والتي تضم تحت مظلتها العديد من الشركات في مختلف المجالات زيوت التشحيم والعبوات المعدنية والإسفنج والفرشات وتعبئة عبوات السبرى والاستثمارات العقارية والخدمات المصرفية والإعلام ومناجم إنتاج المعادن، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 1,500 موظف وموظفة.

- **حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002**
- **حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.**

الخبرات العملية:

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات و أندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات.
- رئيس هيئة المديرين الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتريرايزز.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رئيس هيئة المديرين جمعية يافا للتنمية الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للتعليم.
- عضو مجلس إدارة جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة جامعة العقبة الطبية.
- عضو هيئة مديرين الكلية الجامعية للتكنولوجيا.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس أبو ديس فلسطين.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- رئيس الهيئة الادارية للنادي الارثوذكسي.
- عضو هيئة عامة مؤسسة التعاون.
- رئيس مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل مدير مراسم في وزارة الخارجية بالوكالة ثم مساعدا لرئيس التشريفات في الديوان الملكي الأردني، وفي عام 1989 عين مدير مكتب جلالة الملكة نور الحسين، وفي عام 1993 رئيسا للتشريفات الملكية، وفي عام 1999عين نائباً لرئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية الأردنية ومنصب وزير الإعلام وفي عام 2008 عين

نائب رئيس مجلس ادارة شركة سوليدرتي – الاولى للتأمين لغاية عام 2023. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012، وفي عام 2020 انتخب نائبا للمرة الثانية في البرلمان الأردني لغاية 2024، وفي عام 2018 – 2020 عين رئيس مجلس إدارة صحيفة الرأي الأردنية.

الخبرات العملية :

وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس ادارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
- رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتربرايزز.

معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية .
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافئات .
- عضو لجنة الإمتثال.

3- سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2024/04/29.

ولد بتاريخ 1976/08/19، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية والنظم - 1999. جامعة ولاية -اوهايو، امريكا.

الخبرات العملية:

- مجموعة الصايغ، الأردن- عضو مجلس إدارة ومدير تنفيذي (2013 - الآن).
- الدهانات الوطنية القابضة، الإمارات العربية المتحدة- عضو مجلس إدارة (2013–2018).
- البنك التجاري الأردني، الأردن - عضو مجلس إدارة (2005-2011).
- شركة المتألقة للكمبيوتر والالكترونيات، الأردن - شريك مؤسس (2005-2013).
- شركة مصانع الدهانات الوطنية، مصر - مدير عام (2006-2016).
- شركة صايغ اخوان للصناعات الهندسية، الأردن- مدير عام (2001-2017).
- شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري- عضو مجلس إدارة(2020-2024).
- شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية(تالابيه)- عضو مجلس إدارة (2018-2022).
- شركة الاردن الاولى للاستثمار- عضو مجلس إدارة (2020-الآن).
- شركة العقبة للعلوم الطبية - عضو هيئة مديرين (2021-الآن).
- جامعة العقبة للعلوم الطبية - عضو مجلس الأمناء (2022-الان).

- جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية - عضو مجلس إدارة (2020-الآن).

كما أن السيد فائق الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني
- عضو لجنة التسهيلات
- عضو لجنة الامتثال .

4- سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2020/07/09 بصفته الشخصية

تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلا" لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ 2015/10/25 ولغاية تاريخ 2020/07/09.

ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز بريطانيا في عام 1997، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994،وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي انتربرايز من عام 2010 ولغاية الآن.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- شريك / شركة الوضوح للتقنيات الاتصالات.
- رئيس مجلس ادارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.
- عضو مجلس ادارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس ادارة الشركة المتحدة للتأمين اعتبارا من شهر 2022/3.
- عضو مجلس ادارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة في شركة العلاونه للصرافة.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التكنولوجيا المالية من كلية هارفارد للأعمال .
- التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني –لندن.
- شهادة عضو مجلس ادارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والاداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وادارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.
- دورة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

5- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

(ويمثلها :سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات)

ولد السيد يحيى عبيدات بتاريخ 1981/04/09 . ويحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية جامعة العلوم المالية والمصرفية – الأردن عام 2010 ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003 ، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Qualified Board Of Director) من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) و بالتعاون مع بيت الحوكمة الأردني (JIoD) ، وحاصل على شهادة محلل النمذجة المالية المعتمد (Financial Modeling & Valuation Analyst) – (FMVA) من مؤسسة CFI).

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2005 ويشغل حاليا وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه.
- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع . (2010-2018)
- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع. (2008 - 2010)
- متداول في مديرية الخزينة(2005 - 2008) .

عضويات مجالس الإدارة:

- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتبارا من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتبارا من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15) .
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتبارا من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) .
- شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقي (اعتبارا من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22).

كما أن السيد يحيى محمد عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال .
- عضو لجنة التدقيق.

6- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي

ولد بتاريخ 31 كانون الثاني 1979، حصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اربد عام 2000، حصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونين 2003 وبالإضافة الى عدة شهادات مهنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية، الامارات منذ عام 2010 ولغاية 2017/4.
- شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار – شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية منذ عام 2005 ولغاية عام 2010.
- منذ 2017/5 ولغاية 2018/11 شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة – مديرية الاستثمار بالأسهم – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- منذ 2018/12 ولغاية الان يشغل منصب محلل مالي – مديرية دعم المساهمات - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- شغل منصب عضو هيئة مديري شركة مركز الانطلاق الموحد ذ.م.م 2022/8 – 2023/8.

كما أن السيد رامي طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر .

7- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2011/04/20

ويمثلها سعادة الفاضلة هانيه موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي اعتباراً من 2025/02/27

ولدت بتاريخ 1973/07/12، حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من جامعة نورث إيسترن – الولايات المتحدة الأمريكية ، حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من الجامعة الأردنية.أكملت برنامج الإدارة المتقدمة من IE-BusinessSchool – إسبانيا. وحاصلة على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) وعضو في معهد CFA.

الخبرات العملية:

- شغلت منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة دار الهندسة، خلال الفترة من 2009/05 ولغاية 2021/12.
- شغلت مناصب إدارية وتنفيذية في الخدمات المصرفية للأفراد (**Retail Banking**) لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)، خلال الفترة من 2002/05 ولغاية 2007/06.
- شغلت مناصب إدارية وتنفيذية في التمويل المؤسسي (**Corporate Banking**) لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)، خلال الفترة من 2007/06 ولغاية 2009/04.
- شغلت مناصب سابقة في مجالات التحليل والدراسات الهندسية في شركات لنظم المعلومات والصناعات الدوائية في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الفاضلة هانيه النابلسي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة الامتثال اعتباراً من تاريخ 2025/4/30
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي اعتباراً من تاريخ 2025/4/30.

8- سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابنة

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية: 2022/04/18

ولدت بتاريخ 1963/04/28، حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والادارة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت / لبنان عام 1984.

الخبرات العملية:

- خبرة مصرفية لدى البنوك الاردنية ستة وثلاثون عاما في كافة مجالات قطاعات الأعمال منذ العام 1985 ولغاية 2021.
- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني منذ عام 2018 ولغاية 2021/07/31،
- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من (1998-2018).
- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998).
- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989).
- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2015-2022).
- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة/ شركة الأهلي للوساطة المالية (2010 -2015).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2001 -2010).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.

كما انها رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

9- سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2024/04/29.

ولد بتاريخ 1958/05/09، حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة دمشق عام 1980، وهو عضو مشارك في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عضو مشارك في الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين، عضو مشارك في معهد الاستشاريين الإداريين (IMC) ، مدرب معتمد من مؤسسة التمويل الدولية IFC (Business Edge)، مدرب معتمد من منظمة العمل الدولية (ILO) (EYB Training)، حاصل على لقب مستشار التطوير الإداري من مركز التجارة الدولي ،وحاصل على شهادة مراقبة الجودة (المراجعين النظراء) من AICPA بيروت، لبنان.

الخبرات العملية :

- خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) المختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية.
- مستشار مالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها).
- تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والادارة والاشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محلياً وعالميا والمستوى الإقليمي، اعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية ،التوثق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، مدرب معتمد في المالية والتدقيق.
- شريك إداري لواحدة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبره في القطاعين العام والخاص متراكمة على مدار أكثر من 45 عامًا تعتبر شاملة عمليًا. تم تعزيز هذه الخبرة أيضًا من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة.
- تطوير أقسام شركة نوباني وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكون شركة نوباني وشركاه، أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم النشيطة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- شريك مسؤول – شركة نوباني و شركاه ومدير عام -شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مدتية) متحالفة مع Global Alliance Praxity من 2012- الى الآن.
- شركة بي دي أو (الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال- شريك مسؤول 1994-2011.
- كوبرز وليبراند اندمجت لتصبح لاحقاً برايس ووتر هاوس كوبرز/ مدير تدقيق 1980-1993

كما أن السيد محمد النوباني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر.
- عضو لجنة التدقيق .
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

10-سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية: 2019/06/11

ولد بتاريخ 1974/09/21، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة عام 2000 وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة عام 2001 وحاصل على بكالوريوس قانون – الأردن / جامعة عمان الأهلية عام 1996 وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محامي و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون.

الخبرات العملية:

خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد اسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة الامتثال.
- عضو لجنة المخاطر .
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية .

11- معالي السيد عمر خير الدين المعاني

عضو مجلس إدارة (مستقل).

تاريخ العضوية –(2024/04/29 كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني تاريخ 2024/10/8).

ولد بتاريخ 1956/04/05 حاصل على درجة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1979 وشهادة بكالوريوس هندسة مدنية جامعة برمنغهام بريطانيا عام 1977.

الخبرات العملية:

- مؤسس مجموعة معاني لاستثمار 1986.
- مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 2002.
- مجلس إدارة غرفة صناعة عمان 1998.
- أمين عمان 2006.
- عضو مجلس الأعيان 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء مؤسسة ولي العهد 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء جامعة الحسين التقنية 2016.

كما أن معالي السيد عمر المعاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني .

(3)/ب: أسماء ورتب أشخاص الأدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام

- تاريخ التعيين: 2015/04/01.
- تاريخ الميلاد: 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام – بنك الاسكان للتجارة للتمويل – (2012 – 2015).
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل – (2008 – 2012).
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للإستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية – (2006- 2008).
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (2004 – 2006).
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (1999 – 2004).
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (1989 – 1997).

السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم

- تاريخ التعيين: 2004/07/01.
- تاريخ الميلاد: 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية :

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش أل العالمية منذ عام (1995 – 2004).

السيد راكان محمد عطا الله الطراونة

نائب المدير العام للأعمال المصرفية

- تاريخ التعيين: 2024/09/08.
- تاريخ الميلاد: 1975/12/11.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1998).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والمالية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (2000)
- شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA – Chartered Financial Analyst) –عام (2012).

الخبرات العملية:

- مدير عام–Levantine Express Limited /London (2022- 2024).
- الرئيس التنفيذي– بنك الأردن الدولي (لندن) – (2017- 2021).
- عضو مجلس إدارة جمعية المصرفيين العرب) لندن) - (2020 – 2021)
- نائب الرئيس التنفيذي– بنك الأردن الدولي (لندن) – (2011- 2017).
- مدير مركز خدمات الاستثمار– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2006- 2011).
- مساعد رئيس قسم/دائرة الخزينة والأسواق المالية - البنك الأهلي الأردني– (2005- 2006).
- وسيط مالي –شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية – (2004-2005).
- HSBC Bank – دائرة الخزينة– (2000- 2004).

السيد محمد علي محمد القرعان

مساعد مدير عام الإئتمان

- تاريخ التعيين: 2007/06/19.
- تاريخ الميلاد: 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995) .

الخبرات العملية :

- بنك الإنماء الصناعي – (2003- 2004).
- شركة دار الخبرة للإستشارات – (2002- 2003).
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000- 2002).
- البنك العقاري المصري – (1997- 2000).
- شركة العاربة الدولية – (1996- 1997).

السيد سليم نايف سليم صوالحة - استقال اعتباراً من 2025/2/16

مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

- تاريخ التعيين: 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد: 1975/09/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997).
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).
- محاسب اداري معتمد Certified Management Accountant (2014)

الخبرات العملية :

- المدير الاقليمي– فيزا انترناشونال– الأردن والعراق وفلسطين – (2014- 2016).
- مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (2008- 2014).
- مدير فرع – Wachovia Bank– (2007-2008).
- مدير فرع – Washington Mutual – (2004- 2007).

السيد عبد الله محفوظ ثيودور كشك

مساعد مدير عام المالية

- تاريخ التعيين: 2015/06/14.
- تاريخ الميلاد: 1967/08/05.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990).
- محاسب قانوني (CPA) من ميشيغان في الولايات المتحدة الامريكية عام (1991).
- محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (إجازة رقم 679) عام (1997).

الخبرات العملية :

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (2009 – 2015).
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2003 – 2009).
- مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (1993 – 2003).
- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992).

السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه - استقال اعتباراً من 2025/3/30

مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات

- تاريخ التعيين: 2014/08/24.
- تاريخ الميلاد: 1977/11/07.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999) .
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

الخبرات العملية:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2006 – 2014).
- البنك الأهلي الأردني – (2004 – 2006).
- بنك الأردن – (2000 – 2004).

السيد أنس ماهر راضي عايش

المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار

- تاريخ التعيين: 2017/11/12.
- تاريخ الميلاد: 1979/10/12.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

الخبرات العملية:

- مدير أول، رئيس إستثمار - بنك صفوه الإسلامي - (2011- 2017).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (قطر) – (2007- 2011).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (الأردن) – (2006- 2007).
- مسؤول دائرة الخزينة - بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (2005- 2006).
- متداول رئيسي- بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (2001- 2005).

السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح

المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

- تاريخ التعيين: 2022/01/02.
- تاريخ الميلاد: 1974/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصل على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعه الأميرة سمية للتكنولوجيا عام (1995).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك سوسيته جنرال الأردن – (2021).
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - بنك عودة (فروع الأردن) – (2004 – 2021).
- شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية – (2002 – 2004).
- الملكية الأردنية – (1998 – 2002).
- البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC – (1995 – 1998).

السيد سامي نمر سالم النابلسي

المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية

- تاريخ التعيين: 2013/10/20.
- تاريخ الميلاد: 1976/12/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (2001) .
- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأردنية عام (1998) .

الخبرات العملية:

- مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة - البنك الإستثماري – (2010 – 2013) .
- مدير علاقة رئيسي - البنك العربي – (2003 – 2010).
- ضابط أول - البنك الأهلي الأردني – (2001 – 2003).

السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي

مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين: 2016/06/14.
- تاريخ الميلاد: 1974/04/24.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (2005).
- حاصل على دبلوم لغة قانونية – معهد ويستميد – سيدني – أستراليا عام (2003).
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (1996).

الخبرات العملية:

- مستشار قانوني أول - البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية (2013 – 2016).
- مستشار قانوني غير متفرغ - الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي – (2008 – 2013).
- محامي رئيسي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2005 – 2013).
- محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (1999 – 2003).

السيد محمود إبراهيم محمود محمود

مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

- تاريخ التعيين: 2013/05/26.
- تاريخ الميلاد: 1980/08/10.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (2002).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (2007).

الخبرات العملية:

- مسؤول وحدة الإمتثال – بنك الأردن - (2009- 2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007- 2009) .
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والإستشارات - (2002- 2005) .

السيد أجود شرف الدين علي الروسان

المدقق العام

- تاريخ التعيين: 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد: 1969/08/18.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية الينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارترد - الأردن – (2016 – 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (2009 – 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (1997 – 2009).
- محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (1993 – 1997).

الآنسة نادية فهد فريد كنعان

مدير دائرة المخاطر

- تاريخ التعيين: 2005/09/25.
- تاريخ الميلاد: 1977/07/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (2000) .

الخبرات العملية:

شركة الاتصالات الأردنية (2002-2005)

السيد جمال حسين عبطان الرقاد

مدير دائرة الاتصال المؤسسي

- تاريخ التعيين: 2004/11/07.
- تاريخ الميلاد: 1969/09/30.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضة – العلوم السياسية من جامعة اليرموك عام (1993) .

الخبرات العملية:

- عضو اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021-2022)
- الديوان الملكي الهاشمي– (1995- 2001).
- وزارة الشباب – (2001 - 2002)
- اللجنة الأولمبية – (2003 - 2004)

(3)/ج: أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:

أعضاء المجلس

لا يوجد أعضاء مستقيلين خلال العام 2025.

الإدارة التنفيذية العليا

- السيد مساعد عام أعمال مصرفية أفراد : سليم نايف سليم صوالحة
- السيد مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات : وائل "محمد يوسف" عارف رابية

(4): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في 2025/12/31	النسبة %				كما في 2024/12/31	النسبة			
1	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح 25% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	31,800,000	26.5%	-	-	-	31,800,000	26,50%	-	-	-
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	23,808,021	19.84%	-	-	-	23,808,021	19.84%	-	-	-
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	ميشيل فايق ابراهيم الصايغ بنسبة 31.692% نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة 10.292% البنك التجاري الاردني 9.968%	14,268,186	11.89%	-	-	-	14,273,286	11.89%	1,199,998	8.41%	بنك الاستثمار العربي الأردني

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في 2025/12/31	النسبة %				كما في 2024/12/31	النسبة			
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	الأردنية	فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة 9.333% فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة 7.024% المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 1.900% فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة 1.527%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	الأردنية	نفسه	13,904,191	11.59%	-	-	-	13,786,839	11.49%	12,600,000	91.39%	بنك المال الأردني
5	نازي توفيق نخلة القبطي	الأردنية	نفسها	7,800,000	%6.5	-	-	-	7,800,000	%6.50	7,400,000	%94.87	بنك المال الأردني
6	فارس ميشيل فايق الصايغ	الأردنية	نفسه	7,800,000	%6.50	-	-	-	7,800,000	%6.50	5,200,000	%66.67	بنك المال الأردني

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في 2025/12/31	النسبة %				كما في 2024/12/31	النسبة			
7	فاتن ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسها	7,790,000	6.49%	-	-	-	7,790.000	6.49%	-	-	-
8	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	7,644,394	6.37%	-	-	-	7,644,394	6.37%	7,250,000	94.84%	بنك المال الأردني

(5): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته

البيان	2025	2024
حصتنا السوقية/تسهيلات	%2.69	2.46%
حصتنا السوقية/ودائع	%2.24	2.13%
حصتنا السوقية /موجودات	%2.15	2.13%

يمثل الجدول التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف:

التصنيف الائتماني	bb-	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B
النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني	متزن	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	BB-
تصنيف المتانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الاجنبية	متزن
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الاعمال	bb-

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(7): الحماية الحكومية او الامتيازات التي يتمتع بها البنك او أي من منتجاته عن عام 2025 وبموجب القوانين والأنظمة او غيرها :

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8): القرارات الصادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك او منتجاته أو قدرته التنافسية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام 2025 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.

- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DDS V.04 مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تلبية متطلبات نظام ادارة امن المعلومات لدى البنك 27001.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDBR.
- تطبيق المعيار الدولي ISO 22301 الخاص بإدارة واستمرارية العمل.

(9)/أ: الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب:-

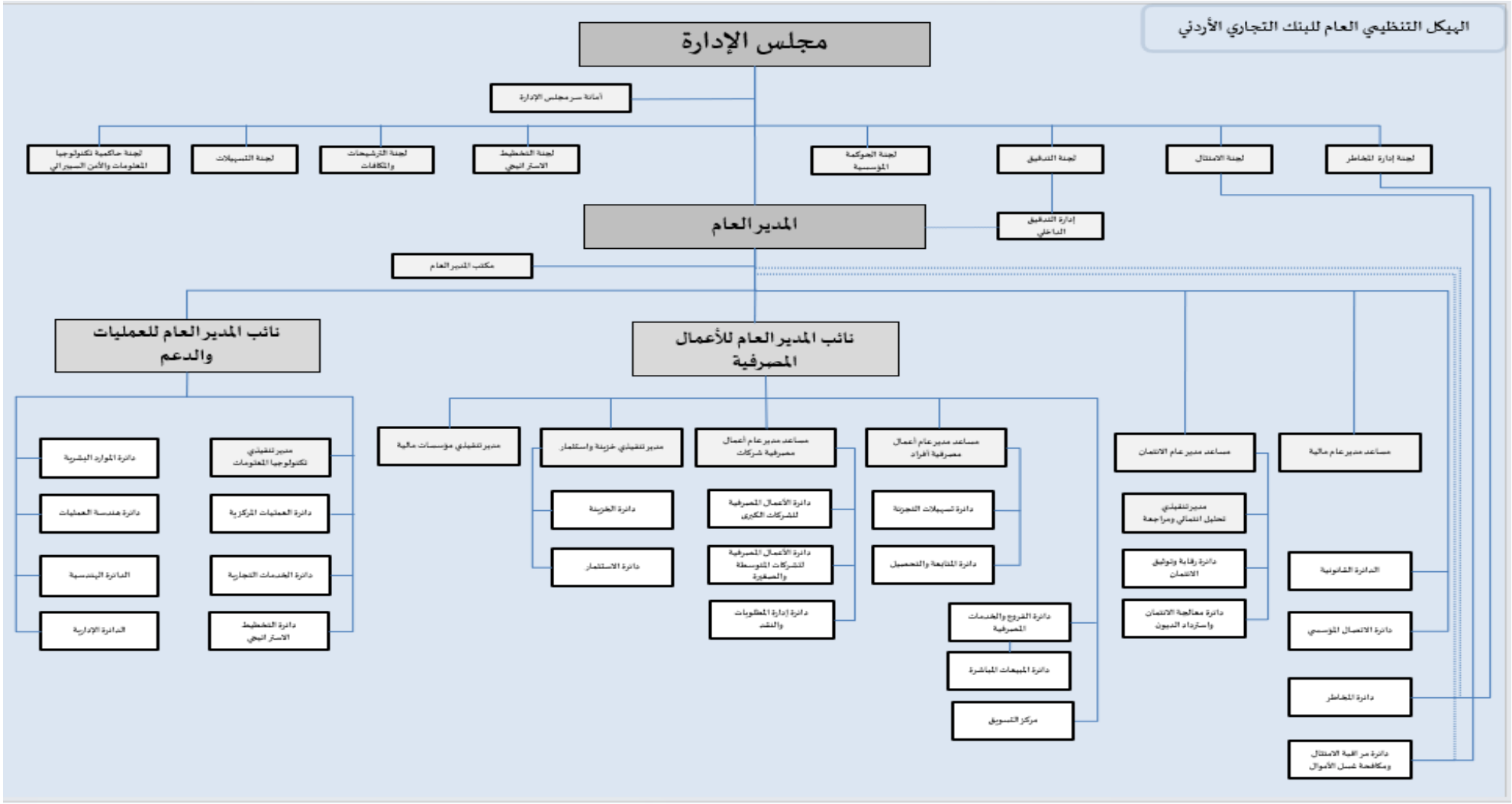

(9)/ب: عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

الأعداد كما في 2025/12/31

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة %
	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %		
دكتوراة	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
ماجستير	45	62.5%	27	37.5%	72	9.9%
دبلوم عالي	2	100.0%	0	0.0%	2	0.3%
بكالوريوس	297	58.0%	215	42.0%	512	70.5%
دبلوم سنتين	13	34.2%	25	65.8%	38	5.2%
دبلوم سنة	0	0.0%	8	100.0%	8	1.1%
توجيهي ناجح	21	75.0%	7	25.0%	28	3.9%
أقل من توجيهي	66	100.0%	0	0.0%	66	9.1%
المجموع	**444**	**61.2%**	**282**	**38.8%**	**726**	**100%**

(9)/ج: برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

انطلاقًا من رؤية البنك بأهمية رأس المال البشري كعنصر محوري لنجاح الأعمال واستدامتها، وفي ظل حرصه المستمر على تحسين وتطوير مهارات موظفيه بما يتماشى مع تطورات السوق ومتطلبات العمل، فقد بذل البنك جهودًا حثيثة لتعزيز العائد على الاستثمار في هذا المجال. ومن خلال توفير فرص التدريب والتطوير المتنوعة، سواء عبر منصات التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك أو من خلال منصات تدريبية أخرى مبتكرة، استطاع البنك أن يقدم **7380** فرصة تدريبية في مختلف المجالات، تغطي أحدث المستجدات في القطاع المصرفي، الأنظمة والتعليمات، بالإضافة إلى تعزيز المهارات الإدارية والسلوكية التي تسهم في رفع مستوى الأداء والكفاءة الوظيفية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهي البرنامج **15** موظف خلال العام، بالإضافة قام البنك بتنفيذ برنامج التأهيل المصرفي للخريجين الجدد بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، حيث تم تدريب 30 متدربًا، وأسهم البرنامج بشكل مباشر في تعزيز فرص توظيفهم، إذ تم تعيين عدد منهم في القطاع المصرفي، بما في ذلك بنوك محلية، دعمًا لتمكين الكفاءات الشابة ورفد سوق العمل بالمهارات المصرفية المؤهلة ، بالإضافة الى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف اعلى في الادارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم. هذا بالإضافة الى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (**47**) دورة تدريبية وبمشاركة (**268**) موظف وموظفة. وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2025 مقارنة بالعام 2024:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2025/12/31 – 01/01								
موقع الدورات	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024
معهد الدراسات المصرفية	47	45	268	289	164	149	104	140
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن	147	155	688	936	436	532	252	404
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	105	*58	*6420	2140*	3636*	*1192	2784*	948*
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	4	2	6	2	3	2	3	0
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن - الإدارة العليا	19	7	27	14	20	9	7	5

*الدورات التدريبية الداخلية مكررة

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعد المخاطر الائتمانية من أبرز المخاطر التي يواجها البنك، حيث تنشأ نتيجة احتمالية عدم سداد الأداة المالية في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك. وهذه المخاطر تنجم عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط الأداة المالية في المواعيد المحددة، كما هو موضح في تاريخ الاستحقاق الوارد في شروط العقد الائتماني.

- **مخاطر السوق:** تشمل المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد تنشأ من المراكز المالية القائمة في الميزانية أو خارجها بسبب تحركات الأسعار في الأسواق. وتشمل هذه المخاطر المرتبطة بأدوات أسعار الفائدة، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

- **مخاطر السيولة:** تمثل هذه المخاطر العجز عن توافر السيولة اللازمة لتغطية التزامات البنك عند استحقاقها، خاصة فيما يتعلق بطلبات السحب على الودائع. مما قد يضطر البنك إلى الاقتراض لتلبية احتياجاته النقدية، مما يؤثر سلباً على أرباحه.

- **مخاطر التشغيل:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لفشل أو قصور في العمليات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظم، أو جراء أحداث خارجية تشمل المخاطر القانونية والرقابية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

- **مخاطر الامتثال**: تتعلق هذه المخاطر بالعقوبات القانونية، أو الرقابية، أو الخسائر المالية، أو الأضرار التي قد تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين والتشريعات السارية، أو انتهاك المواثيق المصرفية المحلية والدولية، بما في ذلك السياسات الداخلية للبنك وقواعد السلوك والمعايير المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات**: التهديدات المحتملة لتعرض البنك لخسائر مادية أو معنوية، أو أضرار تشغيلية نتيجة اختراقات داخلية أو خارجية تستهدف سرية وسلامة الأصول المعلوماتية، سواء كانت مخزنة رقمياً أو في سجلات ورقية.

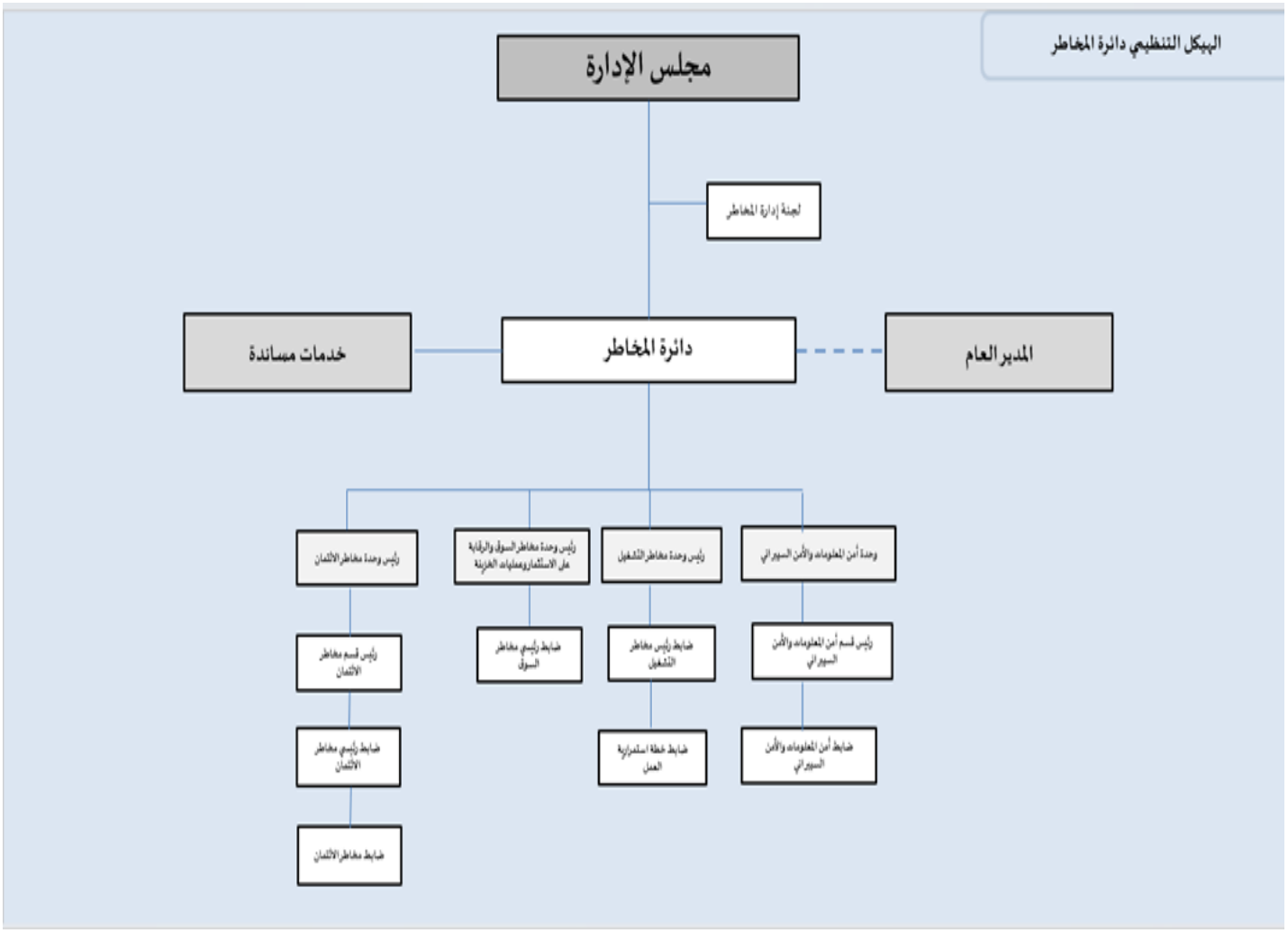

(11): الإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية:

❖ رؤية و إنجازات البنك لعام 2025: عام التميّز والريادة في مسيرة التقدم والابتكار

❖ قطاعات الأعمال:

▪ قطاع الشركات

استمرار لنهج البنك بالاهتمام بالخدمات والمنتجات البنكية المقدمة لقطاع الشركات من خلال توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتي تتناسب مع احتياجات العملاء في تقديم الخيارات الجديدة والمتطورة من الحلول والخدمات المواكبة للاتجاهات العالمية وبما يتناسب مع استراتيجية البنك التسويقية من خلال بناء قاعدة متينة من العملاء المميزين لخلق تجربة مصرفية تتصف بالجودة والتميز، حيث يحرص البنك على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للعملاء في كافة مناطق الأردن عبر شبكة الفروع المنتشرة.

كما يتم تلبية احتياجات العملاء التمويلية من خلال كادر مصرفي ذو كفاءة عالية قادر على مواجهة تحديات السوق وتفهم احتياجات العملاء وخلق الحلول التمويلية المناسبة بما يضمن استمرار المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية والحفاظ على حصة البنك السوقية وتنميتها.

▪ جانب الأداء المالي لقطاع الشركات خلال العام 2025

تمكن البنك من تحقيق نمو ملحوظ بنسبة تقارب 21% في المحفظة الائتمانية للشركات، في إطار التزامه الراسخ بسياساته الاستراتيجية التي تركز على تعظيم العائد على الموجودات. وقد أسفر هذا النمو عن زيادة كبيرة في ودائع وحسابات الشركات الجارية وحسابات التوفير، حيث سجلت نسبة نمو 15% مقارنة بالعام 2024. كما نجح البنك في استقطاب عدد من الشركات القيادية والرائدة والواعدة ايضاً التي توقع لها نمو مستقبلي في السوق الأردني، من قطاعات اقتصادية متنوعة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية للقطاع وتنويع مصادر الربحية بما يتماشى مع مستوى المخاطر الائتمانية المقبولة.

وفي إطار تحقيق هذه النتائج، تم منح تسهيلات تمويلية عبر مصادر منخفضة التكلفة، مع الإبقاء على سياسة البنك الرصينة التي تهدف إلى تخفيض الاعتماد على مصادر الأموال ذات التكلفة المرتفعة، بالإضافة إلى مواكبة التوجهات العالمية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، وذلك من خلال الدخول في شراكات استراتيجية من خلال توقيع اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (البرنامج الإسعافي لدرء الآثار الناجمة عن جائحة كورونا) بمبلغ 5 مليون دينار ومنح سلف البنك المركزي متوسطة الأجل خلال عام 2025 بقيمة 40 مليون دينار ، مع التركيز على مصادر تمويل أقل تكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء.

كما تم تعزيز التعاون مع الشركة الأردنية لضمان من خلال باقة متنوعة من البرامج التي أسهمت بشكل فعال في تحسين جودة المحفظة الائتمانية. ومن خلال تنويع مصادر الربحية، تمكن البنك من تحقيق عوائد إضافية من العمولات الناتجة عن التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للعملاء، مما يعكس النهج الشامل والمتكامل للبنك في تقديم أفضل الخدمات لعملاء قطاع الشركات.

الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة لعملاء الشركات

في إطار مواكبة التحول الرقمي وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية، وحرصًا على تحسين وتسهيل إجراءات إنجاز المعاملات لعملاء الشركات عبر المنصات الإلكترونية الخاصة بالبنك، حقق البنك إنجازًا كبيرًا من خلال إتمام مشروع تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات - المرحلة الثانية. شملت هذه المرحلة إضافة خدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتوفير طرق دفع وخدمات جديدة، إلى جانب تحسين تجربة المستخدم.

وكون من اهم وأكثر الخدمات استخداما من قبل عملائنا الشركات هو التحويلات المالية الداخلية والخارجية تم العمل على تطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) للتحويلات الصادرة، بهدف التكامل المباشر بين أنظمة البنك وعملائه من خلال تقنيةH2H، لتشمل التحويلات الخارجية، والتحويلات المحلية (ACH وRTGS)، بالإضافة الى تمكين عملائنا الشركات من العمل استخدام خدمة CliQ حيث انها تعتبر من الحوالات المحلية الأسرع والأكثر استخداما من قبل مستخدمين المنصات وتطبيقات البنكية. في خطوة أخرى نحو تحسين تجربة العملاء، تم تطوير منصة متكاملة لإدارة بطاقات الشركات، إلى جانب بوابة إلكترونية لإدارة البطاقات، فضلاً عن تطبيق مخصص لحاملي البطاقات على الهواتف المحمولة، مما يتيح للعملاء إصدار وإدارة بطاقاتهم (الفعلية والافتراضية) وبرامجهم الإلكترونية بكل يسر.

إضافة الى ذلك، وفي إطار تعزيز التكافل الاجتماعي وتطوير أدوات العمل الخيري، أطلق البنك التجاري الأردني وقطر الخيرية بطاقة مسبقة الدفع ذات تصميم خاص لبرامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بقطر الخيرية والتي تعتبر نقلة نوعية في كيفية تقديم الدعم للأسر والمستفيدين من هذه البرامج.

في ظل بدء تنفيذ عملية التحول الرقمي لعملاء البنك الشركات عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالبنك، تم تنفيذ العمليات المالية لعدد من عملائنا الشركات في عام 2024، والذين بلغ عددهم 1089 عميلًا من أصل 3990 عميل.

نسبة عدد المشتركين عملاء الشركات من الإجمالي	عدد العمليات المالية المنفذة من قبل عملاء الشركات	القيمة الاجمالية للعمليات المنفذة
27%	153 ألف	203 مليون

قطاع الأفراد

نرتكز في رؤيتنا للتوسع على قطاع الأفراد باعتباره المحور الأول لنمونا، إلى جانب دوره المحوري في تنويع مصادر الدخل والحد من أخطار الائتمان، وذلك من خلال استقطاب ودائع العملاء وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، وتوظيفها بكفاءة في مجموعة متكاملة من المنتجات الائتمانية، بما يشمل القروض الشخصية والعقارية، وتمويل المركبات، والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع.

ويتميّز هذا القطاع بقدرته العالية على الاستجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة، من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتطورة تعكس فهماً عميقاً لتطلعاتهم. كما يواصل البنك جهوده الحثيثة في مجال التحول الرقمي، عبر التحديث المستمر للخدمات والقنوات الإلكترونية، بما يواكب أحدث التطورات التكنولوجية وأفضل الممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي محلياً ودولياً.

وفي إطار استراتيجية البنك للتوسع المدروس وتعزيز حضوره في مختلف مناطق المملكة، بلغ إجمالي عدد فروع البنك التجاري الأردني 38 فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة، بما يسهم في تعزيز الوصول إلى العملاء ودعم النمو المستدام وترسيخ المكانة الريادية للبنك في السوق.

▪ إدارة فروع البنك

تعزيزاً لشبكة فروع البنك وتوسعاً في نطاق خدماته، شهد عام 2025 إضافة فرع «إكسبرس قرية الحجرة»، والذي يعمل بنظام الفترتين وخلال يومي الجمعة والسبت، بما يوفّر مرونة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء. كما تم تحديث ونقل فرع الهاشمي الشمالي وإعادة تسميته ليصبح «إكسبرس الهاشمي الشمالي»، مع اعتماد ساعات عمل ملائمة تسهم في تحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم المصرفية بكفاءة أعلى، بما يعكس التزام البنك المستمر بالارتقاء بمستوى خدماته.

وحرص البنك على الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية متكاملة استهدفت جميع موظفي الفروع وعلى مختلف المستويات الوظيفية، بهدف تعزيز المهارات ورفع مستوى الكفاءة المهنية، بما يدعم توجه البنك نحو تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة.

ومواكبةً للتطور المتسارع في مجال الخدمات الإلكترونية، قام البنك بتفعيل نظام العمل بالهوية الرقمية عبر شبكة فروعه، بالاعتماد على مطابقة الهوية الرقمية من خلال تطبيق «سند»، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة العملاء.

▪ الخدمات الإلكترونية المقدمة للأفراد

تماشياً مع استراتيجية البنك في زيادة التحول الرقمي، شهد عملائنا تقدّماً ملحوظاً في مسار التحول الرقمي، حيث قام البنك بإطلاق النسخة الجديدة من تطبيق تجاري موبايل في شهر آذار. وقد شكّل هذا الإطلاق خطوة استراتيجية أساسية عزّزت حضور البنك في المجال الرقمي، وفتحت المجال أمام تطوير خدمات أكثر سهولة وسلاسة وأماناً لعملائنا. ومنذ لحظة الإطلاق، واصل مركز الخدمات الإلكترونية العمل على تحسين التطبيق وإضافة مجموعة من الخصائص المتقدمة التي تلبي الاحتياجات المتنوعة للعملاء وتتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية.

فقد تم إدخال العديد من الميزات المهمة داخل التطبيق، والتي ساهمت في تعزيز التجربة المصرفية الرقمية بشكل كبير. ومن بين هذه الخدمات، أصبح بإمكان العملاء فتح حسابات فرعية بعملات متعددة تشمل الدينار الأردني والدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني، بالإضافة إلى تنفيذ الحوالات المحلية والدولية بسهولة عبر التطبيق. كما تمكّن العملاء من إنشاء تعليمات ثابتة لحساباتهم او لعملاء آخرين داخل البنك التجاري الاردني، واستخدام خدمة دمج الحسابات بحيث يتم جمع حسابات العميل الشخصي، المشترك وذلك لتسهيل إدارة أموالهم بشكل أكثر تنظيماً. وتم أيضاً تمكينهم من طلب دفاتر الشيكات ومتابعة حالة الطلب أو إلغائه مباشرة بشكل إلكتروني دون الحاجة لزيارة الفرع.

ولتعزيز سهولة الوصول إلى البيانات المالية، توفرت خدمة عرض تفاصيل الحسابات، والودائع الثابتة، والمتحركة، والقروض. كما تم تطوير نظام سداد الفواتير بحيث أصبح العميل قادراً على دفع ما يصل إلى عشر فواتير بشكل متزامن عبر خدمة اي فواتيركم، إضافة إلى إمكانية دفع الفواتير باستخدام البطاقة الائتمانية. وتم كذلك تفعيل خيار إعادة حوالة كليك الواردة، وإتاحة إمكانية فك قفل الرقم السري لجميع أنواع البطاقات، وعرض تفاصيل الشيكات الصادرة والواردة بطريقة واضحة ومباشرة داخل التطبيق.

ومن التطويرات المهمة أيضاً استبدال رمز التحقق لمرة واحدة OTP بخاصية البصمة لإتمام الحركات المالية، مما رفع مستوى الأمان وسهّل من استخدام التطبيق. وتم كذلك إطلاق خدمة إرسال رقم الحساب الدولي IBAN لمؤسسة الضمان الاجتماعي مباشرة، إلى جانب تضمين اسم الخدمة المطلوبة داخل رسالة OTP لتعزيز الشفافية وتقليل الأخطاء. كما تمت إضافة خدمة كريف لتمكين العملاء من الاطلاع على تقريرهم الائتماني بشكل فوري، بالإضافة الى إتاحة ميزة التحويل المالي داخل البنك باستخدام رمز QR بما يتماشى مع أحدث حلول الدفع السهلة والسريعة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية الإلكترونية، واصل مركز الخدمات الالكترونية جهوده لتطوير شبكة الصرفات الآلية، حيث تم العمل خلال العام على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ليصبح **88** بدلا من **84** وذلك بهدف تعزيز الانتشار الجغرافي وتقليل الضغط على الفروع وتوفير بدائل مصرفية متاحة للعملاء على مدار الساعة، مما يعزز رضا العملاء ويرفع الاعتمادية التشغيلية. يشكّل هذا العام محطة مهمة في رحلة التطوير الرقمي للبنك التجاري الأردني، إذ نجح مركز الخدمات الإلكترونية في تقديم حلول مبتكرة وتحسينات ملموسة ترتقي بتجربة العميل وتدعم توجه البنك نحو الريادة في القطاع الرقمي.

- لعب عام 2025 دورًا محوريًا في دعم اعتماد العملاء للتطبيق البنكي الجديد، من خلال التعامل الفعّال مع الاستفسارات وتقديم الإرشادات لضمان تجربة استخدام سلسة، ما عزز ثقة العملاء وزاد من تبنّي القنوات الرقمية. كما تم إعداد وتفعيل خطة التعافي من الكوارث لمركز الاتصال (Call Center DR Plan) لضمان استمرارية العمل في الظروف الطارئة، بما يعزز جاهزية خدمة الاتصال الهاتفي ورفع مستوى الاعتمادية التشغيلية. وقد شملت الجهود مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الداخلية، بما يضمن اتساق العمليات ورفع جودة الخدمة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وواصل البنك خلال عام 2025 تعزيز وتطوير الخدمات الرقمية للأفراد، مع التركيز على متابعة أداء القنوات الإلكترونية وتحسين كفاءتها. وقد أسهم إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق تجاري موبايل والتحديثات المستمرة في توسيع قاعدة العملاء المستخدمين للقنوات الرقمية، وتحسين كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة العملاء، بما يعكس التزام البنك بالابتكار الرقمي وتقديم حلول مصرفية إلكترونية متطورة.

عدد المشتركين في خدمة التجاري موبايل عام 2025 مقارنة بعدد عملاء البنك:

عدد المشتركين	نسبة عدد المشتركين بالنسبة لعدد عملاء البنك
29الف	%47.7

نمو العمليات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع لعملاء البنك التجاري خلال عام 2025 عن عام 2024:

	Tejari Pay	e-FWATEERcom	CliQ
عدد العمليات المالية المنفذة	% 52	%2	55%
قيمة العمليات المنفذة	%13	%20	41%

تسهيلات الأفراد

واصل البنك خلال عام 2025 تطوير وتعزيز عمليات منح القروض للأفراد عبر أتمتة الإجراءات على نظام Loan Origination System – LOS، وربطها بأنظمة الاستعلام والتحقق المختلفة، وتطبيق تعليمات حماية المستهلك، وإدارة الضمانات والتأمين المصرفي. كما شملت الجهود تحسين سياسات ومنهجيات منح القروض، إصدار أدلة الإجراءات ودليل المستخدم للنظام، وتدريب الموظفين، إلى جانب أتمتة الأرشفة وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية. وقد ساهمت هذه المبادرات في تسريع مسار العمل، رفع دقة المعاملات، وتحسين تجربة العملاء في استخدام خدمات القروض.

تطوير منتجات البنك

واصل البنك جهوده في تطوير المنتجات المصرفية واستهداف الشريحة المستهدفة من العملاء، حيث بدأ البنك بتقديم برامج قروض مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة ضمن قطاع الأفراد إلى جانب توسيع مظلة برنامج منح قروض شخصية من خلال تصميم برامج خاصة تستهدف عملاء الرواتب غير المحولة من الشركات غير المعتمدة، مما أسهم في تلبية احتياجات تمويلية جديدة وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفين. كما عمل البنك ضمن خطة ممنهجة تهدف لزيادة محفظة الموجودات من خلال فتح قنوات بيع جديدة عبر اتفاقيات شراكة مع أطراف خارجية، أبرزها التعاون مع شركة Menaitech لاستقطاب قروض الموظفين بطريقة آليه والتي سيتم اطلاقها مع بداية العام الجديد، ومع شركة تقنيات وانظمة التسليف CST لاستقطاب قروض السيارات، بما عزز تنوع مصادر التمويل ونمو المحفظة.

فيما يخص البطاقات المصرفية وتحديداً للبطاقات الائتمانية، أطلق البنك خدمات جديدة مثل برامج التقسيط بفائدة 0% مع قائمة واسعه من التجار الشركاء بالبرنامج، وأطلق برنامج خصومات مميز لحملة البطاقات لدى عدد من التجار، كما تم انهاء الاستعدادات لأطلاق البطاقات الائتمانية من نوع World Elite، والتي تعتبر أعلى فئة من فئات البطاقات المقدمة من قبل شركة ماستركارد، بما يوفر للعملاء مزايا حصرية وتجربة مصرفية متقدمة. وقد تم أيضاً تنفيذ حملات موسمية مثل حملة عيد الأم وحملة Black Friday لتشجيع العملاء على استخدام بطاقاتهم الائتمانية.

على صعيد الحملات التسويقية، أطلق البنك حملات مبتكرة تعتمد على مفهوم "الألعاب التحفيزية" (Gamification) لاستقطاب عملاء جدد والتعرف على احتياجاتهم من قروض وبطاقات وحسابات توفير، مع منح جوائز نقدية وعينية متعددة، إلى جانب إطلاق حملات للقروض الشخصية بأسعار تفضيلية، وحملة مميزة تستهدف القروض السكنية لشريحة عملاء الرواتب المغتربين، كما أطلق البنك جوائز التوفير على حساب "تجاري توفيري" تحت شعار "ما عليك، الكاش أقرب إليك" ، وتم توزيع العديد من الجوائز النقدية الكبرى والربع سنوية والأسبوعية، حيث لاقت صدى إيجابياً واسعاً لدى العملاء.
واستمراراً للحرص على تلبية احتياجات شرائح العملاء المختلفة، تابع البنك التحديث المستمر على السياسات وبرامج المنح لتعزيز مرونة المنتجات ودعم تنافسية البنك في السوق.

- **مركز الترويج وتسويق خدماتنا المصرفية**

2025 عام الابتكار التسويقي وتعزيز البصمة الرقمية

شهد عام 2025 في "البنك التجاري الأردني" نقلة نوعية في استراتيجيتنا التسويقية وتعزيز البصمة الرقمية، حيث أطلق البنك حملات إبداعية تركت أثراً واضحاً في السوق ورفعت مستوى التفاعل مع العملاء. تم تعزيز ثقافة الادخار عبر حملة "ما عليك. الكاش أقرب إليك" التي قدّمت تجربة تفاعلية مبتكرة حفّزت العملاء على الادخار، كما تم إطلاق حملات استرجاع نقدي (Cashback) في مناسبات مميزة مثل "عيد الأم" و"تجاري فرايداي" ومكافأةً لولاء العملاء وتعزيزاً لجاذبية البطاقات الائتمانية. وعلى صعيد الحلول التمويلية، قدّم البنك عروضاً مميزة للمغتربين عبر القرض السكني بفائدة 7.75%، إلى جانب قروض شخصية بأسعار تفضيلية دعمت العملاء في تحقيق أهدافهم المالية. كما واصل البنك تمكين بيئة الأعمال من خلال دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على قصص نجاح شركائه، تأكيداً على دوره كمحرك للنمو الاقتصاد.

الريادة الرقمية والتفاعل الاجتماعي

انتقلنا بالتفاعل مع الجمهور إلى آفاق جديدة، حيث شهدت منصاتنا الرقمية ازدياداً ملحوظاً في عدد المتابعين ومعدلات التفاعل بفضل الفعاليات التسويقية المتنوعة مثل حملات الألعاب والترفيه المالي "العب واربح مع دولاب التجاري"، التي خلقت تجربة رقمية مرحة وجذابة للجمهور.

انعكس ذلك على مستوى تفاعل الجمهور مع البنك من خلال الزيادة الملحوظة في مشاهدات المحتوى ونمو عدد المتابعين عبر منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، مما عزز من حضور البنك الرقمي وساهم في توسيع قاعدة جمهوره والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء.

FACEBOOK	INSTAGRAM	LINKED IN	YOUTUBE
281K	45.7K	37K	7.23K

مبادرات المسؤولية المجتمعية لعام 2025: "أقرب إليك":

تجسيداً لشعار "أقرب إليك"، واصل البنك خلال العام 2025 ترسيخ مكانته كشريك فاعل في تنمية المجتمع المحلي. لم تكن رعايانا مجرد دعم مالي، بل كانت التزاماً أخلاقياً ووطنياً يهدف إلى دعم تطلعات الأفراد في مختلف المجالات.

أولى البنك البعد الإنساني اهتماماً كبيراً خلال عام 2025، من خلال مبادرات متنوعة ركزت على دعم الأطفال والشرائح الأقل حظاً. شملت جهوده تقديم الدعم للأطفال مرضى السرطان والمحتاجين بالتعاون مع جمعية الأونروا، ودعم متحف الأطفال. كما جسّد روح العطاء في شهر رمضان وعيد الفطر عبر رعاية الخيمة الرمضانية "Magic Land" وتنظيم إفطارات وفعاليات خيرية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم كسوة العيد للأطفال المحتاجين. وواصل البنك حضوره الميداني بتنظيم رحلات ترفيهية لأطفال مبرة أم الحسين، إلى جانب فعالية العيد لموظفيه وعائلاتهم. كما امتد عطاؤه ليشمل الجانب الإنساني العربي من خلال رعاية نشاط ترفيهي لأطفال قطاع غزة الذين يتلقون العلاج في المملكة، تأكيداً على التزامه بالمسؤولية الإنسانية والاجتماعية.

الاستثمار في الشباب والتعليم ودعم الابتكار والتثقيف المالي:

إيماناً بأن المعرفة أساس المستقبل وأن الشباب هم ركيزته، حرص البنك على دعم المنصات الفكرية والعلمية عبر رعاية مؤتمرات وفعاليات أكاديمية شملت : مؤتمر TEDx-Khalda، ومهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية (Jordan Fintech Festival)، والمؤتمر العالمي للتكنولوجيا ICDTDE2025 في جامعة آل البيت، ودعم الأنشطة الطلابية من خلال رعاية فرع الطلاب (Student Chapter) في الجامعة الألمانية الأردنية ودعم الأنشطة الوطنية للأكاديمية الدولية-عمان، ورعاية مسابقة الوعي المالي الرمضانية بتنظيم من جمعية البنوك وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني.

وحرصاً من البنك على تثقيف جميع شرائح المجتمع ورفع الوعي بأهمية الادخار من خلال الحملات التثقيفية والفعاليات الخاصة، قام البنك بالمشاركة في فقرة خاصة ضمن برنامج "دنيا يا دنيا" على قناة رؤيا بمناسبة اليوم العالمي للادخار الذي يحتفى به عالمياً في 31 أكتوبر، حيث تمت استضافة مدير الأعمال المصرفية للأفراد في البنك، ليتحدث فيه عن أهمية الادخار ويشارك الجمهور أبرز النصائح العملية للتوفير الذكي وتحقيق الأهداف المالية بثقة واستدامة.

وجدد البنك شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة انجاز من خلال الاستمرار في عضوية مجلس الأمناء وذلك لدعم مشاريع الجمعية في تهيئة الفرص للشباب الأردني وبناء قدراتهم في كافة محافظات المملكة ليصبحوا اعضاء فاعلين في المجتمع وليساهموا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عمل الجمعية المباشر في المدارس والجامعات والكليات ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية ومراكز التدريب المهني ومراكز الشباب ذوي الاعاقة.

كما قام البنك بإطلاق السلسلة الثانية من برنامج "بدر في رمضان" على صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعية (فيسبوك وانستغرام) وهو برنامج توعية وتثقيف مالي يسلط الضوء على أهم النصائح المالية التي تهم مختلف الشرائح سواء الأفراد والشركات. بالإضافة الى رعاية حفل عشاء المشاهير (The Gala Dinner with the stars) والذي يعكس اهتمام البنك بالدور المتزايد للمحتوى الرقمي والمؤثرين في الوصول إلى الجمهور، ضمن استراتيجيته لدعم المبادرات التي تعزز الإبداع والابتكار في المجتمع.

الرياضة والمغامرة والصحة وتمكين المرأة

عزز البنك تواجده في القطاع الرياضي عبر رعاية سلسلة من البطولات الكروية للناشئين التي نظمتها أكاديمية أيريس (بطولة أتلتيكو مدريد، بطولة دبي، وبطولة قبرص، وكأس التجاري) دعماً للمواهب الواعدة، ودعم البطولة المحلية للاتحاد الأردني للقوس، ودعم النشاطات والفعاليات الرياضية للنادي الأهلي، كما واكب البنك الشغف الرياضي الوطني عبر رعاية خيمة كأس العرب في نادي ديونز. وفي خطوة ملهمة لتمكين المرأة الأردنية وتجسيد الإرادة، افتخر البنك برعاية المتسلقتين الأردنيتين سمر الطباع وبيسان الشريف في رحلتهما نحو قمة إيفرست، كرمز للإرادة وتمكين المرأة الأردنية، ورعاية ورشة التوازن العقلي والجسدي التي شاركت بها موظفات البنك من مختلف الدوائر لتعزيز وعيهن الصحي والنفسي. وضمن إطار المسؤولية

المجتمعية للبنك للتوعية بصحة المرأة، حرص البنك على التعاون مع مركز ومؤسسة الحسين للسرطان ودعم جهودها في نشر الوعي والثقافة الصحية وبالأخص حول مرض سرطان الثدي والوقاية منه خلال شهر "أكتوبر الوردي"، حيث قام البنك بإطلاق حلقة خاصة بعنوان "صِحة وطبخة" مع البنك التجاري الأردني ضمن برنامج مطبخ رؤيا شاركت فيها موظفات البنك في منافسة طريفة للطبخ الصحي الى جانب أشهر الطهاة الأردنيين، لإيصال رسالة توعوية مهمة عن أهمية الفحص المبكر ونشر الوعي بأهمية الوقاية من سرطان الثدي من خلال تبني ممارسات يومية ونظام غذائي صحي غير مُسَرْطِن "الوقاية تبدأ من طبقك اليومي". وفي ختام الحلقة وكدعم للسيدات غير القادرات على دفع تكاليف الفحص المبكر، تبرعت موظفات البنك الرابحات بجائزتهن ومقدارها 15,000 دينار لمركز الحسين للسرطان.

الشراكات الاستراتيجية والتواجد الوطني

على الصعيد الوطني والاقتصادي، كان البنك حاضراً في كبرى الفعاليات مثل المؤتمر الدولي العاشر للتأمين - العقبة 2025، ومؤتمر ومعرض التقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني (C8 2025) والذي عقد تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني وبتنظيم من المركز الوطني للأمن السيبراني، والمركز الأردني للتصميم والتطوير (جودبي)، وشركة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة/ سوفكس الأردن، وبمشاركة واسعة من قادة الفكر ونخبة من صنّاع القرار والخبراء والمتخصصين من مختلف القطاعات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الأمن السيبراني وتكنولوجيا المستقبل لبحث أبرز التوجهات العالمية، واستعراض حلول مبتكرة لمواجهة التحديات السيبرانية المتزايدة. كما تم تكريم البنك كشريك استراتيجي في برنامج التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل بالشراكة مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) خلال الحفل الختامي (إنجازات وتطلعات) الذي أقيم تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة.

▪ الخزينة والاستثمار

عمل قطاع الخزينة والاستثمار خلال عام 2025 ضمن بيئة اقتصادية ومالية اتسمت بتباطؤ النمو العالمي، واستمرار التوجه التيسيري للسياسات النقدية محلياً ودولياً، وما رافق ذلك من انخفاض مستويات أسعار الفائدة وضغوط مباشرة على هوامش العوائد في القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، قام القطاع بدور محوري في دعم الاستقرار المالي للبنك التجاري الأردني، من خلال إدارة متوازنة وفعالة للموجودات والمطلوبات، قائمة على التحليل الاستباقي وإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات المصرفية.
وركّز القطاع بشكل أساسي على إدارة فجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة وتحسين مواءمة آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، بما يحد من أثر تقلبات أسعار الفائدة على هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin)، ويحافظ على استدامة العوائد ضمن مستويات مخاطر مقبولة. وقد تحقق ذلك عبر الاستخدام المنهجي لأدوات الخزينة المتقدمة، وتطبيق مفاهيم الهندسة المالية في إعادة هيكلة كلفة الأموال، وتحسين مزيج مصادر التمويل، وتعزيز كفاءة توظيف السيولة.

كما انعكس الأداء المؤسسي المنضبط لدائرة الخزينة في تعزيز السقوف الائتمانية مع البنوك المحلية والإقليمية والدولية، الامر الذي أسهم في تحسين إدارة السيولة، ورفع مستوى المرونة المالية، ودعم قدرة البنك على تلبية التزاماته التشغيلية والتنظيمية بكفاءة، الى جانب تمكينه من تنفيذ استراتيجيته في ظل بيئة تتسم بانخفاض العوائد وارتفاع المنافسة.

وعلى صعيد الاستثمار، واصل القطاع العمل على تعزيز مرونة وجودة المحفظة الاستثمارية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية، وتحسين توزيع المخاطر، وتحقيق توازن مدروس بين العائد والسيولة، بما ينسجم مع مستوى المخاطر المقبولة

المعتمدة وسياسات الحوكمة. وقد مكّن ذلك البنك من الحفاظ على استقرار أدائه المالي، وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية المحتملة.وفي مجال الخدمات، استمر فريق الخزينة المتخصص في تقديم حلول مالية متقدمة، شملت الإقراض والاقتراض في السوق النقدي، وإدارة السيولة، وتوفير أدوات تحوط فعّالة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، بما يلبي احتياجات المؤسسات المالية والبنوك، ويعزز قاعدة العملاء والعلاقات المصرفية طويلة الأجل.

ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات، ركّز القطاع على مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك هيكل فجوات أسعار الفائدة، ومدد الاستحقاق، وحساسية الدخل للتغيرات في أسعار الفائدة، ومستويات السيولة القانونية، بما يضمن الامتثال للمتطلبات الرقابية، والحفاظ على مركز سيولة مريح، وتقليل تقلبات إيرادات الفوائد الناتجة عن التغيرات النقدية المستمرة. وقد تم ذلك ضمن إطار حوكمة متكامل، وبالتنسيق المستمر مع لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار.
وفي إطار بناء القدرات المؤسسية، لعب القطاع دوراً فاعلاً في تعزيز الثقافة الاستثمارية داخل البنك، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتوعوية موجهة للموظفين الجدد والخريجين، ركزت على أسواق العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، واسهمت في ترسيخ الفهم العملي للأسواق المالية والإقليمية والعالمية، بما يدعم الاشتمال الاستثماري القائم على المعرفة والخبرة.

ويولي قطاع الخزينة والاستثمار أهمية استراتيجية للتحول الرقمي، باعتباره أحد الركائز الأساسية في رفع كفاءة العمليات، ودقة اتخاذ القرار، وتعزيز أمن وسلامة المعاملات المالية. ويواصل القطاع العمل على التنسيق مع مختلف دوائر البنك لضمان تكامل الأداء وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية. كما يتبنى تطوير منتجات وخدمات استثمارية جديدة تدعم محفظة البنك وتعزز حضوره التنافسي في الأسواق المحلية والإقليمية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية ومتطلبات المرحلة المقبلة.

▪ المؤسسات المالية والعمليات المصرفية الدولية

خلال عام 2025، حقق البنك عددًا من الإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز مكانة البنك وتوسيع نطاق تعاونه مع المؤسسات المالية والبنوك المراسلة ومن أبرز هذه الإنجازات، اعتماد البنك التجاري الأردني لدى البنك المركزي العراقي لتغطية الحوالات والاعتمادات بالدينار الأردني، وذلك عبر منصة الدينار الخاصة بالبنوك العراقية المحلية المراسلة، بما يعزز التعاون المصرفي وييسر تنفيذ العمليات المالية بكفاءة وموثوقية ويسهل التجارة البينية القائمة بين الأردن والعراق وكما قامت الدائرة بتوسيع شبكة علاقاتها مع شركات الدفع الإلكتروني، لدعم خدمات التحويلات المالية الفورية وتحسين سرعة وكفاءة تنفيذها، بما يواكب متطلبات التحول الرقمي ويلبي احتياجات السوق المصرفي وتأتي هذه الإنجازات انسجامًا مع استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز الشراكات المصرفية، ودعم الاستدامة التشغيلية، وترسيخ دور البنك كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة.

❖ قطاع الدعم والمساندة

▪ التخطيط الاستراتيجي

يمضي البنك بخطى واثقة نحو تعزيز نموذج استراتيجي مرن، صُمم ليكون خارطة طريق ديناميكية قادرة على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وضمان تحويل الخطط إلى نتائج ملموسة عبر كافة مستوياته الإدارية. ومن خلال تركيزه على الابتكار الرقمي، يواصل البنك ريادته في إيجاد حلول مصرفية ذكية تمنح العملاء قيمة حقيقية وتجربة استثنائية تضعه في طليعة القطاع المالي. ولا تقتصر رؤية البنك على النمو التقليدي، بل تمتد لاستكشاف واقتناص الفرص غير النمطية التي تخدم توجهاته الكبرى، مدعومةً بنظام حوكمة صارم يشرف عليه مجلس الإدارة.

خدمات البنك التجارية

يقدم البنك مجموعة واسعة ومتكاملة من الحلول المصرفية المتخصصة للعملاء الافراد وعملاء الشركات والمؤسسات التجارية والتي تهدف لتلبية احتياجات الأعمال المختلفة في مجال التمويل والتجارة. وفقاً لأعلى المعايير وأفضل الممارسات المصرفية مدعومةً بشبكه واسعه من البنوك المراسلة.

تشمل هذه الخدمات حلولاً مبتكرة، سريعة وأمنه للدفع والتحويلات المالية المحلية والدولية. حيث قام البنك التجاري الأردني وبالتعاون مع شركة K2 integrity بإنشاء منصة للمدفوعات والاعتمادات المستندية بالدينار الأردني مع مجموعة من البنوك العراقية الموثوقة، الامر الذي مكن عملائنا والمصدرين الأردنيين -في ظل وجود وسيلة دفع أمنه ومضمونه- من زيادة حجم التبادل التجاري مع جمهورية العراق. كما قام البنك بالانضمام لمنصة "بنى" للمدفوعات العربية مما أتاح لعملاء البنك ارسال واستلام الحوالات بشكل فوري من والى البنوك والدول الأعضاء. كما يقوم البنك واعتماداً على شبكة بنوكه المراسلة الواسعة والاتفاقيات الثنائية بتوفير أفضل الحلول لعملائه بما يتعلق بالاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل المستندية وخطابات الضمان (الكفالات المصرفية)، وذلك لتمكين عملاء الشركات من التوسع والنمو في بيئات الأعمال المتغيرة وتشجيعهم على الاستثمارات الخارجية والداخلية ودخول أسواق جديدة. وأيضا تقدم الدائرة حلول مرنة وآمنة تساعد الشركات على تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

7

الموارد البشرية

نلتزم بدورنا الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، اضافة الى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية **40** موظف وموظفة لاستلام وظائف أعلى، مما يسهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما ينعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك.وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وموظفيه تم تفعيل واعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، وتماشياً مع استراتيجية البنك و الموارد البشرية تم اعداد برنامج بناء فريق العمل و إطلاق هذا البرنامج على منصة التدريب الالكتروني لجميع موظفي البنك بهدف تعزيز ما تم التدريب عليه و بشكل عملي. ولزيادة الوعي الصحي للموظفين قدم البنك ورشات توعوية في مختلف المجالات بشكل منتظم ، منها التوعية بالأمراض المهنية التي يعاني منها العاملون في المكاتب، والتوعية بالتحسس الدوائي وصحة الرجل وغيرها، بالإضافة إلى تنظيم يوم طبي مجاني والذي يستضيف فيه البنك نخبة من الجهات الطبية بمختلف المجالات التي تقدم الاستشارات المجانية والخدمات العلاجية مجاناً للموظفين، كما يقوم البنك بتقديم مجموعة من البرامج والمشاركة في مبادرات تهدف الى تعزيز الجانب الصحي للموظفين مثل حملات التبرع بالدم. كما عملت دائرة الموارد البشرية مع مختلف محطات العمل على مواكبة متطلبات وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية وعملت على تطوير بيئة العمل التي تمكن الموظفين من أداء واجباتهم فيها بصحة وسلامة، وبشكل يشعرهم بالأمان فيها. فبيئة العمل من المحددات الرئيسية لصحة الموظف، وهذا ما دفع البنك بالعمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير، وتوفير كافة الوسائل والامكانات للحفاظ على سلامة وصحة موظفيه، وتأمين بيئة عمل آمنة خالية من الحوادث، والامراض، والاصابات الخطيرة، ومسبباتها، مما يساهم بتعزيز الصحة البدنية والنفسية للأفراد ورفع كفاءتهم وتعزيز الانتاجية. بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وما تضمنه ذلك من تدريب متخصص وتوعية للموظفين واعتماد للمشرفين .

دور البنك الهندسي واللوجستي في دعم بيئة العمل وتعزيز التميز المؤسسي

يولي البنك اهتمامًا خاصًا بتطوير البنية التحتية الهندسية وتعزيز الجاهزية التشغيلية لمبانيه وفروعه، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة وصحية لموظفيه، ويعكس الصورة المؤسسية العصرية للبنك. وخلال عام 2025، واصل البنك تنفيذ مجموعة من الأعمال والمشاريع الهندسية التي أسهمت في دعم استمرارية الأعمال وتحسين كفاءة المرافق.

وفي هذا الإطار، تم توفير الدعم الهندسي لكافة مباني الإدارة العامة والفروع من خلال برامج الصيانة الدورية والطارئة، بما يضمن استدامة المباني والمرافق التابعة للبنك. كما شملت الأعمال تنفيذ وتجهيز عدد من الفروع الجديدة والفروع التي تم نقل مواقعها، إلى جانب فروع **Tejari Express**، بما في ذلك فروع قرية الحجرة، وضاحية النخيل، وإكسبرس الهاشمي الشمالي، إضافة إلى تنفيذ المستودعات الجديدة في منطقة القسطل.

كما واصل البنك تطوير البنية التحتية الداعمة للقنوات البديلة، من خلال تجهيز مواقع جديدة لأجهزة الصراف الآلي في عدد من المحافظات، شملت مدينة السلط، والكرك (منطقة الحسينية)، وقرية الحجرة، ومدينة إربد، بما يعزز الانتشار الجغرافي ويسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

وفي إطار التوجه نحو الاستدامة وترشيد النفقات التشغيلية، استكمل البنك المرحلة الثانية من مشروع توليد الطاقة الكهربائية، والذي يخدم مجموعة من الفروع الواقعة ضمن أمانة عمّان الكبرى، ومن المتوقع أن يحقق وفرًا ماليًا يُقدّر بنحو 75% من تكاليف فواتير الكهرباء.أما على صعيد السلامة والصحة المهنية، فقد نفّذ البنك خلال العام تمارين إخلاء في مبنى الإدارة العامة وأحد الفروع، إلى جانب تنظيم محاضرات توعوية في مجال السلامة المهنية، وتوفير معدات وقاية لمشاريع ذات بعد مجتمعي، بما يعكس التزام البنك بتطبيق أعلى معايير السلامة وتعزيز ثقافة الوقاية.

الامتثال لمتطلبات و تعليمات السلامة و الصحة المهنية

استكمالا وتجسيدا للالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة العمل ، فقد تم الحصول على الاعتماد الرسمي للجنة السلامة والصحة المهنية في البنك وفقًا للاستراتيجية الوطنية المتبعة لتنفيذ الأهداف والمحاور الخاصة بصحة وسلامة موظفي المؤسسات المالية .

وفي هذا السياق واصل البنك جهوده في تنفيذ مجموعة من الأنشطة البارزة التي تجسد التزامه العميق بتعزيز بيئة عمل سليمة وآمنة ومستدامة خلال عام2025. من خلال اجتماعات دورية للجنة السلامة والصحة المهنية، مع متابعة دقيقة لتنفيذ قراراتها بما يتماشى مع قانون العمل رقم 2023/33 وتعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي. كما قام البنك بإجراء تقييم شامل للمخاطر، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان بيئة عمل آمنة، مع التركيز على الحد من إصابات العمل وحماية الممتلكات. كذلك المحافظة على ديمومة عمل أنظمة الإطفاء ومكافحة الحريق في جميع الفروع، وتزويد كافة منشآت البنك بصناديق إسعافات أولية، استجابة الى نظام العناية الطبية الصادر عن وزارة العمل رقم 2023/32 . إلى جانب ذلك تم استحداث وتطوير نماذج إلزامية تضمن التزام المقاولين والشركات بتعليمات السلامة داخل منشآت البنك. كما تم تنفيذ خطط طوارئ إخلاء دقيقة في مواقع متعددة، وتنظيم زيارات تفقدية مستمرة للفروع بهدف نشر ثقافة السلامة والالتزام بها.

في إطار تعزيز الإجراءات الوقائية، حيث تم وضع سياسات وتعليمات سلامة ترجمت إلى لوحات إرشادية في المواقع ذات المخاطر العالية، فضلاً عن متابعة الفحوصات الطبية الدورية والشهادات الصحية للموظفين المعنيين. ونتيجة الى ماسبق لم يتم تسجيل أي إصابات في العام 2025 مقارنة بثلاث إصابات في العام 2024 . وتم الاستمرار ضمن منهجية علمية بتوفير معدات وقاية شخصية متخصصة للعاملين ، وتنظيم مجموعة من ورش العمل التدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية لجميع الموظفين، بما يتماشى مع متطلبات السلامة العامة . تم تشكيل فرق طوارئ مدربة تدريبًا متقدمًا، بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني، لضمان الاستجابة الفورية والفعالة في حالات الطوارئ.

بناءً على الجهود المستمرة والأنشطة المتميزة التي تم تنفيذها خلال عام 2025، يواصل البنك التزامه الكامل بتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية في كل المواقع التابعة له ، مما يسهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة تضمن حماية موظفيه والممتلكات وقد قام البنك بنقل خبرته في هذا المجال الى المجتمع المحلي وذلك بتنفيذ مبادرة الى احد المشاريع الانشائية التابعة الى وزارة التربية والتعليم من خلال قسم السلامة في البنك حيث تم تقديم محاضرات توعوية للفنين والعمال لحمايتهم من إصابات العمل وتقديم معدات وقاية شخصية خاصة بطبيعة عملهم ، وسيستمر البنك في تطوير وتحسين جميع الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسلامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، مما يعكس التزامه الثابت تجاه صحة وسلامة موظفيه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال.

- **هندسة العمليات:**

التزام البنك في تطبيق متطلبات تعليمات البنك المركزي رقم (2024/14) المتعلقة بحماية المستهلك المالي لقطاع البنوك وذلك من خلال تعديل أدلة سياسات وإجراءات العمل وعقود العملاء والنماذج بما يلبي هذه المتطلبات بالإضافة إلى أعمال أتمتة الأنظمة والعمولات المرتبطة بها. كما وقد تم خلال العام 2025 تعديل بعض الهياكل التنظيمية الفرعية لتتوافق مع متطلبات العمل وبما يعكس أفضل الممارسات المصرفية العالمية، بالإضافة الى تحديث أدلة جداول الصلاحيات لتلبية المتطلبات التشغيلية والرقابية. وتم ايضا من خلال دائرة هندسة العمليات تصميم مسارات العمليات المتعلقة بإطلاق وتطوير المنتجات والخدمات بالشكل الذي يسهم في تعزيز جودة العمليات وتقليص الأوقات المعيارية. علاوة على ذلك، تولت هذه الدائرة قيادة مشاريع الأتمتة وتحديث الأنظمة مع ضمان فحص شامل لتطبيقاتها على مستوى البنك مما يضمن التوافق التام مع الاحتياجات التشغيلية والمتطلبات الرقابية لضمان الاستدامة والتميز في الأداء.

- **تكنولوجيا المعلومات:**

- ارتق البنك في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2025 إلى مستوى متقدم في تعزيز قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وآمنة، بما يعكس التزامنا بتبني أحدث الحلول التقنية لضمان تقديم أفضل الخدمات لعملائنا. وقد تحقق تقدم ملموس في رفع كفاءة وجودة الخدمات المصرفية، وتوفير حلول تقنية متكاملة تشمل البنية التحتية من أجهزة وخوادم وأنظمة وشبكات، مع التركيز على تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية المعلومات، بما يدعم أهداف البنك ويعزز استدامة أعماله.
- خلال عام **2025**، وضمن إطار تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز التحول الرقمي، نفّذ البنك مجموعة من المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، بهدف دعم استمرارية الأعمال، ورفع مستويات الأمن السيبراني، وتطوير القنوات المصرفية الرقمية، وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية، بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية ذات الصلة.
- وشملت هذه المبادرات تطوير مركز البيانات الرديف (**Disaster Recovery Center – DRC**) واستضافته في **Aqaba Digital Hub** بمدينة العقبة، بما أسهم في تعزيز جاهزية الأنظمة المصرفية واستمرارية الخدمات، وتحقيق مستويات متقدمة من الأمن المادي والتشغيلي. كما تم تعزيز أمن الشبكات وإدارة الوصول عبر نظام **HPE ClearPass**، ما يضمن التحكم الفعال بالأجهزة المتصلة ورفع مستوى الحماية وفق أفضل الممارسات العالمية.
- كما عمل البنك على تعزيز أمن الهوية الرقمية باستخدام نظام **ManageEngine Self-Service Plus** المدعوم بتقنية التحقق متعدد العوامل **(MFA)** ما ساهم في الحد من المخاطر السيبرانية وتحسين كفاءة العمليات المتعلقة بإدارة

الحسـابات. وفي مجال الحوكمة، اسـتمر البنك بتطبيق أطر **COBIT** لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب الالتزام بالمعايير العالمية لحماية بيانات البطاقات (**PCI-DSS**)، بما يعزز الامتثال وحماية المعلومات.

- وعلى صـعيد القنوات الرقمية، تم تطوير الخدمات المصـرفية الإلكترونية من خلال إطلاق تطبيق بنكي حديث وتحديث منصـة الخدمات المصـرفية عبر الإنترنت، بما يحسـن تجربة العملاء ويعزز مسـتويات الأمان وحماية البيانات. كما شـملت المبادرات أتمتة عدد من الإجراءات التشـغيلية عبر تطبيق نظام إدارة سـير العمل ***Business Process Management*** – ما ساهم في تسريع إنجاز المعاملات وتحسين التنسيق بين الإدارات.
- وفيما يتعلق بأنظمة الدفع والمقاصـة، تم تحديث نظام المقاصـة **الآلية** (***Automated Clearing House – ACH***)، بما يضمن الامتثال للتعليمات الرقابية ورفع كفاءة العمليات. كما تم تطبيق حلول تقنية للكشـف عن الأوراق النقدية المزورة عبر أجهزة الصراف الآلي(***ATM Counterfeit Detection***) ، التزامًا بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- وفي إطـار إدارة المخـاطر، تم تطبيق نظـام ***AVATI*** لإدارة المخـاطر الائتمـانيـة، وتطوير نظـام تقـديم القروض (*Loan Origination System – LOS*)، بما يسهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز سلامة العمليات المصرفية.
- وقد أسـهمت هذه المبادرات مجتمعة في تعزيز الجاهزية التقنية للبنك، وتحسـين جودة واسـتمرارية الخدمات المصـرفية، ودعم استدامة الأعمال، دون أن يترتب عليها أية آثار جوهرية سلبية على المركز المالي للبنك.

- **العمليات المركزية:**

خلال عام 2025 حقق البنك في مجال العمليات المركزية نقلة نوعية في كفاءة وجودة الأعمال التشـغيلية، حيث نجحت في تبسيط الإجراءات ورفع مستوى الأتمتة عبر مختلف الوحدات بما انعكس مباشرة على دقة المعالجة وسرعة إنجاز المعاملات. تم تعزيز أنظمة المقاصـة والتحويلات وتوحيد مسـارات العمل ضـمن إطار رقابي أكثر إحكاماً، مما خفّض الأخطاء التشـغيلية بنسـبة ملموسـة ورفع معدل المعالجات المباشـرة دون تدخل بشـري. كما طوّرت قدراتها في تحليل البيانات التشـغيلية، وأطلقت مؤشرات أداء أكثر ارتباطاً بالمخاطر والجودة وسلاسل القيمة، إضافة إلى تحسين إدارة الشكاوى وملفات التسويات وفق أفضل الممارسات.

وشهد عام 2025 تحولاً جوهرياً في أداء العمليات المركزية مع نجاحها في تطبيق نظام المطابقات الآلي على مستوى العمليات المالية والتشغيلية، ما أسهم في رفع دقة التسويات وتقليل الأخطاء اليدوية بشكل غير مسبوق. مكّن النظام من توحيد مصادر البيانات وربطها مباشرة مع الأنظمة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقليص زمن الإقفال اليومي والربط المحاسبي، وتحسين جودة التقارير الرقابية ومتابعة الفروقات في وقتها الفعلي، كما كان له أثر في إدارة تغذية اجهز الصراف الآلي، حيث ساعد في تحسين خطة تغذية أجهزة الصراف الآلي بناءً على معدلات السحب الفعلية وليس التقديرات. وأتاح للبنك استخدام تحليلات تنبؤية لتحديد الفروع او المناطق ذات الطلب العالي، وتحسين التوزيع الجغرافي، وقامت العمليات المركزية بالتركيز على خدمات أجهزة الصراف الآلي لضمان استمرارية الخدمة 24/07 للعملاء وتوفير الوصول الفوري للعملاء من خلال تحسين إدارة النقد زيادة الكفاءة. مما عزز دور العمليات المركزية كمحرّك رئيسي للاستقرار التشغيلي ورفع الجاهزية المؤسسية لعام 2026.

❖ قطاع الرقابة:

- **إدارة المخاطر:**

يواصل البنك من جانب إدارة المخاطر تبني أفضل الأساليب والممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر، مع التركيز على تحديد كافة المخاطر الحالية والمحتملة من خلال مراقبتها وإدارتها بكفاءة، وتطوير حلول استراتيجية للحد منها. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2024، حصول البنك على مجموعة من الشهادات المعترف بها دوليًا، ومنها شهادة ISO 22301 الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال، وشهادة PCI v.04 لأمن بطاقات الدفع، بالإضافة إلى شهادة الامتثال لمتطلبات SWIFT CSP، وشهادة ISO

27001 في أمن المعلومات. كما تم تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ICAAP لمواجهة كافة المخاطر المحتملة، وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) لضمان استمرارية الأداء في كافة الظروف.

ويتم التركيز على تقييم شامل للمخاطر المؤسسية، حيث تم التأكد من احتواء النظام على جميع المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على البنك ككل، مع وضع الضوابط الرقابية الملائمة وضمان فعاليتها في الحد من هذه المخاطر. كما تم تحديث وتطوير مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) داخل البنك، وإعداد نظام تقارير مخصص لمتابعة أي انحرافات وتقييم تأثيرها على رأس المال. شملت الإنجازات أيضًا فحص شامل لخطة طوارئ السيولة، بالإضافة إلى التدقيق في خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) لضمان جاهزية البنك في مواجهة أي تحديات. علاوة على ذلك، تم إجراء اختبارات اختراق دقيقة على بيئة البنك للتحقق من سلامة وكفاءة الأنظمة الأمنية المطبقة على أصوله.

كما تم تنفيذ تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5) المتعلقة بإدارة المخاطر وأمن المعلومات، والتأكد من الالتزام التام بتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالمعايير الأمنية، خصوصًا في مجالات أجهزة الصراف الآلي والتعرضات الكبيرة في دوائر الخزينة والاستثمار. وفي إطار تطوير حماية أمن المعلومات، تم تحديث الأنظمة الأمنية الحالية وتعزيزها بشكل مستمر، مع مراقبة سجل الأحداث الأمنية لكافة أنظمة البنك على مدار الساعة.

أخيرًا، يستمر البنك في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات، مع تحديث السياسات الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، بما يعزز التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والامتثال.

- **الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

نلتزم بالقوانين والأنظمة الضريبية الدولية من خلال تنفيذ الخطة المعتمدة ومتابعة كافة المستجدات ذات العلاقة، بما يشمل الامتثال لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) من حيث إجراءات التسجيل والإبلاغ وفق متطلبات مصلحة الضرائب الأمريكية، ومتابعة التزام العملاء بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك .(CRS) كما نعمل على مكافحة الجرائم المالية وعمليات التهرب الضريبي، وإعداد التقارير الرقابية ذات الصلة، وإنشاء قسم مختص، وعقد اجتماعات دورية، وإعداد تقارير منتظمة، ومتابعة الأطراف ذات العلاقة لضمان الامتثال المستمر.

في إطار تعزيز مراقبة الامتثال، قمنا بتطوير وتحديث السياسات ذات العلاقة، حيث تمت مراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال، وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستحداث سياسة قبول العملاء. كما قمنا بالعمل على تفعيل منظومة الإبلاغ (GOAML)، باعتبارها نظامًا متكاملًا يهدف إلى تعزيز الرقابة الفعّالة ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والتشريعات المحلية النافذة.نلتزم بمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية الأردني والتشريعات الصادرة بمقتضاه، إضافة إلى اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (EU GDPR) ، من خلال تطوير وتحديث السياسات والإجراءات والنماذج والأنظمة والتطبيقات ذات العلاقة، بما يضمن الامتثال الكامل للقوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- **إدارة التدقيق الداخلي**

يعتبر التدقيق الداخلي مصدرًا مهماً للمعلومات، ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

ويهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك. وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءًا من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله وبما يتفق مع المعايير والمبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

❖ الاتصال المؤسسي

واصل البنك بتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة ذات أثر مجتمعي فاعل، من خلال تنفيذ مبادرات نوعية تسهم في خدمة المجتمع المحلي بمختلف قطاعاته. وتتبنى دائرة المسؤولية المجتمعية استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء علاقات متينة ومستدامة مع جميع فئات المجتمع، بما يعزز التأثير الإيجابي في المجالات الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، والصحية. كما تركز الدائرة على تطوير برامج ومشاريع مسؤولة تواكب احتياجات المجتمع وتدعم مسيرة التنمية الوطنية، تأكيداً لالتزام البنك بقيم العطاء والمواطنة الفاعلة.

- دعم المشاريع والفعاليات المجتمعية: يواصل البنك تقديم الدعم للمبادرات والفعاليات الخيرية والاجتماعية والثقافية والفنية التي تسهم في تعزيز التنمية المجتمعية وتحقيق الأثر الإيجابي في مختلف الفئات.
- القطاع الصحي: يولي البنك اهتماماً خاصاً بدعم القطاع الصحي من خلال التبرع للمراكز الطبية والجهات الصحية، تعزيزاً لقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة الخدمات الصحية.
- المبادرات الاجتماعية: يحرص البنك على تنفيذ مبادرات إنسانية مستمرة، أبرزها توزيع "طرود الخير" خلال شهر رمضان المبارك و"طرود عيد الميلاد المجيد" في المناطق الأقل حظاً، دعماً للأسر المحتاجة.
- دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية: يلتزم البنك بدعم الجمعيات المحلية التي تسهم في تقديم الخدمات المجتمعية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.
- تعزيز المؤسسات الوطنية: يساهم البنك في دعم المؤسسات الوطنية والمواقع الإلكترونية التي تعمل على تطوير المجتمع وتوسيع فرص المشاركة في مختلف المجالات.
- المسؤولية المجتمعية المؤسسية: يدعم البنك المبادرات التي تعزز ثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات والهيئات الوطنية، بما يسهم في ترسيخ قيم التنمية والتكافل.
- رعاية الأيتام وكبار السن: يقدم البنك دعماً متواصلاً لدور الأيتام ومراكز رعاية كبار السن، إيماناً بأهمية توفير بيئة آمنة وكريمة تضمن رفاههم وكرامتهم.
- القطاع التعليمي: يساهم البنك في دعم التعليم من خلال تقديم المساعدات للطلبة المحتاجين والتبرع للمؤسسات التعليمية، تعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- القطاع الرياضي: يدعم البنك الأندية والأنشطة الرياضية المختلفة، إيماناً بدور الرياضة في تنمية الطاقات الشبابية وتعزيز روح المنافسة الإيجابية.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2021 - 2025 (بالدينار):

البيان	2025	2024	2023	2022	2021
صافي الربح	14,055,814	11,717,701	11,484,784	11,340,183	7,004,775
صافي حقوق المساهمين	179,373,339	173,690,039	168,908,981	162,116,116	147,171,725
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	8,400,000	7,200,000	6,000,000	6,000,000	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	7.00%	6.00%	5.00%	5.00%	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الاغلاق / للسهم (دينار)	1.22	1.11	1.01	1.00	1.03

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:

المبالغ لأقرب
مليون دينار

	2025	2024	2023	2022	2021
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي ايراد الفوائد	48.7	46.4	48.3	41.2	35.8
صافي ايراد الفوائد والعمولات	53.1	50.6	51.8	45.3	40.0
اجمالي الدخل	63.1	54.7	59.9	51.4	44.4
صافي الربح قبل الضريبة	21.8	17.7	16.9	18.0	12.5
صافي الربح بعد الضريبة	14.1	11.7	11.5	11.3	7.0
حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار	0.117	0.098	0.096	0.095	0.058
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	1,518.0	1,401.3	1,377.7	1,364.1	1,444.9
حقوق المساهمين	179.4	173.7	168.9	162.1	147.2
المحفظة الائتمانية بالصافي	886.7	775.7	732.4	701.9	773.9
محفظة الاوراق المالية	356.7	371.9	394.9	417.4	396.1
نقد وارصدة لدى البنوك	162.3	144.7	137.0	117.7	144.8
ودائع العملاء	1,120.9	994.9	967.5	896.8	969.4
تامينات نقدية	49.8	46.5	40.2	37.8	40.8
ودائع البنوك لدينا	22.0	36.2	48.4	82.1	111.3
أهم النسب المالية					
العائد على الموجودات	0.96%	0.84%	0.84%	0.83%	0.48%
العائد على حقوق الملكية	7.96%	6.84%	6.94%	7.33%	4.89%
كفاية رأس المال	12.50%	13.34%	13.41%	13.29%	11.78%
صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء	79.11%	77.97%	75.70%	78.26%	79.83%
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	75.39%	84.28%	97.03%	89.14%	81.71%
نسبة السيولة القانونية	115.30%	122.83%	130.04%	114.06%	109.97%

(15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

- **الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني**
  - تحقيق نمو في موجودات البنك وتعزيز المركز المالي للبنك بشكل متوازن يشمل مختلف الجوانب، مع التركيز على زيادة الربحية، ومراعاة فرص التوسع والنمو في الأنشطة المصرفية، إلى جانب التقييم الدقيق للمخاطر المرتبطة بهذا التوسع واتخاذ الإجراءات الملائمة لإدارتها بكفاءة.
  - الاستمرار في التركيز على التحول الرقمي باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية المحورية، مع تسريع وتيرة تنفيذه لمواكبة تطورات السوق المصرفي ومواجهة المنافسة المتزايدة في هذا المجال. من خلال مواءمة خدماتنا مع المعايير العالمية الرقمية، مما يوفر لنا ميزة تنافسية مستدامة تحمي حصتنا السوقية وتدفع عجلة الابتكار المؤسسي.
  - العمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للبنك وتطوير الانطباع العام لدى مختلف فئات المجتمع، بما يتماشى مع التحولات المجتمعية والأنماط الحديثة، وذلك من خلال تبني ممارسات فعالة تواكب تطلعات الجمهور وتعكس مكانة البنك ودوره المتجدد.

- **المحاور الأساسية للاستراتيجية:**
- **المحور المالي:**
  - بناء مركز مالي متين وتحقيق نمو مستدام في الأرباح التشغيلية والأنشطة المصرفية، بما يساهم في رفع تصنيف فئة البنك داخل القطاع المصرفي إلى مستويات أعلى.
  - تحسين مؤشرات قياس الاداء ومؤشرات المتانة المالية في البنك وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة " أو ضمن "القطاع المصرفي".
  - تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الكلف وزيادة معدل الهامش وخفض نسبة الديون غير العاملة.
  - توسيع حصة سوقية للتسهيلات والودائع ضمن الشرائح المستهدفة.
- **محور العملاء:**
  - استهداف الفئات التي لا تتمتع بالوصول إلى الخدمات المصرفية وتقديم حلول مالية متكاملة تلبي احتياجاتها، بما يتماشى مع رؤية البنك في تعزيز الشمول المالي ودعم كافة شرائح المجتمع.
  - المواصلة في تنفيذ خطة التوسع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنشاط الاقتصادي المتنامي، بهدف توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الحضور المؤسسي في الأسواق المحلية.
  - الاستمرار في تحديث وتطوير الفروع القائمة بما ينسجم مع رؤية مصرفية عصرية.
  - تعزيز التسويق للمنتجات القائمة وإطلاق حملات تسويقية مستمرة لاستقطاب عملاء جدد.
  - تحسين تجربة العملاء عبر أتمتة الخدمات وتبسيط الإجراءات وتوفير حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات.

- **محور العمليات الداخلية:**
  - الاهتمام بتطوير الكادر البشري من خلال تزويده بالكفاءات المصرفية اللازمة، ودعمه بالمزايا والخدمات الملائمة، مما يسهم في تحسين الأداء في خدمة العملاء ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات، ويعزز من مكانة البنك كوجهة مفضلة للتوظيف.
  - تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال تبني أحدث التقنيات التكنولوجية وتطوير العمليات الداخلية لتقليل التكاليف وتعزيز سرعة وجودة الخدمات المقدمة للعملاء. يشمل ذلك أتمتة العمليات وتبسيط الإجراءات، مما يعزز قدرة البنك على التكيف مع المتغيرات السوقية ويوفر تجربة مصرفية متميزة وفعالة للعملاء.
- **محور التطوير والابتكار:**
  - تعزيز استراتيجية التحول الرقمي باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير العمليات المصرفية.
  - تطوير منتجات وخدمات مصرفية تنافسية وتعزيز القنوات الرقمية عبر تقديم خدمات إلكترونية متقدمة وإطلاق حلول رقمية جديدة تمكّن العملاء من تحقيق أهدافهم المالية.
  - الاستمرار في تطوير منظومة التكنولوجيا وتكامل استراتيجيات البنك مع آليات التحول الرقمي، ومع توفير البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التحول بشكل فعال.
  - تعزيز بيئة الابتكار داخل البنك عبر تبني ثقافة الإبداع وثقافة الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الإبداعية والتوجه نحو تطوير حلول مصرفية مبتكرة تسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
  - طرح وتطوير منتجات وخدمات مصرفية تنافسية تتماشى مع التوجهات الرقمية الحديثة.
  - الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، لتقديم حلول مالية مبتكرة تواكب المتغيرات السريعة في السوق المصرفي.

(16): إن مقدار المبالغ التي يتلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 146.160 دينار

(17)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			2025/12/31	2024/12/31	الشركات المسيطر عليها	2025	2024
1	السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	13,904,191	13,786,839	شركة تريزونيا للاستشارات الإدارية	10,000	10,000
2	السيد أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد		
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس ادارة يمثلها بمقعدين: السيد يحيى محمد عشب عبيدات رامي ادم عناد الطيطي	أردنية	23,808,021 – –	23,808,021 – –	لا يوجد		
4	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس ادارة يمثلها: الفاضلة هانيه موسى الحاج ابراهيم النابلسي اعتباراً من تاريخ 2025/02/27	أردنية	14,268,186	14,273,286	لا يوجد		
5	السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس إدارة	أردنية	7,644,394	7,644,394	لا يوجد		

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			2025/12/31	2024/12/31	الشركات المسيطر عليها	2025	2024
6	السيد عبد النور نايف عبد النور عبدالنور عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
7	السيد اسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
8	الفاضلة لينا نجيب البخيت الدبابنه عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
9	"السيد محمد جمال" بشر مصطفى النوباني عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
10	السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
11	السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو مجلس ادارة	أردنية	-	10,000	لا يوجد		

(17)/ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2025/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	السيد سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام	أردنية	0	0	لا يوجد
2	السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم	أردنية	0	0	لا يوجد
3	السيد راكان محمد عطا الله الطراونه	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	أردنية	0	0	لا يوجد
4	السيد محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الإئتمان	أردنية	0	0	لا يوجد
5	السيد سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد (استقال اعتباراً من 2025/2/16)	أردنية	0	0	لا يوجد
6	السيد إبراهيم عبدالله محمد الحارثي	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد / مكلف	أردنية	0	0	لا يوجد
7	السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية	أردنية	0	0	لا يوجد
8	السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/3/30)	أردنية	0	0	لا يوجد
9	السيد أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والإستثمار	أردنية	0	0	لا يوجد
10	السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات*	أردنية	0	0	لا يوجد
11	السيد سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	أردنية	0	0	لا يوجد
12	السيد جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	أردنية	0	0	لا يوجد
13	السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	أردنية	0	0	لا يوجد
14	السيد محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	0	لا يوجد
15	السيد أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	أردنية	0	0	لا يوجد
16	الفاضلة ناديا فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	أردنية	0	0	لا يوجد

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

(17)/ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة و اقارب اشخاص الإدارة العليا:

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2025/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	السيدة نازي توفيق نخله القبطي	زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	7,800,000	7,800,000	لا يوجد

(17)/د: عدد الأوراق المالية المالية من قبل اقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم:

لا يوجد.

(18)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2025/1/1 ولغاية 2025/12/31:

اعضاء مجلس الادارة	بدل تنقلات اعضاء مجلس الادارة	مكافاة اعضاء مجلس الادارة السنوية	المجموع
السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	60,000	5,000	65,000
معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي	60,000	5,000	65,000
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	120,000	10,000	130,000
الأردن الأولى للاستثمار -السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" لغاية 2024/04/29	-	1,667	1,667
السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور	60,000	5,000	65,000
السيد أسامة عمر علي حمد	60,000	4,444	64,444
السيد هنري توفيق إبراهيم عزام لغاية 2024/04/29	-	1,667	1,667
السيد ناصر حسين محمد صالح لغاية 2024/04/29	-	1,667	1,667
السيد شريف توفيق حمد الرواشدة لغاية 2024/04/29	-	1,667	1,667
السيدة لينا نجيب البخيت الدبابنة	60,000	5,000	65,000
السيد فائق ميشيل فايق الصايغ	60,000	2,777	62,777
السيد محمد جمال بشر مصطفى النوباني	60,000	3,334	63,334
السيد عمر خيرالدين المعاني	60,000	2,777	62,777
الفاضلة هانية موسى النابلسي اعتباراً من 2025/02/27	50,000	-	50,000
المجموع	**650,000**	**50,000**	**700,000**

(18)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2025/1/1 ولغاية 2025/12/31 :

الادارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر هاني عزيز قولاجن	533,486	439,188	4,693	977,367
السيد عبد الله محفوظ ثيودور كشك	263,514	39,333	315	303,162
السيد راكان محمد عطا الله الطراونة	200,000	-	-	200,000
السيد علاء "محمد سليم "عبد الغني القحف	174,208	26,043	-	200,251
السيد اجود شرف الدين علي الروسان	158,111	28,377	-	186,488
السيد محمد علي محمد القرعان	150,341	20,242	400	170,983
السيد أنطونيو انطونيوس أنطون عبد المسيح	128,178	15,307	-	143,485
السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي	119,503	5,209	700	125,412
السيد جمال حسين عبطان الرقاد	115,015	6,870	-	121,885
السيد انس ماهر راضي عايش	103,784	12,403	-	116,187
السيد سليم نايف سليم صوالحه ولغاية 2025/02/16	76,342	-	-	76,342
السيد سامي نمر سالم النابلسي	74,568	26,774	4,692	106,034
السيد محمود إبراهيم محمود محمود	72,327	6,492	1,000	79,819
الآنسة نادية فهد فريد كنعان	67,689	7,090	400	75,179
السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه ولغاية 2025/03/31	44,208	-	-	44,208
المجموع	**2,281,274**	**633,328**	**12,200**	**2,926,802**

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2025 :

النطاق	مبلغ التبرع بالدينار الاردني
التعليم	**14,900**
الرياضة	**14,500**
الصحة	**35,185**
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية والثقافية والفنية	**67,174**
دعم المؤسسات الوطنية	**696,453**
الفقر	**63,204**
رعاية الأيتام وكبار السن	**10,030**
ذوي الاحتياجات الخاصة	**1,950**
المجموع:	**903,396**

(20): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة اورئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في الشركة أو أقاربهم:

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات غيرمباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2025/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2025/12/31
كمجموعات ذو صلة	1	السيد ميشيل الصايغ	19,447,328	16,207,448	1,179,150	698,807
	2	السيد فائق الصايغ	10,932,002	7,686,310	1,179,150	421,062
	3	معالي ايمن المجالي	10,059,894	9,226,831	1,700,000	412,323
	4	السيد عبد النور عبد النور	220,000	194,737	-	-
	5	السادة شركة الأردن الاولى للاستثمار	5,670,715	5,891,407	-	18,500
	6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	-	-

كأفراد	1	السيد محمد النوباني	-	-	-	-
	2	السيد عمر المعاني	2,504,000	2,496,921	-	-
	3	الفاضلة لينا الدبابنه	-	-	-	-
	4	السيد أسامه حمد	-	-	-	-

(21)/أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

يُواصل البنك نهجه في حماية البيئة كأولوية استراتيجية تتجاوز المسؤولية المجتمعية لتصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة عمله التشغيلية، حيث يسعى بفاعلية للحد من آثار التغير المناخي عبر تبني حلول هندسية وتقنية مستدامة. وقد تكللت هذه الجهود بنقل "مركز التعافي من الكوارث" إلى مدينة العقبة، في خطوة استراتيجية رفعت من كفاءة استهلاك الطاقة وخفضت الانبعاثات الكربونية غير المباشرة بما يتماشى مع المعايير الدولية بنسبة التوفير، وقد أسفرت هذه الجهود خلال عام 2025 عن تحقيق وفورات بلغت 87.68% من إجمالي قيمة الاستهلاك السنوي، وتتويجاً لهذا التوجه، أنجز البنك المرحلة الثانية من مشروع الطاقة المتجددة، مما يؤكد تحقيق معادلة تقليص البصمة الكربونية، ضماناً لمستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

(21) /ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

تجسيداً لشعاره "أقرب إليك"، أثبت البنك خلال عام **2025** أن مسؤوليته المجتمعية هي نهج استراتيجي متكامل يمسّ حياة الأفراد بشكل مباشر. لم يقتصر دور البنك على الدعم المالي، بل امتد ليكون شريكاً ميدانياً في التضامن الإنساني عبر رعاية الأطفال ومرضى السرطان وتقديم الدعم للأطفال المحتاجين بالتعاون مع جمعية الأونروا ، ومحركاً الاستثمار في الشباب والتعليم والابتكار الرقمي يدعم المنصات الفكرية والعلمية من خلال رعاية مجموعة من المؤتمرات العلمية والفعاليات الأكاديمية والريادية، شملت: **مؤتمر TEDx**، ومهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية (**Jordan Fintech Festival**)، والمؤتمر العالمي للتكنولوجيا **ICDTDE_2025** في جامعة آل البيت، ويواصل البنك التجاري الأردني ترسيخ دوره الريادي في المسؤولية المجتمعية والابتكار، حيث قدم رعايته .مؤتمر الأمن السيبراني (C8 2025) دعماً للتحول الرقمي الآمن ، كما جدد عضويته في مجلس أمناء مؤسسة 'إنجاز 'لتمكين الشباب ودعم الاقتصاد الوطني. إضافة إلى دور البنك البارز في تمكين المرأة الأردنية ودعم القطاع الرياضي والصحي افتخر البنك برعاية المتسلقتين الأردنيتين سمر الطباع وبيسان الشريف في رحلتهما نحو قمة إيفرست، كرمز للإرادة وتمكين المرأة الأردنية. وبالتوازي مع جهوده التنموية أطلق البنك حملة 'صحة وطبخة 'لدعم مركز الحسين للسرطان قيمته 15 ألف دينار لتغطية تكاليف الفحص المبكر للسيدات، فيما ركز على رفع الوعي المالي من خلال استضافة مساعد مدير عام قطاع الأفراد في لقاء خاص عبر قناة رؤيا بمناسبة يوم الادخار العالمي، لتقديم نصائح جوهرية حول التخطيط المالي السليم لكافة فئات المجتمع.

لقد كان عام 2025 عاماً للعطاء والابتسامة بامتياز؛ فمن رعاية أطفال قطاع غزة الذين يتلقون العلاج في المملكة -تأكيداً على وحدة المصير- إلى مساندة أبطالنا الصغار في مركز الحسين للسرطان، وصولاً إلى مشاركة العائلات فرحة رمضان وعيد الفطر، أثبت البنك أن التزامه تجاه المجتمع ينبع من واجب أخلاقي ووطني يضع كرامة الإنسان وصحته ورفاهه كأولوية قصوى. وواصل البنك في توطيد مكانته كركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة، مؤكداً أنه دائماً الأقرب إلى قلوب عملائه ومجتمعه في كل خطوة نحو المستقبل.

البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

البنك التجاري الأردني

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية

31 كانون الأول 2025

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
		دينـــار	دينـــار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	4	110,112,517	116,981,502
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	5	52,170,413	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	6	886,710,797	775,730,731
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	1,248,874	1,372,063
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	44,103,547	50,963,194
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	9	311,345,170	319,584,621
ممتلكات ومعدات – بالصافي	10	20,709,481	21,070,281
موجودات غير ملموسة – بالصافي	11	2,407,460	2,639,110
موجودات حق استخدام الأصول	12	6,380,697	5,595,402
موجودات ضريبية مؤجلة	18/د	8,028,703	8,947,666
موجودات أخرى	13	74,819,114	70,732,848
مجموع الموجودات		1,518,036,773	1,401,335,600
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	22,022,664	36,166,663
ودائع عملاء	15	1,120,874,259	994,890,214
تأمينات نقدية	16	49,808,485	46,455,844
أموال مقترضة	17	103,572,237	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	18/أ	4,684,611	3,133,918
مخصصات متنوعة	19	760,332	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	18/د	509,653	552,498
التزامات عقود الإيجار	12	6,283,854	5,378,409
مطلوبات أخرى	20	30,147,339	46,191,576
مجموع المطلوبات		1,338,663,434	1,227,645,561
حقوق المساهمين			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	21	120,000,000	120,000,000
احتياطي قانوني	22	24,658,478	22,476,830
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	23	1,497,309	2,992,742
الأرباح المدورة	24	33,217,552	28,220,467
مجموع حقوق مساهمي البنك		179,373,339	173,690,039
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		1,518,036,773	1,401,335,600

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	25	92,299,659	94,676,445
ينزل: الفوائد المدينة	26	(43,554,699)	(48,297,187)
صافي إيرادات الفوائد		48,744,960	46,379,258
صافي إيرادات العمولات	27	4,310,733	4,203,309
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		53,055,693	50,582,567
أرباح عملات أجنبية - بالصافي	28	1,865,722	1,490,659
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29	(121,839)	7,894
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	190,193	176,257
إيرادات أخرى	30	8,098,712	2,397,037
إجمالي الدخل		63,088,481	54,654,414
نفقات الموظفين	31	17,546,013	16,398,624
	10و11		
استهلاكات واطفاءات	و12	4,191,078	4,081,656
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	32	6,095,649	7,497,298
مصروف (المسترد من) مخصصات متنوعة	19	418,427	(209,789)
مصروف (المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	13	47,273	(3,444,519)
مصاريف أخرى	33	12,973,563	12,618,462
إجمالي المصروفات		41,272,003	36,941,732
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		21,816,478	17,712,682
ضريبة الدخل للسنة	18/ب	(7,760,664)	(5,994,981)
الربح للسنة		14,055,814	11,717,701
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
أساسي ومخفض	34	0/117	0/098

	إيضاح	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
الربح للسنة		14,055,814	11,717,701
بنود الدخل الشامل الآخر والتي سيتم تحويلها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة – بعد الضريبة			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات الدين		175,123	-
بنود الدخل الشامل الآخر والتي لن يتم تحويلها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة – بعد الضريبة			
التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات حقوق الملكية		(1,347,637)	(936,643)
مجموع بنود الدخل الشامل الاخر للسنة	23	(1,172,514)	(936,643)
مجموع الدخل الشامل للسنة		12,883,300	10,781,058

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيات قانوني	القيمة العادلة - بالصافي	الأرباح المدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025					
الرصيد كما في بداية السنة	120,000,000	22,476,830	2,992,742	28,220,467	173,690,039
الربح للسنة	-	-	-	14,055,814	14,055,814
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	(1,172,514)	-	(1,172,514)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(1,172,514)	14,055,814	12,883,300
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)	-	-	(322,919)	322,919	-
أرباح موزعة على المساهمين *	-	-	-	(7,200,000)	(7,200,000)
المحول الى إحتياطي قانوني	-	2,181,648	-	(2,181,648)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	120,000,000	24,658,478	1,497,309	33,217,552	179,373,339
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
الرصيد كما في بداية السنة	120,000,000	20,705,562	3,924,952	24,278,467	168,908,981
الربح للسنة	-	-	-	11,717,701	11,717,701
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	(936,643)	-	(936,643)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(936,643)	11,717,701	10,781,058
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)	-	-	4,433	(4,433)	-
أرباح موزعة على المساهمين *	-	-	-	(6,000,000)	(6,000,000)
المحول الى إحتياطي قانوني	-	1,771,268	-	(1,771,268)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	120,000,000	22,476,830	2,992,742	28,220,467	173,690,039

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,028,703 دينار والذي يعادل الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 (8,947,666 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- وفقا لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 1,497,309 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2025 (دائن بمبلغ 2,992,742 كما في 31 كانون الأول 2024 (متضمنا مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 456,282 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (579,471 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 نيسان 2025 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 6% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بما يعادل 7.2 مليون دينار (وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار).

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	2025	2024
		دينـــار	دينـــار
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		21,816,478	17,712,682
التعديلات:			
استهلاكات واطفاءات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	10و11	3,010,846	3,022,075
استهلاك موجودات حق استخدام الأصول	12	1,180,232	1,059,581
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي	32	6,095,649	7,497,298
المصروف (المسترد من) مخصصات متنوعة	19	418,427	(209,789)
خسائر (أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29	121,839	(7,894)
المصروف (المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	13	47,273	(3,444,519)
(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات		(41,634)	38,244
فوائد التزامات عقود الإيجار	12	169,426	152,537
إيراد ناتج عن الغاء عقود إيجار		(8,343)	-
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	(190,193)	(176,257)
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(460,303)	(391,987)
إيراد ناتج عن تعديلات ضريبية دخل سنوات سابقة		-	19,110
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في صافي الموجودات		32,159,697	25,271,081
الزيادة في الأرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني		-	5,000,000
النقص في الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر		-	30,000,000
الزيادة في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(117,349,179)	(51,154,576)
(الزيادة) النقص في الموجودات أخرى		(4,818,680)	4,264,189
النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		-	(30,000,000)
الزيادة في ودائع العملاء		125,984,045	27,394,559
الزيادة في التأمينات النقدية		3,352,641	6,242,266
النقص في المطلوبات الأخرى		(15,730,023)	(1,400,551)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة		23,598,501	15,616,968
ضريبة دخل مدفوعة	18/أ	(4,675,461)	(6,563,206)
مخصصات متنوعة مدفوعة	19	(565,454)	(120,352)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		18,357,586	8,933,410
الأنشطة الاستثمارية			
النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		8,222,944	23,629,790
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		-	7,264
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		5,691,099	(1,739,310)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقبوضة		190,193	176,257
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مقبوضة	29	1,350	1,350
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	10	(2,030,820)	(1,320,137)
شراء موجودات غير ملموسة ودفعات على حساب موجودات غير ملموسة	11	(390,822)	(279,110)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		44,880	9,305
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		11,728,824	20,485,409
الأنشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		9,603,157	2,301,630
أرباح موزعة على المساهمين		(7,200,000)	(6,000,000)
عقود تأجير مدفوعة	12	(1,221,165)	(1,188,782)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		1,181,992	(4,887,152)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		460,303	391,987
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		31,728,705	24,923,654
النقد وما في حكمه في بداية السنة		108,533,882	83,610,228
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	35	140,262,587	108,533,882

1- عـــــام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبرأس مال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمـان، ص.ب 9989 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج الى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,125,000 دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120,000,000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، ليصبح رأس المال البنك المصرح به 130,000,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2025. هذا ولم تكتمل إجراءات زيادة راس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (38).

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- أُسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبناء عليه لا يوجد أية خسائر ائتمانية محتسبة على تلك التعرضات.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد. بالإضافة لذلك يقوم البنك

المركزي الأردني في بعض الأوقات بطلب رصد مخصصات مقابل تسهيلات معينة وفقاً لما يراه البنك المركزي من مخاطر متعلقة بالعملاء.

ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتبارً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبموجب التعميم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتبارا من العام 2022. وبموجب التعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الاول 2022 قرر البنك المركزي الاردني إلغاء العمل بالبند ثانياً من التعميم رقم 4076/1/10 تاريخ 27 اذار 2014 والمتعلق باقتطاع المخصصات لقاء العقارات المستملكة المخالفة مع الابقاء على المخصصات المرصودة وان يتم فقط تحرير المخصصات مقابل العقارات التي يتم التخلص منها.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- يقوم البنك بعرض بنود قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة بناءً على نية البنك وقدرته المتوقعة على استرداد/تسوية غالبية الأصول/الالتزامات. إن تفاصيل تحليل توزيع الاصول والالتزامات وفقا لتوقعات استرداد/تسوية الاصول والالتزامات خلال 12 شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية (متداول) او أكثر من 12 شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية (غير متداول) موضحة في إيضاح (42).

1-2 التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025:

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21
توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025، كيفية تقييم المنشأة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

2-2 المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصـــادية محددة خاضـــعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقآ لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك المدفوعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فان الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

2.الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.

تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة، وهي العلاوة المستلمة. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.
التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجبها يتعين على البنك، خلال مدة الالتزام، تقديم قرض بشروط محددة مسبقًا إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقًا لشروط السوق، في بيان المركز المالي.

يقوم البنك أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد إحتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل.

عند الاعتراف المبدئي، يختار البنك أحيانًا تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة الى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضًا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضا الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

القروض المعدلة

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.
ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحًا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الايجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار ايهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضًا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عقود إيجار قصيرة الأجل وأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم البنك أيضا بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود أيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

	٪
مباني	2
أجهزة ومعدات مكتبية	15-10
ديكورات	15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات البنك. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة 20٪ سنويا.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة مبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلد التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية او تسديد او انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في القوائم الماليه فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

- التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.

- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضًا على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض الدوارة الاخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقا.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100٪ ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأول والثانية. ويتم بعد ذلك احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.

التزامات القروض: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي، كما ويتم احتساب الخسائر الائتمانية لكافة أنواع السقوف غير المستغلة ولكافة أنواع التسهيلات غير المباشرة.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعامـــلات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني
يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة. يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة، ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعّالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3 استخدام التقديرات

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية او الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعيار(9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. إن تفاصيل الموجودات التي انتقلت بين المراحل موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ
يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ وزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة، ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في ايضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي ،أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم الحصول على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

<u>تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو</u>

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

<u>احتمالية التعثر</u>

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

<u>الخسارة بافتراض التعثر</u>

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم
عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقا من اهمية ادارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة اعمال البنك والتي يتعرض او قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الادارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الاردني، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

ان عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر.
حيث توفر ادارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقًا لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي ادارة البنك اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.
حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان والتركزات والسيولة أسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق وهيكل راس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite
يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي:
1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
6- تحديد راس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)
وفقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك بإعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل

وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقا لاستراتيجيته الموضوعة.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثير إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقا للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الاعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الاوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواءَ على مستوى محفظة التسهيلات او الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير اسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملا وأساسيا من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الاوضاع الضاغطة المحددة وفقًا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.
- وضع الاجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

- ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

1- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

-ان تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
- تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
- تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض البنك لمخاطر التركز.
- تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
- تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد اعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
- يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
- تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علما ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

3- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1. تطبيق البنك للتعثر:
يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2024/8) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الاكثر تحفظا وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الاردني.

2. آلية معالجة التعثر:
يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقا للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:
1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الاردني.
2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.
- يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر.
- يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:
1. السيناريو الأساسي (Baseline) بوزن 40%
2. السيناريو الافضل (V shape) بوزن 50%
3. السيناريو الاسوأ (U shape) بوزن 10%

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:
قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة (Standard and Poors (S&P، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (ORR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:
1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل انشطة العميل
3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:
4- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل راس المال وغيرها.
وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:
1- أثر تنوع انشطة العميل
2- هيكل راس المال
3- سياسة التمويل المعتمدة
4- تقييم السيولة
5- الادارة والحاكمية

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء Probability of Default(PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية:

1- المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:
* مراحل تصنيف العملاء (Staging)
* نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى(الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
* نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
* التعرض عند التعثر EAD.

2- معايير تصنيف العملاء وفقا للمراحل:
تعتبر معايير تصنيف المراحل أحد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

3- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)
محفظة الشركات
بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية والنماذج المعتمدة لشركة Standards & Poor (S&P) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناء على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن.

محفظة الافراد
يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخيا مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية.

محفظة ادوات الدين والسوق النقدي
يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر(OCI) على أساس افرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقا للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

4- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الاخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ومخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

5- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)
يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (9):
يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة:
- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.

- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديدا واضحا لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار(9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:
- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات او التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات واجراءات العمل والانظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الانظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على اي استثناء او تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة، ووفق مبررات، واضحة، وموثقة.

مسؤوليات لجنة ادارة المخاطر:
- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:
- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي والنصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضـــات الائتمانية قد تم قياس الخســـائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:
التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية باي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الاردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:
- الاشتراك مع الادارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقا لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة الادوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
- حدوث تراجع او انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل او المقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.
إن في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

- يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية:

1. الناتج الاجمالي المحلي.
2. معدل البطالة.
3. مؤشر أسعار السوق المالي.
4. معدل التضخم

4 - نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
نقد في الخزينة	25,657,364	25,136,413
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:		
حسابات جارية وتحت الطلب	18,331,025	41,317,396
متطلبات الاحتياطي النقدي	35,524,128	33,627,693
ودائع لليلة واحدة	23,000,000	-
شهادات ايداع	7,600,000	16,900,000
مجموع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني *	84,455,153	91,845,089
مجموع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	110,112,517	116,981,502

- بلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي 35,524,128 دينار كما في31 كانون الأول 2025 (33,627,693 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- باستثناء الاحتياطي النقدي الالزامي لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.
- بلغت شهادات الإيداع 7,600,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2025، استحقت هذه الشهادات بتاريخ 6 كانون الثاني 2026 (16,900,000 كما في 31 كانون الأول 2024 استحقت هذه الشهادات بتاريخ 7 كانون الثاني 2025).

* إن الحركة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
				31 كانون الأول 2025	31 كانون الاول 2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة	91,845,089	-	-	91,845,089	45,374,392
الأرصدة الجديدة خلال السنة	30,600,000	-	-	30,600,000	16,925,859
الأرصدة المسددة خلال السنة	(16,900,000)	-	-	(16,900,000)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(21,089,936)	-	-	(21,089,936)	29,544,838
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	84,455,153	-	-	84,455,153	91,845,089

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

5 - أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي

البند	بنوك ومؤسسات مصرفية				المجموع	
	داخل الأردن		خارج الأردن			
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الاول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الاول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الاول 2024
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	29,543,390	10,905,957	29,543,390	10,905,957
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل	20,809,000	16,537,600	1,820,344	275,486	22,629,344	16,813,086
المجموع	20,809,000	16,537,600	31,363,734	11,181,443	52,172,734	27,719,043
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(2,074)	(668)	(247)	(193)	(2,321)	(861)
	20,806,926	16,536,932	31,363,487	11,181,250	52,170,413	27,718,182

- بلغت الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 29,543,390 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (10,905,957 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.

إن توزيع اجمالي الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	52,172,734	-	-	52,172,734	27,719,043
المجموع	52,172,734	-	-	52,172,734	27,719,043

إن الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	27,719,043	-	-	27,719,043	68,718,565
الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة	20,722,766	-	-	20,722,766	17,724,777
الأرصدة والإيداعات المسددة خلال السنة	(1,778,406)	-	-	(1,778,406)	(57,676,300)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	5,509,331	-	-	5,509,331	(1,047,999)
الرصيد كما في نهاية السنة	52,172,734	-	-	52,172,734	27,719,043

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025			2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	861	-	-	861	1,781
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,060	-	-	2,060	667
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(71)	-	-	(71)	(1,456)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(529)	-	-	(529)	(131)
الرصيد في نهاية السنة	2,321	-	-	2,321	861

6- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
الأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	572,144	1,772,997
قروض وكمبيالات *	185,813,681	203,258,221
بطاقات ائتمان	5,704,250	6,447,183
القروض العقارية	110,413,443	103,006,612
الشركات:		
أ - الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	94,357,534	80,374,803
قروض وكمبيالات *	431,887,981	377,653,905
ب – مؤسسات صغيرة ومتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	15,375,178	16,671,908
قروض وكمبيالات *	59,678,076	43,514,817
الحكومة والقطاع العام	54,878,094	23,454,457
المجموع	958,680,381	856,154,903
(ينزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(51,802,972)	(57,828,163)
فوائد معلقة	(20,166,612)	(22,596,009)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	886,710,797	775,730,731

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 321,967 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (222,171 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة 88,876,031 دينار أي ما نسبته 9,27٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2025 (91,212,783 دينار أي ما نسبته 10,65٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2024).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 68,709,419 دينار أي ما نسبته 7,32% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2025 (68,616,774 دينار أي ما نسبته 8,23٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2024).

- لا يوجد تسهيلات ائتمانية مباشرة ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية كما في 31 كانون الاول 2025 (3,750,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	558,962,080	205,980,040	91,212,783	856,154,903	818,917,343
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	131,036,385	253,200	383,621	131,673,206	83,863,478
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(32,989,111)	(734,718)	(2,105,711)	(35,829,540)	(31,066,287)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	103,472,272	(102,599,336)	(872,936)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(12,189,897)	13,783,253	(1,593,356)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(5,411,410)	(20,075,507)	25,486,917	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	26,262,465	4,054,634	(579,067)	29,738,032	5,901,372
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(1,084,810)	(1,084,810)	(789,947)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	(21,971,410)	(21,971,410)	(20,671,056)
الرصيد كما في نهاية السنة	769,142,784	100,661,566	88,876,031	958,680,381	856,154,903

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	1,770,735	4,971,934	51,085,494	57,828,163	63,314,138
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	217,371	10,481	161,224	389,076	366,912
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(96,686)	(25,393)	(442,716)	(564,795)	(613,121)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	218,836	(209,188)	(9,648)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(154,092)	206,080	(51,988)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(97,515)	(561,129)	658,644	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	(423,636)	7,292,808	6,869,172	7,837,580
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(162,426)	(233,924)	72,010	(324,340)	259,563
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(554,558)	(554,558)	(201,859)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	(11,839,746)	(11,839,746)	(13,135,050)
الرصيد كما في نهاية السنة	1,696,223	3,735,225	46,371,524	51,802,972	57,828,163

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لنوع التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	23,264,775	2,173,284	27,453,211	4,929,412	7,481	57,828,163
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	161,795	11,325	111,286	76,981	27,689	389,076
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(490,171)	(49,653)	(12,578)	(12,393)	-	(564,795)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(105,958)	17,972	85,940	(30,725)	-	(32,771)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(276,672)	(52,627)	(225,392)	(9,546)	-	(564,237)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	382,630	34,655	139,452	40,271	-	597,008
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	2,164,180	448,046	4,087,679	169,267	-	6,869,172
التغيرات الناتجة عن تعديلات	735,943	(604,082)	(953,554)	460,121	37,232	(324,340)
التسهيلات المشطوبة *	(58,335)	(214,752)	(132,421)	(149,050)	-	(554,558)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(5,558,489)	(128,398)	(2,827,111)	(3,325,748)	-	(11,839,746)
الرصيد كما في نهاية السنة	20,219,698	1,635,770	27,726,512	2,148,590	72,402	51,802,972
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	20,219,698	1,635,770	27,726,512	2,148,590	72,402	51,802,972

* تم خلال العام 2025 شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة بقيمة 1,084,810 دينار بلغت فوائدها المعلقة 530,252 دينار والمخصص المرصود لها 554,558 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

** تم خلال العام 2025 تحويل تسهيلات ائتمانية الى حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بلغت قيمتها 21,971,410 دينار والمخصص المرصود لها 11,839,746 دينار وفوائدها المعلقة 10,131,664 دينار وذلك بموجب قرار مجلس الادارة.

- هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 213,359,832 دينار وفوائدها المعلقة 130,007,685 دينار والمخصص المرصود لها 83,352,147 دينار كما في 31 كانـــون الأول 2025، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.
- تم الافصاح أعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 8,512,728 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (6,144,904 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	21,742,755	3,964,388	31,532,689	6,053,455	20,851	63,314,138
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	235,079	11,275	97,874	22,684	-	366,912
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(328,970)	(72,485)	(151,353)	(60,313)	-	(613,121)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(77,809)	(30,845)	(323,837)	43,017	-	(389,474)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(554,477)	(2,916)	238,850	(31,324)	-	(349,867)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	632,286	33,761	84,987	(11,693)	-	739,341
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	4,433,192	268,741	3,134,821	826	-	7,837,580
التغيرات الناتجة عن تعديلات	753,625	(155,698)	(702,263)	377,269	(13,370)	259,563
التسهيلات المشطوبة	(150,250)	(45,437)	-	(6,172)	-	(201,859)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(3,420,656)	(1,797,500)	(6,458,557)	(1,458,337)	-	(13,135,050)
الرصيد كما في نهاية السنة	23,264,775	2,173,284	27,453,211	4,929,412	7,481	57,828,163
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	23,264,775	2,173,284	27,453,211	4,929,412	7,481	57,828,163

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
2-	-	-	-	-	778,555
3+	802,229	-	-	802,229	852,531
4	6,207,310	-	-	6,207,310	1,517,306
4-	43,694,987	-	-	43,694,987	8,914,513
5+	150,301,605	-	-	150,301,605	91,995,115
5	94,541,321	26,079,325	-	120,620,646	159,402,930
5-	78,933,503	30,654,317	-	109,587,820	93,779,299
6+	24,661,612	16,706,492	-	41,368,104	45,832,865
6	7,213,126	-	-	7,213,126	6,906,529
6-	-	-	-	-	8,616,894
7+	-	-	-	-	135,493
8	-	-	3,107,490	3,107,490	487,762
9	-	-	6,899,190	6,899,190	8,632,371
10	-	-	36,478,484	36,478,484	30,189,344
غير مصنفة	10,077	-	-	10,077	9,340
المجموع	406,365,770	73,440,134	46,485,164	526,291,068	458,050,847

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	250,621,230	168,120,140	39,309,477	458,050,847	420,260,606
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	57,429,524	-	70,775	57,500,299	40,024,520
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(7,877,032)	-	-	(7,877,032)	(9,360,946)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	86,104,547	(86,104,547)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,849,196)	(11,505,487)	13,354,683	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	21,936,697	2,930,028	(1,695,490)	23,171,235	17,133,532
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(4,365,975)	(4,365,975)	(9,610,224)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(188,306)	(188,306)	(396,641)
الرصيد كما في نهاية السنة	406,365,770	73,440,134	46,485,164	526,291,068	458,050,847

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	544,640	3,122,547	23,786,024	27,453,211	31,532,689
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	90,364	-	20,922	111,286	97,874
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(12,578)	-	-	(12,578)	(151,353)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	150,025	(150,025)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(64,085)	(75,367)	139,452	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(301,488)	4,389,167	4,087,679	3,134,821
التغيرات الناتجة عن تعديلات	64,982	366,395	(1,384,931)	(953,554)	(702,263)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(2,827,111)	(2,827,111)	(6,458,557)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(132,421)	(132,421)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	773,348	2,962,062	23,991,102	27,726,512	27,453,211

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

	2025				2024
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
3	1	-	-	1	-
4+	-	-	-	-	311,513
4	6,986,219	120,235	-	7,106,454	9,039,947
4-	853,162	-	-	853,162	2,233,486
5+	21,698,014	508,681	-	22,206,695	11,468,833
5	19,192,147	279,042	-	19,471,189	12,810,507
5-	12,219,307	441,667	-	12,660,974	8,246,019
6+	4,920,165	1,303,361	-	6,223,526	4,051,989
6	443,176	80,029	-	523,205	137,479
6-	429,412	829,268	-	1,258,680	2,007,317
7+	-	321,865	-	321,865	415,130
7	-	5,692	-	5,692	10,876
7-	-	136,212	-	136,212	316,047
8	-	-	340,448	340,448	807,244
9	-	-	770,191	770,191	181,139
10	-	-	3,318,180	3,318,180	8,295,768
غير مصنفة	74	-	-	74	-
المجموع	66,741,677	4,026,052	4,428,819	75,196,548	60,333,294

إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	45,041,236	6,007,907	9,284,151	60,333,294	51,813,575
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	16,795,698	-	120,689	16,916,387	8,081,261
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(742,337)	(105,169)	(89,120)	(936,626)	(1,969,980)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,827,710	(2,669,576)	(158,134)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,472,161)	1,608,373	(136,212)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(254,634)	(639,178)	893,812	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,546,165	(176,305)	703,981	5,073,841	4,425,026
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(5,894,400)	(5,894,400)	(1,989,977)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(295,948)	(295,948)	(26,611)
الرصيد كما في نهاية السنة	66,741,677	4,026,052	4,428,819	75,196,548	60,333,294

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	125,741	141,921	4,661,750	4,929,412	6,053,455
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	20,447	-	56,534	76,981	22,684
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(361)	(11)	(12,021)	(12,393)	(60,313)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	12,097	(8,288)	(3,809)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(38,153)	38,153	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,669)	(39,411)	44,080	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(64,995)	234,262	169,267	826
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(42,563)	15,131	487,553	460,121	377,269
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(3,325,748)	(3,325,748)	(1,458,337)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(149,050)	(149,050)	(6,172)
الرصيد كما في نهاية السنة	72,539	82,500	1,993,551	2,148,590	4,929,412

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد وفقاً لنوع التسهيل كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بطاقات ائتمان	4,624,661	179,818	710,924	5,515,403	6,278,475
طلب مكشوف	323,121	11,722	237,301	572,144	1,772,997
قروض سيارات	8,482,941	657,650	871,941	10,012,532	10,330,044
قروض شخصية	132,148,157	14,062,510	29,590,482	175,801,149	192,928,177
	145,578,880	14,911,700	31,410,648	191,901,228	211,309,693

- إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	160,535,884	15,008,621	35,765,188	211,309,693	215,559,846
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	20,232,634	253,200	192,157	20,677,991	24,000,496
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(16,358,510)	(358,724)	(542,186)	(17,259,420)	(13,715,697)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,311,339	(3,677,556)	(633,783)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,957,991)	10,129,796	(1,171,805)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,046,461)	(6,263,259)	8,309,720	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(12,138,015)	(180,378)	797,617	(11,520,776)	(8,458,952)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(11,165,840)	(11,165,840)	(5,808,779)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(140,420)	(140,420)	(267,221)
الرصيد كما في نهاية السنة	145,578,880	14,911,700	31,410,648	191,901,228	211,309,693

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	993,926	1,413,127	20,857,722	23,264,775	21,742,755
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	67,546	10,481	83,768	161,795	235,079
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة خلال السنة	(82,018)	(25,382)	(382,771)	(490,171)	(328,970)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	35,855	(30,159)	(5,696)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(113,053)	163,792	(50,739)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(28,760)	(410,305)	439,065	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	12,089	2,152,091	2,164,180	4,433,192
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(178,883)	(495,612)	1,410,438	735,943	753,625
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(5,558,489)	(5,558,489)	(3,420,656)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(58,335)	(58,335)	(150,250)
الرصيد كما في نهاية السنة	694,613	638,031	18,887,054	20,219,698	23,264,775

- إن توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
4	1,282,476	-	-	1,282,476	264,127
4-	-	-	-	-	223,831
5+	15,991,714	1,991,375	-	17,983,089	8,836,712
5	28,751,205	-	-	28,751,205	10,382,122
5-	4,584,357	225,908	-	4,810,265	22,382,067
6+	9,231,458	-	-	9,231,458	11,239,666
6	45,424	-	-	45,424	61,286
6-	-	1,831,993	-	1,831,993	876,007
7	-	12,446	-	12,446	5,289,130
7-	-	-	-	-	150,998
8	-	-	1,686,099	1,686,099	613,507
9	-	-	467,681	467,681	217,025
10	-	-	4,397,620	4,397,620	6,023,346
غير مصنفة	35,691,729	4,221,958	-	39,913,687	36,446,788
المجموع	95,578,363	8,283,680	6,551,400	110,413,443	103,006,612

- إن الحركة الحاصلة على القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	79,309,364	16,843,370	6,853,878	103,006,612	101,555,641
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	9,169,112	-	-	9,169,112	11,757,199
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(4,261,233)	(270,823)	(1,474,376)	(6,006,432)	(6,019,661)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	10,228,672	(10,147,657)	(81,015)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,759,745)	2,045,084	(285,339)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,261,119)	(1,667,583)	2,928,702	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,153,312	1,481,289	(385,119)	5,249,482	(925,017)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(460,136)	(460,136)	(99,474)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(545,195)	(545,195)	(3,262,076)
الرصيد كما في نهاية السنة	95,578,363	8,283,680	6,551,400	110,413,443	103,006,612

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	98,947	294,339	1,779,998	2,173,284	3,964,388
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	11,325	-	-	11,325	11,275
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,729)	-	(47,924)	(49,653)	(72,485)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	20,859	(20,716)	(143)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,886)	4,135	(1,249)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1)	(36,046)	36,047	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(69,242)	517,288	448,046	268,741
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(43,194)	(119,838)	(441,050)	(604,082)	(155,698)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(128,398)	(128,398)	(1,797,500)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(214,752)	(214,752)	(45,437)
الرصيد كما في نهاية السنة	83,321	52,632	1,499,817	1,635,770	2,173,284

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
1	4	-	-	4	2
4	18,363,610	-	-	18,363,610	312,433
+5	23,325,892	-	-	23,325,892	8,567,845
5	-	-	-	-	3,749,999
-5	8,931,044	-	-	8,931,044	9,642,857
+6	4,257,543	-	-	4,257,543	1,181,232
8	-	-	-	-	89
غير مصنفة	1	-	-	1	-
المجموع	54,878,094	-	-	54,878,094	23,454,457

- إن الحركة الحاصلة على التسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	23,454,366	2	89	23,454,457	29,727,675
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	27,409,417	-	-	27,409,417	2
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(3,749,999)	(2)	(29)	(3,750,030)	(3)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4	-	(4)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	7,764,306	-	(56)	7,764,250	(6,273,217)
الرصيد كما في نهاية السنة	54,878,094	-	-	54,878,094	23,454,457

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	7,481	-	-	7,481	20,851
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	27,689	-	-	27,689	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	37,232	-	-	37,232	(13,370)
الرصيد كما في نهاية السنة	72,402	-	-	72,402	7,481

الفوائد المعلقة

إن الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	9,335,462	1,920,538	8,208,827	3,131,182	-	22,596,009
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	4,224,368	562,669	3,147,403	735,918	-	8,670,358
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(258,252)	(175,726)	-	(3,861)	-	(437,839)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(82,085)	(245,384)	(55,885)	(146,898)	-	(530,252)
الفوائد المعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(5,649,626)	(375,540)	(1,538,863)	(2,567,635)	-	(10,131,664)
الرصيد كما في نهاية السنة	7,569,867	1,686,557	9,761,482	1,148,706	-	20,166,612

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	8,558,744	2,485,669	9,477,476	2,654,227	-	23,176,116
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	3,632,777	1,021,591	2,552,466	1,069,864	-	8,276,698
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(395,198)	(47,343)	(272,807)	(17,362)	-	(732,710)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(89,381)	(54,037)	(396,641)	(48,030)	-	(588,089)
الفوائد المعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(2,371,480)	(1,485,342)	(3,151,667)	(527,517)	-	(7,536,006)
الرصيد كما في نهاية السنة	9,335,462	1,920,538	8,208,827	3,131,182	-	22,596,009

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	1,248,874	1,372,063

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق مالية *	18,242,463	30,919,206
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	22,174,285	20,043,988
سندات خزينة مدرجة في أسواق مالية	3,686,799	-
	44,103,547	50,963,194

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 322,919 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة بمبلغ 4,433 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 190,193 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (176,257 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

* قام البنك التجاري الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 بفسخ مذكرة التفاهم التي تم توقيعها خلال كانون الأول من العام 2022 لبيع أسهم البنك في رأس مال البنك الوطني– فلسطين، ونتج عن فسخ مذكرة التفاهم شرط جزائي لصالح البنك بقيمة 1,194,665 دينار حيث تم الاعتراف به كإيراد ضمن بند الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 (إيضاح 30). بالإضافة لذلك، قام البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 ببيع 10 مليون سهم من أسهمه في رأس مال البنك الوطني– فلسطين لصالح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني (إيضاح 36). بلغت قيمة الأسهم المباعة 13,967,300 دينار. نتج عن عملية البيع ربح بقيمة 322,919 دينار وبلغ المحرر من احتياطي القيمة العادلة 2,449,920 دينار الى الأرباح المدورة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025.

9- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أذونات وسندات خزينة	305,139,495	315,843,939
أسناد قروض الشركات	6,802,026	4,194,026
	311,941,521	320,037,965
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(391,825)	(375,318)
الفوائد المعلقة	(204,526)	(78,026)
صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	311,345,170	319,584,621

- فيما يلي توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
5-9	310,456,995	-	-	310,456,995	318,679,939
	-	-	1,484,526	1,484,526	1,358,026
	310,456,995	-	1,484,526	311,941,521	320,037,965

- إن الحركة الحاصلة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	318,679,939	-	1,358,026	320,037,965	343,666,823
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	69,977,774	-	-	69,977,774	45,009,992
الاستثمارات المستحقة	(78,633,478)	-	-	(78,633,478)	(68,828,547)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	432,760	-	126,500	559,260	189,697
الرصيد كما في نهاية السنة	310,456,995	-	1,484,526	311,941,521	320,037,965

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	19,215	-	356,103	375,318	379,308
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	35,722	-	-	35,722	-
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(19,215)	-	-	(19,215)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	(3,990)
الرصيد كما في نهاية السنة	35,722	-	356,103	391,825	375,318

10 - ممتلكات ومعدات – بالصافي

	أراضـــــي	مبانـــــي	أجهـــــزة ومعـــدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـــوع
2025	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـة:								
الرصيد في بداية السنة	3,143,110	14,446,561	10,916,218	7,169,678	346,131	6,412,467	607,421	43,041,586
إضافات	-	-	230,017	10,609	40,000	597,473	1,152,721	2,030,820
استبعادات	-	-	(365,213)	(189,505)	(85,645)	(243,636)	-	(883,999)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	213,347	381,202	108,000	37,987	(740,536)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,994,369	7,371,984	408,486	6,804,291	1,019,606	44,188,407
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,811,087	8,531,469	5,029,594	294,278	4,304,877	-	21,971,305
استهلاك السنة	-	278,729	606,977	668,097	28,702	805,869	-	2,388,374
استبعادات	-	-	(362,602)	(189,383)	(85,644)	(243,124)	-	(880,753)
الرصيد في نهاية السنة	-	4,089,816	8,775,844	5,508,308	237,336	4,867,622	-	23,478,926
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,143,110	10,356,745	2,218,525	1,863,676	171,150	1,936,669	1,019,606	20,709,481
نسبة الاستهلاك ٪	-	2	15-10	15	15	20	-	

	أراضـــــي	مبانـــــي	أجهـــــزة ومعـــدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـــوع
2024	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـة:								
الرصيد في بداية السنة	3,143,110	14,446,561	10,942,861	6,811,655	309,631	6,275,863	1,114,785	43,044,466
إضافات	-	-	94,054	32,220	43,000	327,594	823,269	1,320,137
استبعادات	-	-	(455,543)	(302,272)	(6,500)	(412,951)	(31,492)	(1,208,758)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	334,846	628,075	-	221,961	(1,184,882)	-
المحول لموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	(114,259)	(114,259)
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,916,218	7,169,678	346,131	6,412,467	607,421	43,041,586
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,532,358	8,328,253	4,653,407	287,875	3,920,931	-	20,722,824
استهلاك السنة	-	278,729	648,097	675,607	12,902	794,355	-	2,409,690
استبعادات	-	-	(444,881)	(299,420)	(6,499)	(410,409)	-	(1,161,209)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,811,087	8,531,469	5,029,594	294,278	4,304,877	-	21,971,305
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,143,110	10,635,474	2,384,749	2,140,084	51,853	2,107,590	607,421	21,070,281
نسبة الاستهلاك ٪	-	2	15-10	15	15	20	-	

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 12,787,842 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (11,963,027 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

11 - موجودات غير ملموسة – بالصافي

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد في بداية السنة	2,639,110	2,858,126
إضافات خلال السنة	904,209	377,909
المحول من دفعات على حساب ممتلكات ومعدات (إيضاح 10)	-	114,259
المحول إلى الإضافات دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	(513,387)	(98,799)
الاطفاء للسنة	(622,472)	(612,385)
الرصيد في نهاية السنة	2,407,460	2,639,110
نسبة الإطفاء السنوية	%20	%20

12- موجودات حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الأراضي والمباني، إن مدة العقود تتراوح بين 5 و16 سنة. يتم خصم التزامات عقود الإيجار المتعلقة بحق استخدام الأصول وفقا لسياسات البنك بنسبة 2,82%.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025		2024	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	5,595,402	5,378,409	6,041,037	5,800,708
اضافات خلال السنة	2,011,879	2,011,879	910,629	910,629
ينزل: الاستهلاك خلال السنة	(1,180,232)	-	(1,059,581)	-
العقود الملغاة	(46,352)	(54,695)	(296,683)	(296,683)
الايجارات المدفوعة	-	(1,221,165)	-	(1,188,782)
فوائد التزامات عقود إيجار (إيضاح 26)	-	169,426	-	152,537
الرصيد كما في نهاية السنة	6,380,697	6,283,854	5,595,402	5,378,409

إن تفاصيل التزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أقل من سنة	1,382,507	1,245,735
سنة الى 5 سنوات	3,200,793	2,888,109
أكثر من 5 سنوات	1,700,554	1,244,565
	6,283,854	5,378,409

13- موجودات أخرى

	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي *	46,389,120	46,816,268
فوائد وإيرادات برسم القبض	16,828,913	15,427,755
تأمينات مستردة	1,702,738	1,562,238
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,490,306	1,291,723
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة - بالصافي **	4,900,865	1,214,090
شيكات مقاصة	1,904	39,650
أخرى	3,505,268	4,381,124
	74,819,114	70,732,848

* إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	عقـــارات وآلات مستملكـــة	عقـــارات مستملكة مباعة على دفعـــات	أســـهم مستملكـــة	المجمـــوع	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة - صافي	44,779,187	1,510,196	526,885	46,816,268	46,083,302
الاضافات خلال السنة	5,853,711	-	-	5,853,711	3,282,702
الاستبعادات خلال السنة – صافي	(5,345,165)	(361,536)	(526,885)	(6,233,586)	(5,994,255)
عقارات مباعة على دفعات	(199,839)	199,839	-	-	-
خسائر تقييم الاسهم المستملكة	-	-	(94,639)	(94,639)	(830,783)
أثر (التدني) المسترد للسنة	(42,182)	(5,091)	94,639	47,366	4,275,302
الرصيد في نهاية السنة - صافي	45,045,712	1,343,408	-	46,389,120	46,816,268

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني ومخصص المخالف للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	عقـــارات وآلات مستملكـــة	عقـــارات مستملكة مباعة على دفعـــات	أســـهم مستملكـــة	المجمـــوع	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	2,142,906	123,501	647,976	2,914,383	7,289,324
المخصص خلال السنة	171,467	8,160	-	179,627	29,356
المخصص المسترد خلال السنة	(129,285)	(3,069)	(94,639)	(226,993)	(4,304,658)
عقارات مباعة على دفعات	(911)	911	-	-	-
المستخدم من المخصص	(7,200)	(37,752)	-	(44,952)	(99,639)
الرصيد في نهاية السنة	2,176,977	91,751	553,337	2,822,065	2,914,383

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الاحالة وللبنك المركزي الاردني الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمدة سنتين متتاليتين كحد أقصى، وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 16234/3/10 فقد تقرر ايقاف احتساب مخصص مقابل العقارات التي تزيد فترة استملاكها عن اربعة سنوات وعدم امكانية التصرف بالمخصص الذي تم تسجيله سابقا الا عند بيع الأصول المستملكة.

** إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 هو كما يلي:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
5-	4,931,558	-	-	4,931,558	1,222,000
المجموع	4,931,558	-	-	4,931,558	1,222,000

- إن الحركة على أرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	1,222,000	-	-	1,222,000	2,990,000
الارصدة المسددة	(1,222,000)	-	-	(1,222,000)	(2,990,000)
التعرضات الجديدة	4,931,558	-	-	4,931,558	1,222,000
الرصيد كما في نهاية السنة	4,931,558	-	-	4,931,558	1,222,000

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	7,910	-	-	7,910	23,370
الارصدة المسددة	(7,910)	-	-	(7,910)	(23,370)
التعرضات الجديدة	30,693	-	-	30,693	7,910
الرصيد كما في نهاية السنة	30,693	-	-	30,693	7,910

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2025			2024		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	16,935,664	16,935,664	-	565,235	565,235
ودائع لأجل	-	5,087,000	5,087,000	26,233,000	9,368,428	35,601,428
	-	22,022,664	22,022,664	26,233,000	9,933,663	36,166,663

- لا يوجد ودائع بنوك ومؤسسات المصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2025 و2024.

15- ودائع عملاء

31 كانون الأول 2025	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	30,890,516	92,872,520	37,504,439	5,127,235	166,394,710
ودائع التوفير	217,829,525	113,689	1,476,860	158,531	219,578,605
شهادات الايداع	76,765,127	-	-	-	76,765,127
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	420,731,552	77,276,558	20,014,044	140,113,663	658,135,817
	746,216,720	170,262,767	58,995,343	145,399,429	1,120,874,259

31 كانون الأول 2024	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	32,850,193	61,466,237	39,516,875	10,020,234	143,853,539
ودائع التوفير	191,890,340	456,619	2,059,448	537,457	194,943,864
شهادات الايداع	48,317,831	-	-	-	48,317,831
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	398,607,750	57,066,037	11,875,500	140,225,693	607,774,980
	671,666,114	118,988,893	53,451,823	150,783,384	994,890,214

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام 145,399,429 دينار أي ما نسبته 12,97% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (150,783,384 دينار أي ما نسبته 15,16% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 164,477,567 دينار أي ما نسبته 14,67% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (141,795,917 دينار أي ما نسبته 14,25% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 4,347,479 دينار أي ما نسبته 0,39% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (2,884,725 دينار أي ما نسبته 0,29% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع الجامدة 11,352,887 دينار أي ما نسبته 1,01% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (11,100,435 دينار أي ما نسبته 1,12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).

16 - تأمينـات نقديـة

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	33,964,671	30,954,976
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	15,794,894	15,389,504
تأمينات التعامل بالهامش	48,920	111,364
	49,808,485	46,455,844

17 - أموال مقترضة

	اجمالي القرض	الرصيد	طريقـة السـداد	الضمانات	سعر الفائدة
31 كانون الاول 2025	دينـــــــار	دينـــــــار			%
قرض البنك الدولي	2,000,000	400,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
سلف البنك المركزي الأردني	88,440,520	88,440,520	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028 18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف	رهونات عقارية	5,1
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	519,230	سنوية 15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	سنوية 23 عام منها 3 أعوام سماح تسدد على أقساط نصف	-	5,36
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	5,000,000	3,595,487	سنوية	-	2.5
		103,572,237			
31 كانون الاول 2024					
قرض البنك الدولي	2,000,000	600,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
سلف البنك المركزي الاردني	63,379,473	63,379,473	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028 18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف	رهونات عقارية	5.1
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	548,077	سنوية 15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	سنوية 7 أعوام منها 2 عام سماح يسدد على اقساط نصف	-	5,36
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	18,824,530	سنوية	-	5.82
		93,969,080			

- بلغت الأموال المعاد إقراضها 91,550,139 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (65,949,269 دينار كما في 31 كانون الاول 2024) وبنسبة فائدة تتراوح بين 2% 13.5% كما في 31 كانون الأول 2025 (2٪ و12.5٪ كما في 31 كانون الأول 2024).

18- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد في بداية السنة	3,133,918	5,303,391
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,614,401	4,393,733
مصروف ضريبة دخل سنوات سابقة	274,111	-
المحول من الدفعات المقدمة	(662,358)	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(4,675,461)	(6,563,206)
الرصيد في نهاية السنة	4,684,611	3,133,918

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,614,401	4,393,733
مصروف (وفر) ضريبة دخل سنوات سابقة	274,111	(19,110)
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	918,963	1,604,235
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(46,811)	16,123
	7,760,664	5,994,981

ج - الوضع الضريبي

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020.

- أما بخصوص الأعوام 2021 و2022 و2023 و2024 فقد تم تقديم الاقرارات الضريبية ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية. وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنـك، فإنه لن يترتب على البنـــك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

	2025				31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	الرصيد بداية السنة	المضاف	المحرر	الرصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام 2000	199,957	-	9,587	190,370	72,341	75,984
مخصص تدني عقارات مستملكة	886,953	179,627	44,952	1,021,628	388,219	337,042
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات	1,379,453	-	132,354	1,247,099	473,898	524,192
مخصص الأسهم المستملكة المخالفة	647,976	-	94,639	553,337	210,268	246,231
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	1,304,001	94,639	48,809	1,349,831	512,936	495,520
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	770,657	366,454	565,454	571,657	217,230	292,850
مخصص تعويض نهاية الخدمة	19,132	51,973	-	71,105	27,020	7,270
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	5,409,478	809,624	113,122	6,105,980	2,320,272	2,055,601
مخصصات أخرى	955,675	-	32,840	922,835	350,676	363,156
مخصص مكافآت الموظفين	900,000	1,300,000	900,000	1,300,000	494,000	342,000
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	8,178,262	40,750	1,625,438	6,593,574	2,505,558	3,107,740
خسائر مؤجلة لقاء بيع عقارات مستملكة	800,572	-	266,857	533,715	202,812	304,217
خسارة ضريبية مدورة	1,123,230	-	1,123,230	-	-	146,020
مخصصات وفوائد معلقة محاسب عنها سابقاً	1,710,113	-	1,043,077	667,036	253,473	649,843
	24,285,459	2,843,067	6,000,359	21,128,167	8,028,703	8,947,666
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
الأرباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	206,270	(123,189)	-	83,081	31,572	78,383
احتياطي القيمة العادلة *	3,466,857	(1,343,670)	322,919	1,800,268	478,081	474,115
	3,673,127	(1,466,859)	322,919	1,883,349	509,653	552,498

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2025	2024	2025	2024
	موجودات	موجودات	مطلوبات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	8,947,666	10,551,901	552,498	698,411
المضاف خلال السنة	1,080,365	1,754,540	-	16,031
المستبعد خلال السنة	(1,999,328)	(3,358,775)	(42,845)	(161,944)
الرصيد في نهاية السنة	8,028,703	8,947,666	509,653	552,498

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة 38% للدخل من داخل المملكة و13% من الدخل من خارج المملكة كما في 31 كانون الاول 2025 و2024، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الاول من كانون الثاني 2019.

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2025	2024
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	21,816,478	17,712,682
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	4,916,649	4,235,337
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(9,939,621)	(10,823,457)
الربح الضريبي المعدل	16,793,506	11,124,562
نسبة ضريبة الدخل القانونية	%38	%38
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	%30	%25

19 - مخصصات متنوعة

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2025				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	770,657	366,454	(565,454)	571,657
مخصص تعويض نهاية الخدمة	19,132	51,973	-	71,105
أخرى	117,570	-	-	117,570
	907,359	418,427	(565,454)	760,332

	الرصيد في بداية السنة	(المسترد) المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2024				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	622,500	268,509	(120,352)	770,657
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	19,132	-	19,132
أخرى	615,000	(497,430)	-	117,570
	1,237,500	(209,789)	(120,352)	907,359

20- مطلوبات أخرى

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
تأمينات وامانات مختلفة	17,623,893	32,040,185
فوائد مستحقة غير مدفوعة	2,665,802	3,876,763
شيكات مقبولة الدفع	2,957,104	3,410,334
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	2,401,798	1,905,333
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *	968,869	1,091,439
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**	737,288	1,051,502
معاملات في الطريق بين الفروع	840,015	682,918
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	466,690	451,246
أمانات الصناديق الحديدية	108,181	108,036
أمانات مساهمين	45,285	27,262
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أخرى	1,277,414	1,491,558
	30,147,339	46,191,576

* إن الحركة الحاصلة على مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	1,091,439	1,058,339
المبالغ المقبوضة	302,430	2,018,850
استبعادات	(425,000)	(1,985,750)
الرصيد في نهاية السنة	968,869	1,091,439

- إن الحركة الحاصلة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	273,732,782	22,809,969	4,852,354	301,395,105	283,114,075
التعرضات الجديدة خلال السنة	38,123,735	79,974	516	38,204,225	36,328,254
التعرضات المستحقة خلال السنة	(16,255,723)	(648,803)	(14,498)	(16,919,024)	(26,155,521)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	16,695,858	(16,656,706)	(39,152)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(284,041)	289,652	(5,611)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(187,653)	(1,691,566)	1,879,219	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	34,611,106	(3,079,733)	(64,152)	31,467,221	8,108,297
الرصيد كما في نهاية السنة	346,436,064	1,102,787	6,608,676	354,147,527	301,395,105

** إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	468,025	80,228	503,249	1,051,502	1,384,768
التعرضات الجديدة خلال السنة	31,988	197	125	32,310	68,338
التعرضات المستحقة خلال السنة	(32,743)	(9,578)	(2,313)	(44,634)	(51,912)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,785	(7,601)	(184)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(447)	462	(15)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(982)	(4,979)	5,961	-	-
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	(57,738)	36,557	(21,181)	6,120
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(164,551)	(23)	(116,135)	(280,709)	(355,812)
الرصيد كما في نهاية السنة	309,075	968	427,245	737,288	1,051,502

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
2	-	-	-	-	81,535
2-	-	-	-	-	432,939
3+	32,000	-	-	32,000	32,000
3	15,500	-	-	15,500	12,500
3-	289,722	-	-	289,722	51,300
4+	59,033	-	-	59,033	59,033
4	6,489,630	20,000	-	6,509,630	9,560,565
4-	21,908,024	-	-	21,908,024	10,770,314
5+	41,520,752	184,045	-	41,704,797	24,815,688
5	38,101,763	382,186	-	38,483,949	42,080,247
5-	22,442,481	65,595	-	22,508,076	25,584,300
6+	13,708,704	122,071	-	13,830,775	8,451,205
6	5,182,994	-	-	5,182,994	16,019,136
6-	347,000	145,500	-	492,500	926,823
7+	-	10,000	-	10,000	28,110
7	-	10,300	-	10,300	22,300
7-	-	-	-	-	4,000
8	-	-	4,991,543	4,991,543	60,099
9	-	-	345,300	345,300	14,371
10	-	-	771,539	771,539	4,764,301
غير مصنفة	60,003	-	-	60,003	8,501
المجموع	150,157,606	939,697	6,108,382	157,205,685	143,779,267

- إن الحركة الحاصلة على إجمالي الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	127,283,382	11,657,114	4,838,771	143,779,267	143,985,356
التعرضات الجديدة خلال السنة	7,679,584	-	-	7,679,584	7,157,324
التعرضات المستحقة خلال السنة	(1,977,617)	(400,610)	(6,000)	(2,384,227)	(2,642,100)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,731,545	(11,693,446)	(38,099)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(212,145)	212,145	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(182,800)	(1,197,966)	1,380,766	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	5,835,657	2,362,460	(67,056)	8,131,061	(4,721,313)
الرصيد كما في نهاية السنة	150,157,606	939,697	6,108,382	157,205,685	143,779,267

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025			2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	219,792	47,918	500,690	768,400	1,103,163
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	5,886	-	-	5,886	9,553
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,085)	(9,037)	(672)	(10,794)	(2,023)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,137	(3,955)	(182)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(388)	388	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(972)	(2,654)	3,626	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(31,966)	39,331	7,365	18,473
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(122,010)	(8)	(116,166)	(238,184)	(360,766)
الرصيد كما في نهاية السنة	105,360	686	426,627	532,673	768,400

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	2025			2024
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
4-	923,132	-	-	923,132	345,933
5+	9,932,997	-	-	9,932,997	8,677,260
5	9,707,972	-	-	9,707,972	11,260,827
5-	16,275,104	-	-	16,275,104	5,030,076
6+	3,822,277	-	-	3,822,277	382,210
6	556,318	-	-	556,318	-
المجموع	41,217,800	-	-	41,217,800	25,696,306

- إن الحركة الحاصلة على إجمالي الاعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025			2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	24,864,443	831,863	-	25,696,306	16,558,474
التعرضات الجديدة خلال السنة	8,139,191	-	-	8,139,191	11,085,266
التعرضات المستحقة خلال السنة	(3,039,964)	-	-	(3,039,964)	(4,959,274)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	384,477	(384,477)	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	10,869,653	(447,386)	-	10,422,267	3,011,840
الرصيد كما في نهاية السنة	41,217,800	-	-	41,217,800	25,696,306

- إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025			2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	17,581	789	-	18,370	8,361
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	1,520	-	-	1,520	12,339
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(3,367)	-	-	(3,367)	(1,441)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	449	(449)	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(340)	-	(340)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,558	-	-	2,558	(889)
الرصيد كما في نهاية السنة	18,741	-	-	18,741	18,370

- فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

التصنيف	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
2-	-	-	-	-	1,788,505
3+	721,263	-	-	721,263	754,922
3-	3,529	-	-	3,529	5,912
4+	4,501	-	-	4,501	92,739
4	12,410,446	-	-	12,410,446	4,998,585
4-	20,619,053	-	-	20,619,053	6,728,516
5+	54,993,743	-	-	54,993,743	25,586,178
5	38,494,941	74,850	-	38,569,791	49,047,567
5-	12,916,191	4,405	-	12,920,596	21,261,769
6+	5,346,524	53,400	-	5,399,924	10,629,510
6	224,361	-	-	224,361	1,110,667
6-	1,914	-	-	1,914	218,650
7+	-	-	-	-	43,440
8	-	-	498,453	498,453	9,769
9	-	-	-	-	2,086
10	-	-	1,841	1,841	1,728
غير مصنفة	9,324,192	30,435	-	9,354,627	9,638,989
المجموع	155,060,658	163,090	500,294	155,724,042	131,919,532

- إن الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	121,584,957	10,320,992	13,583	131,919,532	122,570,245
التعرضات الجديدة خلال السنة	22,304,960	79,974	516	22,385,450	18,085,664
التعرضات المستحقة خلال السنة	(11,238,142)	(248,193)	(8,498)	(11,494,833)	(18,554,147)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4،579,836	(4,578,783)	(1,053)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(71,896)	77,507	(5,611)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,853)	(493,600)	498,453	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	17,905,796	(4,994,807)	2,904	12,913,893	9,817,770
الرصيد كما في نهاية السنة	155,060,658	163,090	500,294	155,724,042	131,919,532

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	230,652	31,521	2,559	264,732	273,244
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	24,582	197	125	24,904	46,446
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(28,291)	(541)	(1,641)	(30,473)	(48,448)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,199	(3,197)	(2)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(59)	74	(15)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10)	(2,325)	2,335	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(25,432)	(2,774)	(28,206)	(12,353)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(45,099)	(15)	31	(45,083)	5,843
الرصيد كما في نهاية السنة	184,974	282	618	185,874	264,732

21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 120,000,000 دينار موزعاً على 120,000,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2025 (120,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

قررت الهيئة العامة غير العادية للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة راس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، الا انه لم تكتمل إجراءات زيادة راس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

22- احتياطي قانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

23- احتياطي القيمة العادلة – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	2,992,742	3,924,952
خسائر غير متحققة - بالصافي	(1,172,514)	(936,643)
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(322,919)	4,433
الرصيد في نهاية السنة	1,497,309	2,992,742

- يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة مبلغ 311,112 دينـار كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 لقاء أثر تطبيـق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

24- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 هي كما يلي:

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	28,220,467	24,278,467
الربح للسنة	14,055,814	11,717,701
أرباح موزعة على المساهمين *	(7,200,000)	(6,000,000)
المحول إلى احتياطي قانوني	(2,181,648)	(1,771,268)
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	322,919	(4,433)
الرصيد في نهاية السنة	33,217,552	28,220,467

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,028,703 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 (8,947,666 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 1,497,309 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2025 (دائن بمبلغ 2,992,742 كما في 31 كانون الأول 2024 (متضمنا مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).

- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 456,282 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (579,471 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 نيسان 2025 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 6% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بما يعادل 7.2 مليون دينار. (وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار).

- لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 7% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025 بما يعادل 8,4 مليون دينار، علما بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

25- الفوائـد الدائنـــة

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	159,393	133,575
قروض وكمبيالات	17,230,223	20,871,132
بطاقات الائتمان	749,622	877,071
القروض العقارية	8,783,480	9,669,597
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	5,600,882	6,752,995
قروض وكمبيالات	29,191,325	27,196,916
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,552,741	1,392,554
قروض وكمبيالات	4,539,386	5,409,254
الحكومة والقطاع العام	3,337,822	2,212,098
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	1,941,822	838,660
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	878,802	1,478,103
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	18,334,161	17,844,490
	92,299,659	94,676,445

26- الفوائـد المدينـــة

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	860,811	2,281,414
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	495,894	1,009,190
ودائع توفير	1,031,327	1,683,495
شهادات الإيداع	3,543,016	2,084,226
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	33,870,469	36,565,953
تأمينات نقدية	992,969	902,711
أموال مقترضة	1,609,397	2,845,060
فوائد التزامات عقود الإيجار (إيضاح 12)	169,426	152,537
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	981,390	772,601
	43,554,699	48,297,187

27- صافي إيرادات العمولات

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,233,912	1,470,296
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	3,076,821	2,733,013
	4,310,733	4,203,309

28- أرباح عملات اجنبية - بالصافي

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	1,401,685	1,082,793
ناتجة عن التقييم	460,303	391,987
حسابات التعامل بالهامش	3,734	15,879
	1,865,722	1,490,659

29- (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	(خســـائر) متحققـــة	(خســـائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
2025				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	-	(123,189)	1,350	(121,839)

	(خســـائر) متحققـــة	أربـــاح غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
2024				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	(1,982)	8,526	1,350	7,894

30 - إيرادات أخرى

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
مستردات ديون معدومة *	2,886,983	356,559
إيراد ناتج عن إلغاء اتفاقية بيع (إيضاح 8)	1,194,665	-
إيرادات خدمات الحسابات	767,133	773,843
إيرادات الحوالات	771,306	689,550
إيرادات الشيكات	135,371	144,945
إيجار الصناديق الحديدية	74,382	69,961
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	48,043	31,570
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	41,634	-
عوائد عقارات مستملكة	34,694	33,434
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	29,815	-
إيرادات التأمين	22,972	12,174
اخرى	2,091,714	285,001
	8,098,712	2,397,037

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 و2024.

31- نفقات الموظفين

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	14,997,241	14,036,497
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,541,173	1,510,391
نفقات طبية	640,873	599,649
تدريب الموظفين	158,064	82,068
مياومات سفر	100,411	87,984
نفقات التأمين على حياة الموظفين	80,855	52,384
مساهمة البنك في صندوق الادخار	12,015	11,975
أخرى	15,381	17,676
	17,546,013	16,398,624

32- مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي

	2025				2024
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجمــوع	المجمــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (إيضاح 5)	1,460	-	-	1,460	(920)
تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح 6)	(41,741)	(672,472)	7,083,326	6,369,113	7,850,934
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9)	16,507	-	-	16,507	(3,990)
كفالات مالية (إيضاح 20)	(117,209)	(41,011)	(77,507)	(235,727)	(334,763)
سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة (إيضاح 20)	(48,808)	(25,791)	(4,259)	(78,858)	(8,512)
الاعتمادات والقبولات (إيضاح 20)	711	(340)	-	371	10,009
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة (إيضاح 13)	22,783	-	-	22,783	(15,460)
المجموع	(166,297)	(739,614)	7,001,560	6,095,649	7,497,298

33- مصاريف أخرى

	2025	2024
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالي	2,254,722	2,028,134
اعلانات	1,283,468	1,191,667
اشتراكات	1,053,124	953,468
مصاريف قضائية واتعاب محاماة	994,032	1,114,364
تبرعات واكراميات	903,397	498,229
مصاريف تأمين	858,880	960,094
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	833,516	834,499
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	806,773	784,828
رسوم ورخص وضرائب	681,354	550,899
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	652,700	653,934
مصاريف بطاقات الائتمان - صافي	633,445	652,169
تنظيف وخدمات الأمن والحماية	615,907	550,151
قرطاسية ومطبوعات	345,464	392,719
اتعاب مهنية واستشارات	305,507	359,320
اجور شحن النقد	200,650	204,651
إيجارات	163,848	183,636
ضيافة	93,076	86,894
خسائر بيع موجودات مستملكة لقاء ديون	62,548	258,410
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
حوافز تحصيل	20,419	37,468
خسائر بيع ممتلكات ومعدات	-	38,244
اخرى	155,733	229,684
	12,973,563	12,618,462

34- حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك الأساسي والمخفض

	2025	2024
الربح للسنة (دينار)	14,055,814	11,717,701
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)	120,000,000	120,000,000
	فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0/117	0/098

35- النقد وما في حكمه

	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 4)	110,112,517	116,981,502
يضاف: أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 5)	52,172,734	27,719,043
ينـــزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح 14)	(22,022,664)	(36,166,663)
	140,262,587	108,533,882

36 - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

- تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

	أعضاء مجلس الادارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخـــرى	المجمـــــــــوع	
					2025	2024
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع لدى البنك	944,480	864,641	599,718	96,983	2,505,822	3,038,755
تسهيلات ائتمانية مباشرة	637,982	27,522,432	1,557,080	5,814,124	35,531,618	30,519,790
تأمينات نقدية	-	30,591	-	-	30,591	48,986
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات مالية	145,000	966,130	-	1,701,600	2,812,730	2,959,073

	المجمـــــــــوع	
	2025	2024
بنود قائمة الدخل:	دينـــــــار	دينـــــــار
فوائد وعمولات دائنة *	2,071,035	2,763,371
فوائد وعمولات مدينة**	75,655	2,054,025

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 3٪ الى 18٪.
** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 0٪ الى 5,50٪.

- قام البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 ببيع 10 مليون سهم من أسهمه في رأس مال البنك الوطني– فلسطين لصالح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني (إيضاح 8).

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,626,802 دينار للعام 2025 (3,559,842 دينار للعام 2024).

37- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2025 و2024. باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية المبينة في إيضاح رقم (43).

38 - ادارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولا إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(38/أ) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الادارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على اسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الامثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية اضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات اضافية.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

1- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لاي عميل، كما ان هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

2- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
- الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
- صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى اداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

3- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة الى ان الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل المملكة.

4- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من ان مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ان الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما ان هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من اجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من اجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

	31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينـــــار	دينـــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	91,845,089
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	52,170,413	27,718,182
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	164,111,663	178,709,456
القروض العقارية	107,091,116	98,912,790
للشركات		
الشركات الكبرى	488,803,074	422,388,809
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71,899,252	52,272,700
للحكومة والقطاع العام	54,805,692	23,446,976
سندات وأسناد وأذونات:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,686,799	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	311,345,170	319,584,621
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة - بالصافي	4,900,865	1,214,090
المجمـــــوع	**1,343,269,197**	**1,216,092,713**
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	156,673,012	143,010,867
الاعتمادات والقبولات	41,199,059	25,677,936
السقوف الائتمانية غير المستغلة	155,538,168	131,654,800
المجمـــــوع	**353,410,239**	**300,343,603**

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2024/8)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
		دينـــــــار	دينـــــــار	٪	دينـــــــار	٪
1	عامل	4	-	-	4	-
3+	عامل	1,556,154	26	0.0464-0.0002	1,363,692	22-0
3	عامل	69,850	-	0.0785-0.0002	62,100	22-0
3-	عامل	299,778	82	0.0384-0.0001	152,517	22-0
4+	عامل	188,039	28	0.0464-0.0005	155,462	22-0
4	عامل	54,276,768	29,978	0.2243-0	47,489,448	27-0
4-	عامل	88,093,295	47,042	0.0671-0	69,083,897	27-0
5+	عامل	324,343,197	337,808	0.3142-0	283,464,671	27-0
5	عامل	256,898,145	654,994	0.3142-0	215,333,490	27-0
5-	عامل	647,137,905	1,965,530	0.1330-0	621,102,140	27-0
6+	عامل	84,133,616	1,313,928	0.2425-0	72,363,504	27-0
6	عامل	13,759,606	54,161	0.2046-0	10,634,711	27-.0
6-	عامل	3,813,739	50,293	0.7334-0.0293	3,567,049	27-0
7+	عامل	457,832	-	0.8571-0.8571	452,832	-
7	عامل	28,439	1	0.8571-0.0508	23,289	-
7-	عامل	237,286	-	0.8912-0.7421	237,286	3
غير مصنفة	عامل	197,752,787	1,356,356	0.9121-0	191,361,625	27-0
الاجمالي للتعرضات العاملة		**1,673,046,440**	**5,810,227**		**1,516,847,717**	
8	غير عامل	12,370,097	1,170,280	100	9,294,242	55-0
9	غير عامل	16,126,486	5,800,172	100	14,748,123	55-0
10	غير عامل	68,472,650	40,184,420	100	49,066,991	100-0
الاجمالي للتعرضات غير العاملة		**96,969,233**	**47,154,872**		**73,109,356**	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي:

	2025									
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	أسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,455,153
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي	52,170,413	-	-	-	-	-	-	-	-	-	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	48,334,578	169,923,416	179,890,392	107,091,115	30,702,341	5,439,235	2,713,057	164,111,661	54,805,692	123,699,310	886,710,797
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل – بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	3,686,799	-	3,686,799
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	6,205,675	-	-	-	-	-	-	-	305,139,495	-	311,345,170
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة	4,652,516	248,349	-	-	-	-	-	-	-	-	4,900,865
المجموع	195,818,335	170,171,765	179,890,392	107,091,115	30,702,341	5,439,235	2,713,057	164,111,661	363,631,986	123,699,310	1,343,269,197
الكفالات المالية	14,395,657	3,716,566	11,801,279	17,423,807	-	315,243	6,221,428	20,007,972	-	82,791,060	156,673,012
الاعتمادات والقبولات	1,628,734	612,456	24,506,856	-	-	-	-	1,026,107	-	13,424,906	41,199,059
السقوف الائتمانية غير المستغلة	11,025,793	25,573,206	22,243,227	17,598,372	-	95,128	974,778	31,959,589	6,945,826	39,122,249	155,538,168
المجموع الكلي	222,868,519	200,073,993	238,441,754	142,113,294	30,702,341	5,849,606	9,909,263	217,105,329	370,577,812	259,037,525	1,696,679,436

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
مالي	218,785,175	-	4,083,344	222,868,519
صناعة	172,797,999	21,514,570	5,761,424	200,073,993
تجارة	194,786,237	42,720,742	934,775	238,441,754
عقارات	127,609,314	8,493,041	6,010,939	142,113,294
انشاءات	18,099,376	9,503,822	3,099,143	30,702,341
زراعة	5,566,857	217,979	64,770	5,849,606
أسهم	9,008,444	19,993	880,826	9,909,263
افراد	196,977,834	14,464,369	5,663,126	217,105,329
حكومة وقطاع عام	370,577,812	-	-	370,577,812
اخرى	254,999,005	1,093,644	2,944,876	259,037,525

المجموع	1,569,208,053	98,028,160	29,443,223	1,696,679,436

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي:

	2025							
	داخل المملكة	دول الشرق الاوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا	أخرى	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	-	-	-	-	-	-	84,455,153
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	20,806,926	785,097	21,897,609	1,479,611	33,401	6,836,366	331,403	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	886,710,797	-	-	-	-	-	-	886,710,797
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالصافي	3,686,799	-	-	-	-	-	-	3,686,799
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	306,063,392	5,281,778	-	-	-	-	-	311,345,170
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة - بالصافي	447,009	4,453,856	-	-	-	-	-	4,900,865
المجموع	1,302,170,076	10,520,731	21,897,609	1,479,611	33,401	6,836,366	331,403	1,343,269,197
الكفالات المالية	156,673,012	-	-	-	-	-	-	156,673,012
الاعتمادات والقبولات	9,918,120	2,590,832	6,243,825	18,276,610	-	4,169,672	-	41,199,059
السقوف الائتمانية غير المستغلة	155,538,168	-	-	-	-	-	-	155,538,168
المجموع الكلي	1,624,299,376	13,111,563	28,141,434	19,756,221	33,401	11,006,038	331,403	1,696,679,436

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
داخل المملكة	1,496,827,993	98,028,160	29,443,223	1,624,299,376
دول الشرق الاوسط الأخرى	13,111,563	-	-	13,111,563
أوروبا	28,141,434	-	-	28,141,434
آسيا	19,756,221	-	-	19,756,221
افريقيا	33,401	-	-	33,401
أمريكا	11,006,038	-	-	11,006,038
دول أخرى	331,403	-	-	331,403
المجموع	1,569,208,053	98,028,160	29,443,223	1,696,679,436

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الاولى والثانية كما في 31 كانون الأول 2025:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:									
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	-	-	-	-	-	-	-	84,455,153
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي	52,172,734	-	-	-	-	-	-	-	52,172,734
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	160,490,580	10,663,720	40,000	-	11,913,389	7,723,736	108,757	30,449,602	130,040,978
القروض العقارية	103,862,043	1,303,290	281,502	-	75,567,299	212,645	1,163,656	78,528,392	25,333,651
الشركات الكبرى	479,805,904	5,334,107	16,721,138	-	88,575,172	1,900,084	23,357,250	135,887,751	343,918,153
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70,767,729	6,370,116	125,903	-	29,209,347	519,955	12,221,721	48,447,042	22,320,687
للحكومة والقطاع العام	54,878,094	-	-	-	8,931,045	-	-	8,931,045	45,947,049
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,686,799	-	-	-	-	-	3,686,799	3,686,799	-
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	310,456,995	-	-	-	-	-	305,139,495	305,139,495	5,317,500
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة – بالصافي	4,931,558	-	-	-	-	-	-	-	4,931,558
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	1,325,507,589	23,671,233	17,168,543	-	214,196,252	10,356,420	345,677,678	611,070,126	714,437,463
الكفالات المالية	151,097,303	12,297,155	62,656	-	9,920,166	214,938	175,001	22,669,916	128,427,387
الاعتمادات والقبولات	41,217,800	3,122,503	-	-	294,022	-	-	3,416,525	37,801,275
السقوف الائتمانية غير المستغلة	155,223,748	3,335,289	474,952	-	4,801,899	178,296	-	8,790,436	146,433,312
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	347,538,851	18,754,947	537,608	-	15,016,087	393,234	175,001	34,876,877	312,661,974
المجموع الكلي	1,673,046,440	42,426,180	17,706,151	-	229,212,339	10,749,654	345,852,679	645,947,003	1,027,099,437

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2025:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	31,410,648	-	-	-	3,181,536	625,583	60,835	3,867,954	27,542,694	18,887,054
القروض العقارية	6,551,400	-	-	-	2,784,400	32,694	24,464	2,841,558	3,709,842	1,499,817
الشركات الكبرى	46,485,164	-	-	-	3,133,251	126,691	-	3,259,942	43,225,222	23,991,102
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4,428,819	-	-	-	586,343	10,679	556,333	1,153,355	3,275,464	1,993,551
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	1,484,526	-	-	-	-	-	-	-	1,484,526	356,103
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	90,360,557	-	-	-	9,685,530	795,647	641,632	11,122,809	79,237,748	46,727,627
الكفالات المالية	6,108,382	642,282	-	-	304,990	10,050	-	957,322	5,151,060	426,627
السقوف الائتمانية غير المستغلة	500,294	-	-	-	-	-	-	-	500,294	618
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	6,608,676	642,282	-	-	304,990	10,050	-	957,322	5,651,354	427,245
المجموع الكلي	96,969,233	642,282	-	-	9,990,520	805,697	641,632	12,080,131	84,889,102	47,154,872

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لإجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2025:

أ. اجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		اجمالي	
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	٪
تسهيلات ائتمانية مباشرة	100,661,566	13,783,253	88,876,031	25,486,917	39,270,170	4.09
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1,484,526	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	100,661,566	13,783,253	90,360,557	25,486,917	39,270,170	
الكفالات المالية	939,697	212,145	6,106,382	1,380,766	1,592,911	1.01
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-
السقوف الائتمانية غير المستغلة	163,090	77,507	500,294	498,453	575,960	0.37
المجموع الكلي	101,764,353	14,072,905	96,967,233	27,366,136	41,439,041	

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة	13,783,253	25,486,917	39,270,170	206,080	658,644	864,724
الإجمالي للسنة	13,783,253	25,486,917	39,270,170	206,080	658,644	864,724
الكفالات المالية	212,145	1,380,766	1,592,911	388	3,626	4,014
السقوف الائتمانية غير المستغلة	77,507	498,453	575,960	74	2,335	2,409
المجموع الكلي	14,072,905	27,366,136	41,439,041	206,542	664,605	871,147

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

الرهونات العقارية.
رهن الأدوات المالية مثل الأسهم.
الكفالات البنكية.
الضمان النقدي.
كفالة الحكومة.
سيارات وآليات.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالي تلك الديون كما في 31 كانون الاول 2025 مبلغ 3,400,542 دينار (935,868 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد مدة السماح ... الخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام 2025 مبلغ 26,065,073 دينار (184,923,046 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

كما في 31 كانون الاول 2025

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	6,802,026	6,802,026
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	305,139,495	305,139,495
		311,941,521	311,941,521

كما في 31 كانون الاول 2024

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	4,194,026	4,194,026
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	315,843,939	315,843,939
		320,037,965	320,037,965

(38/ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

- يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في:
- الرقابة على أدوات السوق النقدي.
- الرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت).
- الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم والصناديق الاستثمارية).
- الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
- السيولة.
- حساسية أسعار الفائدة.
- تحليل حساسية أسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الفائدة
تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضا و /أو ارتفاعا والتي تؤثر على جميع الموجودات والمطلوبات التي(تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ الموائمة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد.

تحليل الحساسية

مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2025

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	1	284,328	-
يورو	1	(109,438)	-
جنيه استرليني	1	292	-
عملات اخرى	1	725	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	1	(284,328)	-
يورو	1	109,438	-
جنيه استرليني	1	(292)	-
عملات اخرى	1	(725)	-

31 كانون الأول 2024

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	1	5,097	-
يورو	1	(394)	-
جنيه استرليني	1	(921)	-
عملات اخرى	1	3,223	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	1	(5,097)	-
يورو	1	394	-
جنيه استرليني	1	921	-
عملات اخرى	1	(3,223)	-

مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشا عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية.

31 كانون الأول 2025

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية ايراد الفائدة (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	5	1,421,639	-
يورو	5	(547,190)	-
جنيه استرليني	5	1,462	-
عملات اخرى	5	3,623	-

31 كانون الأول 2024

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية ايراد الفائدة (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	5	25,484	-
يورو	5	(1,971)	-
جنيه استرليني	5	(4,604)	-
عملات اخرى	5	16,114	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية إن تطلب الأمر.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2025			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثـــر على قائمة الدخل	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	62,444	1,096,463
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(62,444)	(1,096,463)

31 كانون الأول 2024			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثـــر على قائمة الدخل	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	68,603	1,545,960
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(68,603)	(1,545,960)

- مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محددة سلفا، يتم مراقبتها بصورة يومية كما ان هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة اعادة تسعير الفائدة:

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات اعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة.

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات								
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	30,600,000	-	-	-	-	-	79,512,517	110,112,517
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	22,627,023	-	-	-	-	-	29,543,390	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	78,560,986	85,799,791	95,393,913	110,692,175	276,802,360	239,461,572	-	886,710,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	1,248,874	1,248,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	3,686,799	40,416,748	44,103,547
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	5,000,000	21,180,000	20,923,291	19,360,859	65,397,979	179,483,041	-	311,345,170
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	20,709,481	20,709,481
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	2,407,460	2,407,460
موجودات حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	6,380,697	6,380,697
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	8,028,703	8,028,703
موجودات اخرى	449,808	-	-	4,451,057	-	-	69,918,249	74,819,114
مجموع الموجودات	137,237,817	106,979,791	116,317,204	134,504,091	342,200,339	422,631,412	258,166,119	1,518,036,773
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,087,000	-	-	-	-	-	16,935,664	22,022,664
ودائع العملاء	322,054,724	160,456,600	157,397,405	210,138,664	106,180,299	169,000	164,477,567	1,120,874,259
تأمينات نقدية	14,971,261	2,329,226	4,555,331	6,050,632	507,768	-	21,394,267	49,808,485
اموال مقترضة	1,617,411	40,363	377,493	5,853,960	37,061,789	57,071,536	1,549,685	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,684,611	4,684,611
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	760,332	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	509,653	509,653
التزامات عقود الإيجار	201,766	410,411	335,057	435,273	2,719,110	2,182,237	-	6,283,854
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	30,147,339	30,147,339
مجموع المطلوبات	343,932,162	163,236,600	162,665,286	222,478,529	146,468,966	59,422,773	240,459,118	1,338,663,434
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(206,694,345)	(56,256,809)	(46,348,082)	(87,974,438)	195,731,373	363,208,639	17,707,001	179,373,339
كما في 31 كانون الأول 2024								
اجمالي الموجودات	91,977,450	95,153,025	86,549,331	152,958,321	334,289,094	369,314,446	271,093,933	1,401,335,600
اجمالي المطلوبات	311,576,160	142,206,631	170,908,317	221,525,275	108,535,963	59,850,292	213,042,923	1,227,645,561
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(219,598,710)	(47,053,606)	(84,358,986)	(68,566,954)	225,753,131	309,464,154	58,051,010	173,690,039

إن التركز في مخاطر العملات الأجنبية هو كما يلي:

كما في 31 كانون الاول 2025	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	أخرى	المجمـــــوع
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الموجـــــــــــودات					
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	20,518,315	1,093,015	323,624	402,027	22,336,981
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	41,947,584	5,799,562	1,988,326	2,416,137	52,151,609
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	83,018,145	(324)	-	-	83,017,821
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	14,143,701	23,403	-	-	14,167,104
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	107,585,380	-	-	-	107,585,380
موجودات أخرى	2,816,031	62,885	1,489	25,853	2,906,258
مجموع الموجودات	**270,029,156**	**6,978,541**	**2,313,439**	**2,844,017**	**282,165,153**
المطلوبات وحقوق المساهمين					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9,519,970	1,502,195	-	859,012	11,881,177
ودائع العملاء	212,424,804	16,087,040	2,416,898	1,884,435	232,813,177
تأمينات نقدية	7,505,552	363,962	(149,955)	4,109	7,723,668
مطلوبات أخرى	11,158,588	(42,599)	17,247	24,008	11,157,244
حقوق المساهمين	987,468	11,737	-	-	999,205
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**241,596,382**	**17,922,335**	**2,284,190**	**2,771,564**	**264,574,471**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**28,432,774**	**(10,943,794)**	**29,249**	**72,453**	**17,590,682**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**35,713,665**	**7,844,273**	**-**	**341,213**	**43,899,151**
كما في 31 كانون اول 2024					
اجمالي الموجودات	**246,828,882**	**22,046,696**	**3,541,025**	**2,662,515**	**275,079,118**
اجمالي المطلوبات	**246,319,204**	**22,086,121**	**3,633,101**	**2,340,239**	**274,378,665**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**509,678**	**(39,425)**	**(92,076)**	**322,276**	**700,453**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**27,691,304**	**5,094,143**	**-**	**480,690**	**33,266,137**

(38/ ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسييل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة ادارة السيولة في البنك الى ما يلي:
- ايجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك اضافة الى وجود اجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
- التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع اساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة اضافة الى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق واعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة.

مصادر التمويل:
يهدف البنك الى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفة بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكة على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر امواله.

- توزيع المطلوبات على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2025:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,087,000	-	-	-	-	-	16,935,664	22,022,664
ودائع العملاء	382,597,577	186,433,720	178,382,684	226,132,101	147,159,177	169,000	-	1,120,874,259
تأمينات نقدية	14,734,848	3,243,503	6,462,009	9,002,076	16,366,049	-	-	49,808,485
اموال مقترضة	1,617,411	40,363	377,493	5,853,960	37,061,789	58,621,221	-	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	2,566,104	-	2,118,507	-	-	-	-	4,684,611
مخصصات متنوعة	-	-	-	760,332	-	-	-	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	509,653	-	-	-	-	-	-	509,653
التزامات عقود الإيجار	201,766	410,411	335,057	435,273	2,719,110	2,182,237	-	6,283,854
مطلوبات أخرى	7,938,457	1,788,049	12,755,432	2,897,056	4,457,003	311,342	-	30,147,339
مجموع المطلوبات	415,252,816	191,916,046	200,431,182	245,080,798	207,763,128	61,283,800	16,935,664	1,338,663,434
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	137,237,815	107,821,237	127,939,698	138,307,996	353,980,579	422,631,412	230,118,036	1,518,036,773

- توزيع المطلوبات على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2024:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	-	-	-	-	-	36,166,663
ودائع العملاء	315,428,218	155,438,981	184,310,420	217,003,571	122,682,024	27,000	-	994,890,214
تأمينات نقدية	2,322,792	4,645,584	6,968,377	9,291,169	23,227,922	-	-	46,455,844
اموال مقترضة	72,835	7,083,001	444,711	11,492,440	27,412,303	47,463,790	-	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	1,485,490	-	1,648,428	-	-	-	-	3,133,918
مخصصات متنوعة	-	-	-	907,359	-	-	-	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	552,498	-	-	-	-	552,498
التزامات عقود الإيجار	88,707	244,874	475,563	436,591	2,127,620	2,005,054	-	5,378,409
مطلوبات أخرى	8,967,192	4,645,024	26,518,840	825,179	4,680,300	555,041	-	46,191,576
مجموع المطلوبات	364,531,897	172,057,464	220,918,837	239,956,309	180,130,169	50,050,885	-	1,227,645,561
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	91,978,319	119,831,354	88,092,222	156,644,519	345,088,388	369,314,442	230,386,356	1,401,335,600

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنك المركزي الأردني كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الادنى المفروض من قبل البنك المركزي الأردني.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانـــون الأول 2025	لغاية سنة دينـــــــار	أكثر من سنة ولغايـــــة خمس سنوات دينـــــــار	المجمـــــــوع دينـــــــار
الكفالات	157,205,685	-	157,205,685
الاعتمادات والقبولات	39,585,826	-	39,585,826
الاعتمادات الواردة المعززة	1,631,974	-	1,631,974
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	98,762,784	-	98,762,784
المجمـــوع	297,186,269	-	297,186,269

31 كانـــون الأول 2024	لغاية سنة دينـــــــار	أكثر من سنة ولغايـــــة خمس سنوات دينـــــــار	المجمـــــــوع دينـــــــار
الكفالات	143,779,267	-	143,779,267
الاعتمادات والقبولات	22,493,170	-	22,493,170
الاعتمادات الواردة المعززة	3,203,136	-	3,203,136
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	79,190,444	-	79,190,444
المجمـــوع	248,666,017	-	248,666,017

39 - معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ - معلومات عن قطاعات الاعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الافراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من الشركات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الانشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	2025 دينار	2024 دينار
اجمالي الدخل للسنة	18,860,609	33,066,273	11,190,237	(28,638)	63,088,481	54,654,414
ينزل:- خسائر ائتمانية متوقعة	(2,341,467)	(3,736,215)	(17,967)	-	(6,095,649)	(7,497,298)
نتائج اعمال القطاع	16,519,142	29,330,058	11,172,270	(28,638)	56,992,832	47,157,116
ينزل:- المصاريف الموزعة على القطاعات	(19,114,066)	(9,557,033)	(3,185,678)	(3,319,577)	(35,176,354)	(29,444,434)
(الخسارة) الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(2,594,924)	19,773,025	7,986,592	(3,348,215)	21,816,478	17,712,682
ينزل:- ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(7,760,664)	(7,760,664)	(5,994,981)
(الخسارة) الربح للسنة	(2,594,924)	19,773,025	7,986,592	(11,108,879)	14,055,814	11,717,701
مصاريف رأسمالية	-	-	-	2,421,642	2,421,642	1,599,247
الاستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	4,191,078	4,191,078	4,081,656
مجموع الموجودات	250,459,370	715,087,202	461,876,427	90,613,774	1,518,036,773	1,401,335,600
مجموع المطلوبات	777,332,541	507,966,447	34,907,132	18,457,314	1,338,663,434	1,227,645,561

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخـــل الأردن		خارج الأردن		المجمـــــــــــــوع	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
إجمالي الدخل	61,245,580	56,971,123	1,842,901	(2,316,709)	63,088,481	54,654,414
مصاريف رأسمالية	2,421,642	1,599,247	-	-	2,421,642	1,599,247

	داخـــل الأردن		خارج الأردن		المجمـــــــــــــوع	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
مجموع الموجودات	1,462,773,376	1,361,415,755	55,263,397	39,919,845	1,518,036,773	1,401,335,600

40 - ادارة رأس المال

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف راس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي الأردني لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

- ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار أسهم الخزينة) الارباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطريــن ويطـرح منهـا خسائر الفترة ان وجدت وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.

- اما الجـزء الثاني راس المال الاضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية واحتياطي مخاطر مصرفية عامة والادوات ذات الصفات المشتركة بيـن راس المال والدين، الديون المساندة و45٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا كان موجبا ويطرح بالكامل إذا كان سالبا.

- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 12٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.

- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلــب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل راس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهميــن الى الموجودات عن 6٪، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبـة كفاية راس المال) عن 12٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120,000,000 دينـــار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017. هذا وقررت الهيئة العامة غير العادية للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2025 الموافقة على زيادة راس مال البنك بقيمة 10,000,000 سهم / دينار عن طريق العرض العام لمساهمي البنك، الا انه لم تكتمل إجراءات زيادة راس المال حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10٪) من ارباحه قبل الضرائب في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية راس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية راس المال على مستوى البنك بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لراس المال، المخصصات وراس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر راس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الادنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لراس المال ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
بنود رأس المال الاساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	120,000,000	120,000,000
الأرباح المدورة	33,217,552	28,220,467
بنود الدخل الشامل الآخر		
إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي	1,497,309	2,992,742
إحتياطي قانوني	24,658,478	22,476,830
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	**179,373,339**	**173,690,039**
يطرح منه:		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(2,407,460)	(2,639,110)
صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي	(7,519,050)	(8,395,168)
الأرباح المقترح توزيعها	(8,400,000)	(7,200,000)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(533,714)	(905,774)
الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أقل من 10%	(5,232,718)	-
الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتى يملك البنك أكثر من 10%	-	(8,451,903)
إجمالي التعديلات الرقابية	**(24,092,942)**	**(27,591,955)**
صافي رأس المال الاساسي	**155,280,397**	**146,098,084**
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	2,074,033	2,266,747
مجموع رأس المال التنظيمي	**157,354,430**	**148,364,831**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	1,116,691,875	1,005,056,145
مخاطر السوق	31,135,774	3,645,356
مخاطر التشغيل	111,047,214	103,744,824
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,258,874,863	1,112,446,325
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%12,50	%13,34
نسبة رأس المال الأساسي	%12.33	%13,13

تغطية السيولة (LCR):

	31 كانون الاول 2025	31 كانون الاول 2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	381,596,017	395,644,196
صافي التدفقات النقدية الخارجة	186,943,766	179,389,455
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%204.1	%220,6
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	%224.1	%275,7

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

البند	31 كانون الاول 2025		31 كانون الاول 2024	
	القيمة الدفترية قبل الترجيح	القيمة بعد معامل التحويل المستقر المتاح	القيمة الدفترية قبل الترجيح	القيمة بعد معامل التحويل المستقر المتاح
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
اجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد مُعامل التمويل المستقر المتاح)	1,519,292,079	1,193,675,124	1,402,581,820	1,105,338,566
اجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	1,518,345,076	819,553,459	1,396,665,938	746,724,522
اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	352,515,514	17,625,776	287,450,470	14,372,524
اجمالي التمويل المستقر المطلوب	1,870,860,590	837,179,235	1,684,116,408	761,097,046
نسبة صافي التمويل المستقر		%142,58		%145,23

41- حسابات مدارة لصالح العملاء

بلغت المحافظ الاستثمارية المدارة لصالح العملاء 801,309 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (348,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)، كما لا يتم إظهار هذه المحافظ ضمن موجودات ومطلوبات البنك في قائمة المركز المالي، وإنما يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل.

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2025	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجمـــــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	110,112,517	-	110,112,517
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	52,170,413	-	52,170,413
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	370,446,865	516,263,932	886,710,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,248,874	-	1,248,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9,939,601	34,163,946	44,103,547
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	66,464,150	244,881,020	311,345,170
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	20,709,481	20,709,481
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,407,460	2,407,460
موجودات حق استخدام الأصول	-	6,380,697	6,380,697
موجودات ضريبية مؤجلة	-	8,028,703	8,028,703
موجودات أخرى	9,980,231	64,838,883	74,819,114
مجموع الموجودات	620,362,651	897,674,122	1,518,036,773
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,022,664	-	22,022,664
ودائع عملاء	973,546,082	147,328,177	1,120,874,259
تأمينات نقدية	33,442,436	16,366,049	49,808,485
أموال مقترضة	7,889,227	95,683,010	103,572,237
مخصص ضريبة الدخل	4,684,611	-	4,684,611
مخصصات متنوعة	760,332	-	760,332
مطلوبات ضريبية مؤجلة	509,653	-	509,653
التزامات عقود الإيجار	1,382,507	4,901,347	6,283,854
مطلوبات أخرى	25,378,994	4,768,345	30,147,339
مجموع المطلوبات	1,069,616,506	269,046,928	1,338,663,434
صافي الموجودات	(449,253,855)	628,627,194	179,373,339

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجمـــــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	116,981,502	-	116,981,502
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	27,718,182	-	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	302,098,790	473,631,941	775,730,731
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,063	-	1,372,063
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	27,056,293	50,963,194
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	68,704,790	250,879,831	319,584,621
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	21,070,281	21,070,281
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,639,110	2,639,110
موجودات حق استخدام الأصول	-	5,595,402	5,595,402
موجودات ضريبية مؤجلة	-	8,947,666	8,947,666
موجودات أخرى	5,842,552	64,890,296	70,732,848
مجموع الموجودات	546,624,780	854,710,820	1,401,335,600
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	36,166,663
ودائع عملاء	872,181,190	122,709,024	994,890,214
تأمينات نقدية	23,227,922	23,227,922	46,455,844
أموال مقترضة	19,092,987	74,876,093	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	3,133,918	-	3,133,918
مخصصات متنوعة	907,359	-	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	552,498	-	552,498
التزامات عقود الإيجار	1,245,735	4,132,674	5,378,409
مطلوبات أخرى	40,956,235	5,235,341	46,191,576
مجموع المطلوبات	997,464,507	230,181,054	1,227,645,561
صافي الموجودات	(450,839,727)	624,529,766	173,690,039

43 - مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة
	2025	2024		
	دينار	دينار		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	1,248,874	1,372,063	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	18,242,463	30,919,206	المستوى الاول والثاني	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	22,174,285	20,043,988	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب اخر معلومات مالية متوفرة
سندات خزينة مدرجة في أسواق مالية	3,686,799	-	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
	44,103,547	50,963,194		

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	2025		2024		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	84,455,153	84,471,411	91,845,089	91,848,099	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	52,170,413	52,206,712	27,718,182	27,745,864	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	886,710,797	899,462,041	775,730,731	787,906,762	المستوى الثاني والثالث
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	311,345,170	315,370,003	319,584,621	322,805,384	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,334,681,533	1,351,510,167	1,214,878,623	1,230,306,109	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,022,664	22,029,697	36,166,663	36,230,864	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,120,874,259	1,123,018,855	994,890,214	998,033,142	المستوى الثاني والثالث
تأمينات نقدية	49,808,485	50,062,506	46,455,844	46,751,759	المستوى الثاني والثالث
أموال مقترضة	103,572,237	103,832,394	93,969,080	94,342,803	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,296,277,645	1,298,943,452	1,171,481,801	1,175,358,568	

44 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينـــــــار	دينـــــــار
اعتمادات	20,164,192	8,544,968
اعتمادات واردة معززة	1,631,974	3,203,136
قبولات	19,421,634	13,948,202
كفالات		
دفع	34,544,073	23,148,925
حسن تنفيذ	42,569,019	49,917,850
أخرى	80,092,593	70,712,492
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	98,762,784	79,190,444
المجموع	297,186,269	248,666,017

45 - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 1,931,899 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (2,990,673 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)، وبرأي الادارة والمستشار القانوني للبنـــك فانــه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لهـا والبالغ 571,657 دينـار كما فـي 31 كانون الأول 2025 (770,657 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

46 - معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 – العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 معيار التقارير المالية الدولي رقم 18، الذي يحل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، تُلزم المنشأة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسية والإيضاحات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري معيار التقارير المالية الدولي رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

يعمل البنك حاليا على تحديد جميع التأثيرات الناتجة عن التعديلات على القوائم المالية الرئيسية والإيضاحات حولها.

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني 2025 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والايرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعملية الأجنبية، وفقًا للفقرة 34 من معيار المحاسبة الدولي رقم 29.
تتطلب التعديلات أيضًا إفصاحات إضافية معينة.
تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

47 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام 2024 لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لعام 2025. لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح أو حقوق المساهمين لعام 2024

تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك

(21) /د: تقرير مدقق الحسابات المستقل

ارنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٣ ٦١١١
فاكس ٨٢٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك التجاري الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة) "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين وذلك بحسب ما ينطبق على تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

إيضاح (٦) حول القوائم المالية

أمر التدقيق الهام	إجراءات التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتبني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهنالك احتمالية عدم دقة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني، يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة. بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٩٥٨,٧ مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٥١,٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • فهم طبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. • الاطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية. • دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. • دراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: - مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة باقتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية. - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.

	• إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. • فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة. قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الإئتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في الإيضاحات رقم ٢ و٣ و٦ و٣٨ حول القوائم المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر اساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

أحمد محمود أبو عصبة
ترخيص رقم ١١٥٥

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٦ شباط ٢٠٢٦ باستثناء إيضاح (٢٤) وإيضاح (٤٠) بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٦

(21)/هـ: اقرارات مجلس الإدارة:

1- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية، كما يقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية او عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

2- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

(تشمل توقيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم 1 و2)

رئيس المجلس	نائب رئيس المجلس	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	عبدالنور عبد النور	شركة الأردن الأولى للاستثمار هانية النابلسي
	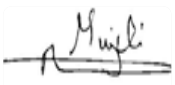	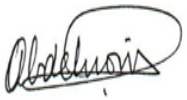	

عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
أسامة حمد	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها يحيى عبيدات	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) ويمثلها رامي الطيطي
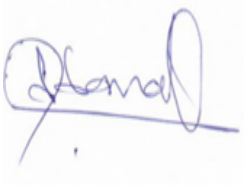		

عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس الإدارة
لينا البخيت الدبابنة	محمد النوباني	عمر المعاني	فايق الصايغ

3- نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
ميشيل الصايغ	سيزر قولاجن	عبد الله كشك

دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة

دليل الحوكمة المؤسسية

المـقدمـــــة

انطلاقـاً مـن حـرص البنـك التجـاري الأردني على المحافظـة على سـلامة أوضـاعه وكـذلك احتراماً لسـلامة الجهـاز المصـرفي الأردني ككـل والـذي هـو أحـد أعضـائه والتزامـا بالمعـايير الدوليـة للممارسـات المصـرفية السـليمة يـدرك البنـك أن ذلـك يقتضـي الالتـزام بأفضـل المعـايير فـي الـتحكم المؤسسـي التـي تتطلـب أن تـتم إدارة البنـك بمؤسسـية وامتثـال للقـوانين والتشـريعات الصـادرة عـن الجهـات الرقابيـة وكـذلك تطبيـق السياسـات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقـوم الحوكمـة المؤسسـية علـى عـدة مبـادئ أساسـية أهمهـا الفصـل بـين مسـؤوليات مجلـس الإدارة ومسـؤوليات المـدير العـام (الـرئيس التنفيـذي) وأن يكـون رئـيس مجلـس الإدارة عضـواً غيـر تنفيـذي بالإضـافة الى ضـرورة وجـود هياكـل تنظيميـة وإداريـة تتـوزع فيهـا المسـؤوليات والصـلاحيات بتحديـد ووضـوح ووجـود أطـر فعالـة للرقابـة بشـكل محـدد وواضـح، كمـا تقتضـي معاملـة كافـة أصـحاب المصـالح بعدالـة وشـفافية وإفصـاح تمكـنهم مـن تقيـيم وضـعية البنـك وأدائـه المـالي، وأن يتـوفر مسـتوى مناسـب مـن المـؤهلات العلميـة والعمليـة والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن الـتحكم المؤسسـي الجيـد يرسـخ العلاقـة مـا بـين المسـاهمين ومجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة والجهـات ذات العلاقـة بالبنـك (البنـوك، المـودعين، السـلطات الرقابيـة) وكـذلك يضـع كـل مـن الإدارة التنفيذيـة تحـت طائلـة المسـاءلة أمـام مجلـس الإدارة مـن جهـة ومجلـس الإدارة تجـاه المـالكين والجهـات ذات العلاقـة مـن جهـة أخرى.

تـم إعـداد هـذا الـدليل والسياسـات الخاصـة بـه للـتحكم المؤسسـي تأكيـدا مـن البنـك التجـاري الأردنـي على هويتـه الخاصـة وليؤكـد على اسـتقلالية أعضـاء مجلـس الإدارة وعـدم تضـارب المصـالح ومقـدرتهم الفاعلـة على اختيـار الإدارة التنفيذيـة القـادرة على إدارة شـؤون البنـك وبمـا يتوافـق مـع أفضـل المعـايير والممارسـات المحليـة والدولية في التحكم المؤسسي.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الادارة غير التنفيذي:	العضو الذي لا يكون متفرغا لادارة البنك او موظفا فيها ولا يتقاضى راتبا منها.
الشخص المطلع:	الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس، وأقرباء الأطراف المشار اليها.
التصويت التراكمي:	آلية التصويت لانتخاب اعضاء مجلس ادارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.
تقرير الحوكمة:	تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعا من رئيس مجلس الادارة.
الاقرباء:	الاب والام والاخ والاخت، والزوج، والزوجة، والاولاد.
الحوكمة المؤسسية:	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه اصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
أصحاب المصالح:	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين، أو أصحاب حسابات الاستثمار، أو المساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين، أو العملاء، أو الجهات الرقابية المعنية.
العضو المستقل:	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الباب الثالث / ثانياً (الفقرة د).
الإدارة التنفيذية العليا:	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة(الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع

	بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
الملاءمة:	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
لموقع الاستشاري:	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
لمدقق الخارجي:	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق:	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.
الشريك المسؤول عن التدقيق:	هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
فريق التدقيق:	أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت اشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فان الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة الى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2. عوامل خارجية

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي: -

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية، والجمعيات المهنية، والتجارية، وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علما بان توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فان العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

- **العدالة:**

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة واخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

- **الشفافية:**

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

- **المساءلة:**

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بان يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

- **المسؤولية:**

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضا تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة الى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

1. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من اهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
2. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فان وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
3. من اجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فان أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهما في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
4. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) على الاقل إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد فيكون عدد أعضاء المجلس سبعة أعضاء كحد أدنى، ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة، ولا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع وتكامل المهارات في الخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته، واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.

- يقوم البنك بمراعاة تمثيل المراة في عضوية المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية: -
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.
- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الادارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثرية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وامين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابها القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة باستثناء لجنة التسهيلات، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.
- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوبا بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعا لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافي من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فان مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

1. تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
4. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
8. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
9. على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
10. يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.
11. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
12. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
13. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
14. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

15. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
16. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
17. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
18. يضع المجلس سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وتتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/او ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ومنها: -
    - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
    - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
    - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
    - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.
19. يجب أن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي قد تؤثر على البنك وضمان أن هذه المخاطر تم الأخذ بها بعين الاعتبار بشكل مناسب وكجزء من استراتيجية عمل البنك واستراتيجية إدارة المخاطر لديه.
20. اعتماد سياسات وإجراءات ضمن استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، ويتعين على المجلس مراجعة وتحديث هذه السياسات والإجراءات بشكل سنوي أو كلما دعت الحاجة لذلك استجابة للمخاطر المالية الناشئة المتعلقة بالمناخ والمتطلبات التنظيمية.
21. يتخذ المجلس الاجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى، وضمن آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
22. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
23. يقوم المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافأته، وبحيث تشمل مهامه ما يلي:
    - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة.
    - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
    - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
    - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
    - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
    - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
    - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

24. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام اي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
25. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
26. اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ووفقاً لمعطيات البند الخاص في مهام الإدارة التنفيذية لما يتضمنه الهيكل التنظيمي.
27. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
28. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
29. التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.
30. تتولى دائرة التدقيق وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها
31. الموافقة على تعيين كل من المدير العام المدقق العام مدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو انهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي، وبناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
32. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
33. ضمان استقلالية إدارة الامتثال واعتماد مهامها، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
34. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
35. يضع المجلس الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
36. تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب انظمة داخلية خاصة.
37. تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعه الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.
38. اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
39. اعتماد سياسات واضحة لحماية البيانات، ضمن إطار عمل واضح وفعال يشمل المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية، بما يضمن تعزيز الثقة بين البنك والمتعاملين معها.

40. التثبت من شمولية السياسات المعتمدة لدور كل من دائرة التدقيق الداخلي والمخاطر والامتثال الخاصة بالجهة بما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.
41. تشكيل اللجان او وضع الأطر التنظيمية التي تكفل قيام الجهات الإدارية المعنية بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة دوره بالرقابة الفعالة على الامتثال لتشريعات حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك إحصائيات خروقات البيانات.
42. تعيين مراقب حماية البيانات لمراقبة مدى الامتثال لمبادئ حماية البيانات وتنفيذ المهام المناطة به بموجب قانون حماية البيانات الشخصية.
43. متابعة نتائج التقييمات الدورية للمخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات، وتحديث السياسات بناءً على هذه النتائج.
44. اعتماد خطط تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين لتعزيز مفهوم حماية البيانات والامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية، ومراقبة التقدم في تنفيذ الخطة بشكل سنوي على الأقل.
45. التأكد من اجراء مراجعة دورية للامتثال بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية.
46. التأكد من التعاون مع الجهات الرقابية المختصة والتحقق من تقديم المعلومات المطلوبة في حال حدوث أي خروقات للبيانات.
47. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
48. وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الالية.
49. اعتماد سياسة ادارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
50. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
51. على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول الى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.
52. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
53. يقوم المجلس بتقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً للنظام المعد من لجنة الترشيح والمكافآت واعتماد النظام والذي يبين مؤشرات الاداء الرئيسية والمذكورة في مهام لجنة الترشيحات والمكافآت.
54. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.

55. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
56. بالإضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
57. على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الافصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الأفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس المجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الاعضاء، وتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
4. التأكد من توفر معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
5. التأكد من استلام جميع اعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول اعمال اي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
8. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
9. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني / مدير الدائرة القانونية وامين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
13. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
    - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
    - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
    - الأوضاع المالية للبنك.
    - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

رابعاً: مهام الإدارة التنفيذية:

1. تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
2. التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الاجراءات.
3. إعداد القوائم المالية.
4. إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
    - المجلس ولجانه.
    - الإدارة التنفيذية ولجانها.
    - دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
    - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
    - الشركات التابعة والفروع الخارجية (إن وجدت).
5. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.

6. عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية امر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.
7. تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
8. التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.
9. تنفيذ استراتيجيات وسياسات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة مخاطر المناخ، وتشمل مسؤولياتها تطوير إطار متين لإدارة مخاطر المناخ والحفاظ عليه.
10. التحقق من توافر الموارد والخبرات الكافية لدى المعنيين والتي تمكنهم من القيام بمسؤولياتهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ بشكل فعال.

خامساً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دورا رقابيا مهما في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

سادساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

1. اجتماعات الهيئة العامة.
2. التقرير السنوي.
3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
4. الموقع الالكتروني للبنك.
5. قسم علاقات المستثمرين:

- ويخصص البنك جزء من موقعه الالكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.
- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.

- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الادارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة(الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة، أو التمويل، أو البنوك، أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الادارة:

يعتمد مجلس الادارة سياسة ملاءمة تتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها بالعضو المرشح ويتم مراجعة السياسة كلما دعت الحاجة لذلك وضمن الإجراءات والانظمة الكافية للتأكد من استيفاء الاعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية: -

- ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

- أن لا يكون محامياً، أو مستشاراً قانونياً، أو مدققاً لحسابات البنك أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها، وبالشكل الذي يراعي تنوع المهارات والخبرات بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.
- ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك، أو المالية، أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
- ألا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ج. الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1. **الصدق:**

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2. **الولاء:**

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقا لذلك فان عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم باطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فان عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

2. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطيا وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على انه عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوافر به الشروط التالية:

1. ان يكون شخصاً طبيعياً.
2. ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
3. ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) او بأي من اعضاء الإدارة التنفيذية العليا اي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
5. ألا يكون شريكاً او موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
6. ألا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسيا في اي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
7. ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو اي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته لهذا السبب، فللبنك وبعد انقطاع العضو ولمدة (4) سنوات على الأقل (Cooling-off-Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
8. ألا يكون حاصلاً هو أو زوجه من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو ادارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.

9. ألا يكون للعضو او لاحد اقاربه مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك او اي شركة حليفة او تابعه والتي تساوي او تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.
10. ألا يمتلك العضو ما نسبته 5% او أكثر من أسهم البنك المكتتب بها او شركاتها الحليفة او التابعة.
11. ألا يكون أحد اقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% او أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ. الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و. ميثاق السلوك المهني:

1. تقوم الإدارة التنفيذية بأعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك، وتنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
2. لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال اي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.
3. يعتمد مجلس الإدارة ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.
4. يلتزم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.
5. يلتزم المجلس باعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

ثالثاً: تقييم أداء الاداريين:

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
   - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
   - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
   - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
   - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.

- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- ألا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، اي ضرورة ان تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة الى قياس رضا العملاء وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك .

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1- اختيار الإدارة:

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علما بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ألا يكون عضوا في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفرغا لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال ،أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب ألا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً وألا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من اجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- الهيكل التنظيمي ودليل الحوكمة المؤسسية.
- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فان مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فانه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دوريا مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

أ- سياسة الائتمان.

ب- السياسة الاستثمارية.

ج- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.

هـ- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.

و- نظام شؤون الموظفين.

ي- سياسات أخرى:

- سياسة / سياسات إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.

- سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

1. ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
2. توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
3. العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
4. توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و"مراقبي المخاطر".
5. الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
6. توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
7. إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
8. الالتزام باستقلالية دوائر، وإدارات المخاطر، والتدقيق الداخلي، والامتثال.
9. الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
10. الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
11. الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

1. **التدقيق الداخلي:**

يعتبر التدقيق الداخلي مصدرا هاما للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:

- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الامور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير منفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .

ب. يلتزم المجلس بالتحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على ألا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

ت. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم الى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:

- ترفع تقاريرها مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.

و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.

ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات ذات العلاقة.

خ. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

د. يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2. **التدقيق الخارجي:**

- لدى البنك سياسة للتدقيق الخارجي معتمدة من المجلس ويتم تعديل السياسة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
  - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
  - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
  - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
  - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
  - مهام مكتب وفريق التدقيق.
  - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
  - الخدمات الاضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
  - معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الاقل سنويا ودون حضور الادارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقا للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الانظمة الادارية والمالية وانظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة الى التبليغ عن اية مخالفة للقانون او أي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ اخر انتخاب له بالبنك.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنويا.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً او مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من اعضاء مجلس الإدارة او موظفا لديه.

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/الهيئة الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي ان يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الادارة او الادارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين اي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الادارة التنفيذية العليا للبنك الا بعد مرور سنه على الاقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الانظمة الادارية والمالية للبنك وانظمة الرقابة الداخلية فيها وابداء الراي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال البنك والمحافظة على امواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على اسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بأبداء الراي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن اية مخالفة للتشريعات النافذة او اي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

3. إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
5. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
6. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يوجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
7. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
8. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف الى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
9. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
10. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
11. تقوم بعض لجان الادارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
13. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
14. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
15. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يوجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يوجهها البنك.

16. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
17. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
18. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
19. تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
20. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع انظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
21. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
22. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4. الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم المجلس باعتماد مهام دائرة الامتثال التالية:

- اعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من ان كافة الموظفين كل حسب مستواه الاداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى ان تعتمد هذه السياسة من المجلس.
- اعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى ان تعتمد من لجنة الامتثال.
- مراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعية النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- اعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها الى لجنة الامتثال ونسخ منها الى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية (لجنة الحوكمة المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافأت/ لجنة المخاطر/ لجنة الامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى بحيث يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما

يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات:

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل بحيث يكون غالبية اعضاء اللجنة مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
2. تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على دليل الحوكمة المؤسسية.
3. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية.
4. مراجعة وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
5. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برايه او مساءلته عن أي امر من الامور.
6. ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رايها بمدى التقيد ببنود دليل الحوكمة المؤسسية.
7. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
8. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.
9. ابلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.
10. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة – فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس ، كما لا يجوز ان تضم رئيس المجلس ، كما ان غالبية اعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات عملية في المحاسبة او المالية او من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بالخبرة العملية المناسبة في مجالات المحاسبة او المالية او التدقيق الخارجي او التدقيق الداخلي او الاعمال المصرفية بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي اعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.

- التوصية بتعيين أو انهاء خدمات المدقق العام وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة
- الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة.
- الموافقة على أية تعديلات تتم على خطة التدقيق المعتمدة.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أيا كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشا بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.
- التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال مرة واحدة على الأقل سنويا بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لأخر.

- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق– وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاتعاب وفترة التعاقد واي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك، وحجم أعماله، وتعقيد عملياته ومخاطره.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المعتمد.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أبناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين او بطلب من المدقق العام وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- تقييم أداء المدقق العام وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسالة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية: -

1. دراسة ملاءمة الاشخاص المرشحين للانضمام الى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية عليه.
3. ترشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
4. ايجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الادارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.
5. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الادارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع اسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الاخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
9. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
10. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية اي من الاعضاء المستقلين.
11. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن الية تحديد رواتب ومكافات وامتيازات المدير العام وباقي اعضاء الادارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وان يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
12. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- الضـــوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضـــاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يقومون بها ، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.

- أن تكون مصـممة لضـمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والارباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يسـتند عنصـر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسـط والطويل (3-5) سـنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شـكل المكافأة كأن تكون على شـكل أتعاب، أو رواتب، أو بدلات، أو علاوات، أو خيارات الأسـهم، أو أي مزايا أخرى، على ان يتم مراعاة تعليمات المصلحة المؤثرة.
- تتضـمن إمكانية تأجيل دفع نسـبة معقولة من المكافأة (باسـتثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسـبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبيّن لاحقاً وجود أي مشـاكل في أدائه أو عرّض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
- لا يتم منح مكافأة مالية لإداري الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتمادا على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

13. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسـة الزيادات السـنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
14. ترفع اللجنة قراراتها / توجيهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك.
15. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضـائه كل على حده سـنوياً، على أن تتبع اللجنة أسـس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضـوعياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.
16. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسـية، وبحيث تتضـمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل ويتم وضع الاوزان الترجيحية لكل بند من بنود التقييم، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
17. وضـع السـياسـة الخاصـة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشـكل سـنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسـخة منها خلال فترة أقصـاها سـبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
18. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر:

تم تشكيل لجنة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك. وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.

- التحقق من توفر سياسات وادوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- التحقق من توفر نظام الادارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ براس المال اللازم لمواجهتها.
- التحقق من فعالية اجراءات عمل دائرة ادارة المخاطر وتقييم مدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **التقييم الذاتي للمخاطرووضع مؤشرات للمخاطر.**

ب. إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائروتحديد مصادرتلك الخسائروتبويبها وفقا لنوع المخاطر.

ج . توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.

- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر
- تقييم أداء مدير دائرة ادارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

خامساً: لجنة الامتثال:

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل، وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة باجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
- الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
- تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

سادساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الادارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في

اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الإستراتيجية للبنك، والموافقة على طلبات التسهيلات و/او طلبات تسوية الديون المتعثرة ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الادارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- **اتخاذ القرار الائتماني وفقاً للشروط والاحكام العامة لممارسة الصلاحيات الائتمانية الواردة ضمن دليل الصلاحيات الائتمانية بخصوص ما يلي: -**

1- طلبات التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية العليا.

2- طلبات تسوية الديون المتعثرة المحولة للجنة من خلال الادارة التنفيذية.

- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح، أو تعديل، أو تجديد، أو هيكلة، او جدولة، او تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.
- -اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقا للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الادارة.

سابعاً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث لا تقل عن اربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيسا لها ويجب ان يتمتع الاعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والادارية والخبرة فى المجال المصرفي والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة .وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولا بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الخطة الاستراتيجية للبنك ورفع التوصية بشأنها على ان تتضمن (تحليل البيئة الاقتصادية المحلية والفرص والتحديات التي تواجهها، وأثرها على البنك وان يتم تحديد عوامل القوة والضعف للبنك، وكيفية تعامله مع الفرص والتحديات الخارجية SWOT Analysis).
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الادارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.

- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة اضافة الى من تراه اللجنة مناسبا .ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية، او المالية، او الادارية، او الفنية من اي مستشار خارجي.
- طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على ألا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شانه منافسة البنك، و تجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي :

يعتمد المجلس سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها والإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:

- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك واي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.

- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- تبين السياسة أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.
- تعرف السياسة الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصارها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الاسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، افصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه يتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.

- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند اجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو ومرفقه المعتمدة من قبل البنك المركزي، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  - ملخصا للهيكل التنظيمي.
  - ملخصا لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلا أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه واي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
  - ملخصا عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو اي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كليا أو جزئيا.
  - إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
  - يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل (المعتمدة من قبل البنك المركزي رقم (6/1))، السيرة الذاتية والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.

- يقوم رئيس مجلس الادارة بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضـــور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والاقرارات الخاصـة بأعضـاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضـاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة ضمن المتطلبات المذكورة بتعليمات الحوكمة المؤسسية، وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضـاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشـركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحوكمة المؤسـسـية بشـكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
- يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضـر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- للبنك المركزي اسـتدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الادارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضـرورية اسـتدعاء أي عضـو /مرشـح في مجلس إدارة البنك لإجراء مقابلة معه.
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في اي وقت دعوة اعضـاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو أعضـاء لجنة الامتثال أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضروريا.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.
- للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسـسـية السـارية والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضـاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحوكمة المؤسسية.
- يتم مراعاة قانون الشـركات وكافة القوانين والتشـريعات والتعليمات ذات العلاقة والصـادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحوكمة المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضـات والتحفظات والتنسـيق مع رئيس اللجنة والأعضـاء بخصـوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضـاء اللجنة على محاضـر الاجتماعات والقرارات وحفظ سـجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بأعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الادارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
- اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
- اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية او المحاسبية.
- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافئات ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المـقدمـــــة

انطلاقا من حرص البنك التجاري الاردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة آخري، وكذلك احتراما لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاما بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود اطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وإتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم الى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك واداؤه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولة الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما شمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الاهداف والمنبثقة من الاهداف المؤسسية الى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود ادوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الاشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي

للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي تضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الاول من كل عام.

- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (Foundation COBIT, COBIT Design and Implementation,) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.

ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي تتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الامثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي الى انشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الامثل للموارد من جهة أخرى .

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتجاجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
   - توفر معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
   - إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
   - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمه تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
   - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
   - إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
   - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
   - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
   - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدمها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
   - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات، ومهام، وخدمات ومنتجات.
2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير العناصر Components اللازمة.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي العناصر Components المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الامن السيبراني وادارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات اهمية واولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك COBIT والعناصر

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

1. **تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Provide Stakeholder Value) :**

أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

2. **أسلوب شمولي (Holistic Approach):**

يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

3. **نظام حاكمية حيوي (Dynamic Governance System) :**

يتمتع نظام الحاكمية لدى البنك بأنه نظام حيوي وقابل للتغيير.

4. **تلبية احتياجات المؤسسة (Tailored to the enterprise needs):**

إن نظام الحاكمية لدى البنك مصمم لتلبية احتياجات المؤسسة من خلال تحديد الأولويات.

5. **فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):**

يعنى مجلس الادارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والادارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الادارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الادارة التنفيذية الاخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الادارة وذلك لتحقيق اهداف البنك الإستراتيجية.

6. **تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end):**

بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

ثانياً: العناصر Components:

يتم تحقيق الشـمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصـاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سـبعة عناصـر (7 Components) تكون مصـاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة الى ارشادات عملية للإدارة اليومية.
2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
5. المعلومات (Information)، وتشـمل جميع المعلومات التي ينتجها ويسـتخدمها البنك، والتي هي ضـرورية لتشـغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهل تقديم الخدمات.
7. العنصـر البشـري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضـرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة. ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصـيل الدعامات السـبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسـجم ومعطيات البنك في سـبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسـلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضـع الحالي والمقارنة مع متطلبات وتعليمات المعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسـال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشـكل نصـف سـنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقين عمليات رئيسيين هما:

1. نطاق عمليات مجلس الادارة: ويمكن تقسـيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسـات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة اطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وادارة المخاطر، والتأكد من الاسـتغلال الامثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

- نطاق عملية الادارة التنفيذية: : ويحتوي على اربعة محاور متماشـية مع مناطق مسـؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار اسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:
- المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صـياغة سـياسـة تكنولوجيا المعلومات، واسـتراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.

- **البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI):** وتعتبر اجراء تحليل الأعمال، وادارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وادارة القدرات.
- **الخدمة وصيانتها ودعمها(DSS):** وهي اجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وادارة قاعدة البيانات.
- **المراقبة والتقييم والتقدير (MEA):** وتمثل اجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق ادوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الاجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الاجراءات من خلالها، وهي:

- **المستوى (0) الاجراء غير المكتمل (Incomplete process):** وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
- **المستوى (1) الاجراء الأولي (Initial process):** هناك أدلة بان البنك أدرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك اجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الادارة بشكل عام غير منظم.
- **المستوى (2) الاجراء منفذ (Performed process):** تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع اجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
- **المستوى (3) الاجراء محدد جداً (Well defined process):** تم توثيق الاجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الاجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
- **المستوى (4) الاجراء القابل للقياس (Measured process)** : تعمل الادارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ اجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الاجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.
- **المستوى (5) الاجراء المستمر(Continuous process):** في هذا المستوى تم تنقيح الاجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي العناصر الستة Components المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك ألا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في اطار العمل(Cobit) *، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (26%) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن اهداف الادارة (بما لا يزيد عن 9 اهداف بحد أقصى من أصل 35 هدف) على انها ذات اهمية واولوية أدني او مهمله

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر."
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة(IT Audit) ، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دوليا بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازنة.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدمها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية(Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)) ، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات.(Information Enabling)

- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حدا أدنى، مع مراعاة تحدد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، وتتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة الترشيحات والمكافأت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الإستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
- التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
- متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الإستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards)

واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات تحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT 2019) (Objectives for Information and Control related Technology)، توافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات التعليمات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف الموائمة وتغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف الموائمة واعتبار معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسة لأهداف الحاكمية والإدارة والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة، أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 2019) بهذا الخصوص.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات توافق وتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث بأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
- الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني واعتمادها من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالاطلاع على محاضر الاجتماع التي تتضمن التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها وحدة أمن المعلومات ورفعها الى اللجنة التوجيهية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الاهداف المؤسسية وأهداف الموائمة، بالإضافة لارتباطها بباقي العناصر الستة Components، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الاقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).

- اعتماد تقرير التدقيق السنوي بتقييم (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها للبنك.
- مراقبة واعتماد مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر ومدى قدرة البنك على تحمل المخاطر السيبرانية، وبحيث تكون المخاطر السيبرانية الإجمالية ضمن النطاق المقبول.
- التأكد من توفر برنامج التوعية بالأمن السيبراني بالبنك، وإدراك الآثار القانونية والتنظيمية للمخاطر السيبرانية.
- تخصيص الميزانية والموارد الكافية لتلبية متطلبات الأمن السيبراني.
- الدعم والمشاركة في تقييمات مرونة المخاطر السيبرانية وأي مبادرات متعلقة بالأمن السيبراني.

3. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما توافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب أخر تحديث للمعيار الدولي)
(Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق
والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً الى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating) : قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (fair Performance, Rate 3)، وحدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور

المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسن والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتمادا على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف(الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمنا الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجيا في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وادارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC17024) و/أو أية معايير أخرى موازنة كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي وتحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.

- تضمن آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدمها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information) .
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومسؤول أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بخصوص الأمور التالية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- أية انحرافات قد تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.

7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بمحاضر اجتماعاتها أولا بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:

1. **تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
2. **تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتعميم اللاحق للتعليمات رقم (10/6/984) تاريخ 2019/01/21 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
3. **COBIT 2019 Framework – Introduction and Methodology الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية**

تقرير الحوكمة

أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة: -

- يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.
- هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2024/04/29 ولغاية أربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل الحوكمة المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.
- يتكون مجلس الإدارة من 11 عضواً يضم 4 أعضاء مستقلين وتتضمن عضوية اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة 3 أعضاء على الأقل أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين.
- وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الاوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

ب- اسماء أعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل: -

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة/ حالي
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة/ حالي
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور 2020/07/09	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
4	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة 2022/04/18	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
5	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد 2019/06/11	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني 2024/04/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
7	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ 2024/04/29	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
8	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني 2024/04/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

ج- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل: -

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
1	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الاول 2004/05/10 ويمثلها -: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/حالي
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الثاني 2015/10/25 ويمثلها -: سعادة السيد رامي آدم عناز طيطي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
3	شركة الاردن الأولى للاستثمار 2011/04/20 ويمثلها: سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي تم تسمية الفاضلة هانية النابلسي كممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار اعتباراً من 2025/02/27 بموجب كتاب وارد من البنك المركزي الأردني بعدم الممانعة رقم الكتاب 4075/2/10

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكان محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد (استقال اعتباراً من 2025/2/16)	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (استقال اعتباراً من 2025/3/30)	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
8	المدير التنفيذي للخزينة والإستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات*	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية **		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

** مدراء الدوائر الرقابية

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

الرقم	اسم العضو	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية – 2004/2/16	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي تاريخ العضوية – 2004/2/16	رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور تاريخ العضوية 2020/07/09	عضو مجلس ادارة الشركة المتحدة للتأمين اعتبارا من شهر 2022/3. عضو مجلس ادارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن
4	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد تاريخ العضوية 2019/6/11	لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
5	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة تاريخ العضوية 2022/04/18	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
6	سعادة السيد " محمد جمال" بشر النوباني تاريخ العضوية 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
7	سعادة السيد فائق ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية 2024/4/29	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
8	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني تاريخ العضوية 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

و- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك: السيد محمود ابراهيم محمود محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

ز- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات، لجنة التخطيط الإستراتيجي، لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

ح- اسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
1	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	رئيسة اللجنة	1- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال/ نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من عام 2018 ولغاية 2021/07/31. 2- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018. 3- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998). 4- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989). 5- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2015حتى تاريخ 2022/03/31. 6- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة شركة الأهلي للوساطة المالية ٢٠١٠ -2015. 7- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر ٢٠٠١ -2010. 8- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
2	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	عضو	1. انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام، ويشغل حاليا وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه. 2. محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018). 3. محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010). 4. متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008). 5. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتبارا من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01) 6. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتبارا من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15). 7. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتبارا من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15). 8. شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقي (اعتبارا من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22).

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
3	سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني	عضو	1. خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) المختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية. 2. المستشار المالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها). 3. تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والإدارة والإشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محليًا وعالميا والمستوى الإقليمي، اعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية؛ التوثق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، مدرب معتمد في المالية والتدقيق. 4. شريك إداري لواحدة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبرتي في القطاعين العام والخاص المتراكمة على مدار أكثر من 45 عامًا تعتبر شاملة عمليًا. تم تعزيز هذه الخبرة أيضًا من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة. 5. تطوير أقسام شركة النوباني وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكون شركة نوباني وشركاه، أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن، ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم النشيطة في المملكة الأردنية الهاشمية. 6. شريك مسؤول – شركة نوباني وشركاه و مدير عام -شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مدتية) متحالفة مع Praxity المملكة الأردنية الهاشمية من 2012 – إلى الآن 7. شركة بي دي أو(الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال – شريك مسؤول 1994-2011 المملكة الأردنية الهاشمية. **8.** كوبرز وليبراند / اندمجت لتصبح لاحقا برايس ووترهاوس كوبرز/مدير تدقيق 1980- 1993

ط. اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة ادارة المخاطرولجنة الامتثال.

- **لجنة الترشيحات والمكافآت**

اسم العضو	الصفة
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	رئيس اللجنة
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الفاضلة لينا نجيب البخيت الدبابنة	عضو
معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي	عضو
معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني	عضو

- **لجنة الحوكمة المؤسسية**

اسم العضو	الصفة
معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي	رئيس اللجنة
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الفاضلة لينا نجيب البخيت الدبابنة	عضو
معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني	عضو
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	عضو

- **لجنة المخاطر**

اسم العضو	الصفة
سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني	رئيس اللجنة
سعادة السيد عبد النور عبد النور	عضو
سعادة رامي آدم الطيطي	عضو
سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	عضو
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	عضو

- **لجنة الامتثال**

اسم العضو	الصفة
سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	رئيس اللجنة
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	عضو
معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي	عضو
سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ	عضو
سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي	عضو اعتباراً من 2025/4/30

ي-عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة 2025 مع بيان عدد الأعضاء الحاضرين.

1- لجنة التدقيق: بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (7) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/26	الاجتماع الثاني 2025/04/30	الاجتماع الثالث 2025/07/16	الاجتماع الرابع 2025/07/30	**الاجتماع الخامس 2025/08/4	الاجتماع السادس 2025/10/29	الاجتماع السابع 2025/12/14
1	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة رئيسة اللجنة	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	*حضرت	حضرت
2	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

**اجتماع اللجنة عقد عن طريق وسيلة الاتصال المرئي والمسموع

*عضو ضمن اللجان حضر عن طريق وسيلة الاتصال المرئي المسموع

2- لجنة الترشيحات والمكافآت: بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين خلال السنة وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/12	**الاجتماع الثاني 2025/06/19
1	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	حضرت
4	معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي عضو	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو	*حاضر	حاضر

3- لجنة الحوكمة المؤسسية: بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة اجتماعين وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/05/07	الاجتماع الثاني 2025/11/13
1	معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	لم تحضر
4	سعادة السيد أسامة عمرعلي حمد عضو	حاضر	حاضر
5	معالي السيد عمرخيرالدين عمرالمعاني عضو	حاضر	حاضر

4- لجنة المخاطر :بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	**الاجتماع الأول 2025/05/29	الاجتماع الثاني 2025/06/30	**الاجتماع الثالث 2025/08/04	الاجتماع الرابع 2025/10/17
1	سعادة السيد "محمد جمال" النوباني رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور -عضو	حاضر	*حاضر	حاضر	حاضر
3	رامي آدم عناز طيطي عضو	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر
4	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة- عضو	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت
5	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر

5- لجنة الامتثال :بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/03/19	الاجتماع الثاني 2025/07/09	الاجتماع الثالث 2025/09/25	الاجتماع الرابع 2025/12/17
1	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد أسامة عمرعلي حمد عضو	*حاضر	*حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد ايمن هزاع بركات المجالي عضو	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر
4	سعادة السيد فائق الصايغ عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5	سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي عضو اعتباراً من 2025/4/30	-	حاضر	حاضر	حاضر

6- لجنة التسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة التسهيلات خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/02/12	الاجتماع الثاني 2025/04/30	الاجتماع الثالث 2025/07/23	الاجتماع الرابع 2025/10/29
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد أيمن المجالي عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد فائق الصايغ عضو	حاضر	*حاضر	*حاضر	حاضر
5	معالي السيد عمر المعاني عضو	*حاضر	*حاضر	حاضر	حاضر

7- لجنة التخطيط الإستراتيجي: بلغ عدد اجتماعات لجنة التخطيط الإستراتيجي خلال السنة (اجتماع واحد) وفيما يلي الأعضاء الحاضرين: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/07/10
1	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور رئيس اللجنة	حاضر
2	سعادة السيد " محمد جمال" بشر النوباني عضو	حاضر
3	الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي عضو اعتبارا من 2025/04/30	حضرت

8- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني :بلغ عدد اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2025/03/19	الاجتماع الثاني 2025/07/09	الاجتماع الثالث 2025/10/08	**الاجتماع الرابع 2025/12/24
1	سعادة السيد فائق ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (5) اجتماعات.

منها اجتماع واحد للجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة وذلك دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا او من يمثلها.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (7) اجتماعات خلال السنة 2025 وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

ت	الاسم	الاجتماع الأول 2025/01/09	الاجتماع الثاني 2025/02/12	الاجتماع الثالث 2025/02/26	الاجتماع الرابع 2025/04/30	**الاجتماع الخامس 2025/07/23	الاجتماع السادس 2025/07/30	الاجتماع السابع 2025/10/29
1	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة الفاضلة هانية موسى (الحاج إبراهيم) النابلسي اعتباراً من 2025/02/27 بموجب كتاب رقم 4075/2/10	-	-	-	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت

ت	الاسم	الاجتماع الأول 2025/01/09	الاجتماع الثاني 2025/2/12	الاجتماع الثالث 2025/2/ 26	الاجتماع الرابع 2025/04/30	**الاجتماع الخامس 2025/07/23	الاجتماع السادس 2025/07/30	الاجتماع السابع 2025/10/29
4	سعادة السيد أسامة حمد عضو مجلس الإدارة	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر
5	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد رامي طيطي	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	*حاضر

ت	الاسم	الاجتماع الأول 2025/01/09	الاجتماع الثاني 2025/02/12	الاجتماع الثالث 2025/2/ 26	الاجتماع الرابع 2024/04/30	**الاجتماع الخامس 2025/07/23	الاجتماع السادس 2025/07/30	الاجتماع السابع 2025/10/29
7	سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
8	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو مجلس الإدارة	لم تحضر	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	*حضرت
9	سعادة السيد " محمد جمال" بشر النوباني عضو مجلس الإدارة	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
10	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس الإدارة	لم يحضر	*حاضر	*حاضر	*حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
11	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس الإدارة	*حاضر	حاضر	حاضر	*حاضر	*حاضر	*حاضر	حاضر

رئيس مجلس الإدارة

ميشيل الصايغ

عناوين فروع البنك التجاري الأردني

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الادارة العامة	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني	عمان - ش الثقافة - بنايةCSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية شركة التأمين الاردنية المساهمة العامة المحدودة	06 -5209000	06 - 5621968
5	المجمع التجاري	مجمع بنك الاسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع جمال الدين الافغاني	06 - 5209000	06 - 4639519
7	العبدلي اكسبرس	العبدلي الجديد - شارع الشيخ رفيق الحريري	06 - 5209000	06 - 5104797
8	الاذاعة والتلفزيون	شارع الصخرة المشرفة – عند التقاطع مع شارع الامير الحسن - مجمع سند ماضي التجاري - سند(2)	06 - 5209000	06 - 4784692
9	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
10	الجبيهة	الجبيهة - شارع ياجوز - بالقرب من السيفوي	06 - 5209000	06 - 5356890
11	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
12	شارع وصفي التل	عمان - شارع وصفي التل - عمارة ابراج المهنية	06-5209000	06 - 5525676
13	الهاشمي الشمالي اكسبرس	عمان – الهاشمي الشمالي – حي رغدان – شارع البطحاء – مجمع ابونعمة التجاري	06 - 5209000	06 -5057595
14	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
15	مأدبا	مادبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
16	الكرك	الكرك - شارع الاستقلال (شارع طريق عمان الرئيسي) - حي الورود - اشارة الثنية - بجانب محطة الحجازين	06 - 5209000	03 - 2386967
17	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
18	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
19	معدي	الأغوار- دير علا - الشارع الرئيسي	06-5209000	05 - 3571761
20	إربد	اربد – منطقة الروضة – شارع عمر المختار (ش الثلاثين)	06 - 5209000	02 - 7259407
21	الحي الشرق اكسبرس	إربد - الحي الشرقي - شارع الهاشمي	06 - 5209000	02 - 7251761
22	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
23	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سماقة	06 - 5209000	02 - 6236679
24	الرصيفة	الزرقاء - الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
25	ضاحية الياسمين	عمان - ضاحية الياسمين - شارع الامير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	06 - 4393956
26	ضاحية النخيل اكسبرس	عمان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم اللحيوات	06 - 5209000	06 - 5712596
27	المدينة الرياضية	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	06 - 5209000	06 - 5154170
28	ام اذينة	عمان - شارع مكة - بناية الثوابت	06 - 5209000	06 - 5527439
29	ابوالسوس اكسبرس	عمان - وادي السير - ابوالسوس- شارع الصناعة	06 - 5209000	06 - 5811231
30	مرج الحمام	عمان - مرج الحمام - شارع محمد سعيد العبادي - بناية رقم 89	06 - 5209000	06 -5716340

31	المركز الاردني للتصميم والتطوير	عمّان - منطقة جبل عمّان - الدوار الثالث - شارع الشريف الحسين بن علي – بناية رقم (16)	6 - 5209000	06-4611827

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
32	طبربور اكسبرس	عمان - طبربور - شارع طبربور - مجمع ليمار	06 - 5209000	06-5065404
33	عبدون اكسبرس	عمان- عبدون-شارع محمد علي جناح – مقابل مبنى الملكية الارنية	06 - 5209000	06-5920104
34	شفا بدران اكسبرس	عمان - شفا بدران - شارع العرب - مقابل البوابة الرئيسية لـ جامعة العلوم التطبيقية - بناية ابراج الشويخ للإسكان	06 - 5209000	06 -5233834
35	الزرقاء الجديدة اكسبرس	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع الكرامة - بناية رقم 77	06 - 5209000	05-3850474
36	الحي الجنوبي اكسبرس	اربد - الحي لجنوبي - ضاحية الحسين - منطقة الرابية - شارع الامير محمد - بناية رقم 2	06 - 5209000	02 -7101445
37	جامعة ابن سينا اكسبرس	عمان - القسطل - شارع مطار الملكة علياء - جامعة ابن سينا للعلوم الطبية - مبنى القبول والتسجيل	06 - 5209000	-
38	سحاب	عمان – سحاب – مدخل سحاب – بالقرب من تقاطع القبضة – مجمع عواد وحليمة التجاري	06 - 5209000	06-4024640
39	قرية الحجرة	عمان - الجيزة - طريق المطار- قرية الحجرة السياحية	06 - 5209000	-

البنك التجاري الأردني